

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور النظام المالي في تحقيق النمو الاقتصادي

حالة الجزائر - دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2015-

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

• عبد الحميد بوشرمة

إعداد الطالبتين:

• حسناء لعفيون

• زينب حرفوش

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة جيجل	الأستاذ: عز الدين بوحبل
مشرفاً ومقرراً	جامعة جيجل	الأستاذ: عبد الحميد بوشرمة
مناقشاً	جامعة جيجل	الأستاذ: رشيد علاب

السنة الجامعية: 2017/2016

الاهداء

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر ونبع
الحنان إلى..... أمينا الحبيبة.

إلى من تعب لفرح وضعى لنعلو، إلى سندنا في الحياة..... أبينا الغالي.

إلى أشقائنا ورفاقنا وإخواننا وأخواننا

إلى كل عائلتنا الكبيرة، وإلى كل أساتذة وطلبة الماستر في قسن العلوم
الاقتصادية، خاصة طلبة تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي".

إلى كل من امتدت يده لتصفح أوراق هذه المذكرة.

نهدي هذا العمل

حسنا وزينب

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾.

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

فالحمد والشكر لله على نعمه التي لا تحصى علينا وعلى تيسيره وتوفيقه لنا لإتمام هذه المذكرة.

فنتوجه بالشكر للأستاذ المشرف «أ. بوشرفة عبد الحميد» الذي كان محفزا وموجها وعونا لنا في تجاوز صعوبات البحث وفهم ما نمض علينا فهمه من قضايا في البحث، فله منا خالص الشكر والاحترام لما بذله من جهد علميا معنا.

وأيا نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة المحترمة لقبولها قراءة مذكرتنا وتقويمها حتى تخرج في صورة أفضل مما هي عليه.

ويطيب لنا كذلك شكر كل أولئك الذين ساعدونا... ساندونا... حفزونا...

لإتمام هذه المذكرة.

فلكم منا كلكم... جزيل الشكر... وفائق الاحترام...

حسنا وزينب

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....	
الشكر والتقدير.....	
VIII-VI	فهرس المحتويات.....
X	قائمة الجداول.....
XI	قائمة الأشكال.....
أ-خ	المقدمة العامة.....
27-08	الفصل الأول: الإطار النظري للتطور المالي.....
09	تمهيد.....
10	المبحث الأول: ماهية النظام المالي.....
10	المطلب الأول: تعريف النظام المالي.....
11	المطلب الثاني: وظائف النظام المالي.....
13	المطلب الثالث: عناصر النظام المالي.....
18	المبحث الثاني: التطور المالي.....
18	المطلب الأول: مفهوم التطور المالي.....
21	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي.....
25	المطلب الثالث: محددات التطور المالي.....
27	خلاصة.....
61-28	الفصل الثاني: أساسيات حول النمو الاقتصادي.....
29	تمهيد.....
30	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....
30	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.....
31	المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.....
32	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.....
37	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....
37	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو.....

42	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو.....
49	المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو.....
61خلاصة
90-62	الفصل الثالث: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.....
63تمهيد
64	المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.....
64	المطلب الأول: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدراسات النظرية.....
66	المطلب الثاني: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية.....
70	المطلب الثالث: الليبرالية والتحرير المالي.....
78	المبحث الثاني: قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.....
78	المطلب الأول: قناة الادخار.....
82	المطلب الثاني: قناة كفاءة الوساطة المالية.....
87	المطلب الثالث: قناة الكفاية الحدية رأس المال.....
90خلاصة
146-91	الفصل الرابع: التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)....
92تمهيد
93	المبحث الأول: تطورات النظام المصرفي الجزائري انطلاقا من قانون النقد والقرض 90-10
93	المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي من خلال قانون النقد والقرض 90-10.....
99	المطلب الثاني: تطهير البنوك الجزائرية بعد قانون النقد والقرض 90-10.....
101	المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض وأزمة البنوك الخاصة.....
106	المبحث الثاني: دراسة مؤشرات قياس التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).....
106	المطلب الأول: تحليل مؤشرات قياس تطور النظام المصرفي.....
125	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات قياس تطور السوق المالي.....
128	المطلب الثالث: علاقة مؤشرات التطور المالي بالنمو الاقتصادي.....

134	المبحث الثالث: تقييم التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.....
134	المطلب الأول: تقييم قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.....
141	المطلب الثاني: سبل تطوير النظام المالي الجزائري.....
146خلاصة.....
148الخاتمة العامة.....
154قائمة المصادر والمراجع.....
165الملخص.....

قائمة الأشكال والجدول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
76	خطوات التحرير المالي وفقا لمنهج التدرج في التحرير	(1-3)
107	تطور مؤشر $(\frac{M2}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(1-4)
108	تطور مؤشر $(\frac{QM}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(2-4)
110	إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{TD}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(3-4)
112	تطور المؤشر $(\frac{CSP}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(4-4)
114	تطور مؤشر $(\frac{CSPUP}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(5-4)
116	نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض $(\frac{CSP}{TC})$	(6-4)
118	هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	(7-4)
121	هيكل القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	(8-4)
123	تطور المؤشر $(\frac{TC}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(9-4)
125	تطور مؤشر معدل الرسملة السوقية في بورصة الجزائر (2000-2015)	(10-4)
126	تطور مؤشر حجم التداول في بورصة الجزائر (2000-2015)	(11-4)
127	تطور مؤشر معدل الدوران في بورصة الجزائر (2000-2015)	(12-4)
135	معدل تحويل الادخار إلى استثمار خلال الفترة (2000-2015)	(13-4)
137	قيمة الفجوة ومعدل التحويل خلال الفترة (2000-2015)	(14-4)
137	حصة القروض قصيرة الأجل-متوسطة وطويلة الأجل من إجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك خلال الفترة (2000-2015)	(15-4)
139	نسبة الملاءة المالية في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2005-2015)	(16-4)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الأشكال
69	العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	(1-3)
72	نتائج تحديد سعر الفائدة تحت مستواه التوازني	(2-3)
81	كيفية الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي عبر قناة الادخار	(3-3)
85	وظيفة التحول التي تقوم بها الوساطة المالية	(4-3)
86	كيفية الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي عبر قناة الوساطة المالية	(5-3)
88	العلاقة بين الكفاية الحدية لرأسمال ومعدل الفائدة	(6-3)
102	هيكل النظام المصرفي الجزائري في سنة 2001	(1-4)
105	هيكل النظام المصرفي الجزائري في سنة 2015	(2-4)
108	تطور مؤشر $(\frac{M2}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(3-4)
109	تطور مؤشر $(\frac{QM}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(4-4)
112	إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(5-4)
113	تطور مؤشر $(\frac{CSP}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(6-4)
115	تطور مؤشر $(\frac{CSPUP}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(7-4)
117	نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(8-4)
120	حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من الودائع المصرفية خلال الفترة (2000-2015)	(9-4)
122	حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي القروض خلال الفترة (2000-2015)	(10-4)
124	تطور مؤشر $(\frac{TC}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)	(11-4)
129	تطور $(\frac{M2}{PIB})$ ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2000-2015)	(12-4)
130	تطور $(\frac{QM}{PIB})$ ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2000-2015)	(13-4)

قائمة الأشكال

131	تطور $(\frac{CSP}{BIB})$ ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2015-2000)	(14-4)
132	تطور $(\frac{TC}{PIB})$ ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2015-2000)	(15-4)
133	تطور رأسمال السوقى للبورصة/الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2015-2000)	(16-4)
136	تطور معدل التحويل المالي في الجزائر خلال الفترة (2015-2000)	(17-4)
138	تطور حجم القروض قصيرة الأجل-متوسطة وطويلة الأجل من إجمالي حجم القروض خلال الفترة (2015-2000)	(18-4)

المقدمة العامة

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تجلب اهتمام الباحثين، الخبراء وصانعي السياسات الاقتصادية، لما له من أثر على درجة تقدم وازدهار الدول، لذا تعمل معظم الدول جاهدة لتحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي بما يضمن تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الرفاه الاقتصادي أو الاجتماعي للسكان، وذلك من خلال وضع وتنفيذ سياسات، برامج ونماذج اقتصادية مختلفة.

ولقد اهتم الفكر الاقتصادي بدراسة محددات النمو الاقتصادي، وكان من بين هذه المحددات التي أثارت جدلا واسعا لدور التطور المالي كمحدد من محددات النمو الاقتصادي، حيث هناك من يرى بأنه لا توجد علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، في حين يرى البعض الآخر بأن التطور المالي يلعب دورا رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي.

ورغم الجدل الذي أثير حول علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي إلا أنه لا يزال هناك اتفاق واسع في الآراء على أن التطور المالي الذي يعني عملية تقوية وتعميق نطاق الخدمات المالية لمقابلة احتياجات الوحدات الاقتصادية بشكل كفاء وفعال يعمل على جلب المزيد من المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل وبالتالي النمو الاقتصادي.

وباعتبار الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإدراكا منها لدور النظام المالي في تحقيقه، فقد عملت على إدخال إصلاح عميق عليه من أجل تحسين وزيادة فعالية وكفاءته.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟

2- التساؤلات الفرعية:

على ضوء الإشكالية الرئيسية تبرز لنا التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تختلف مؤشرات قياس تطور الجهاز المصرفي عنه في الأسواق المالية؟

- ما هي قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي؟

- ما هو تأثير الإصلاحات التي شهدها النظام المالي في الجزائر على التطور المالي خلال الفترة 2000-

2015؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2015؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

- هناك اختلاف في مؤشرات قياس تطور الجهاز المصرفي عن مؤشرات تطور السوق المالي؛
- للتطور المالي تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال قنوات الانتقال المختلفة؛
- ساهمت الإصلاحات التي شهدها النظام المالي في الجزائر في تعزيز التطور المالي خلال الفترة 2000-2015؛
- لا توجد علاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي لا يؤثر القطاع المالي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015.

4- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:
- تلاءم موضوع الدراسة مع اختصاصنا الدراسي "اقتصاد نقدي وبنكي"؛
- الرغبة في معرفة حقيقة التطور المالي في الجزائر؛
- انخفاض أسعار النفط، وتزايد الاهتمام في الجزائر بالبدائل الكفيلة بتحقيق الإقلاع الاقتصادي، والتطور المالي يعتبر من بين البدائل المهمة لتفعيل النمو الاقتصادي.

5- أهمية موضوع الدراسة:

- تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:
- سعي الجزائر كغيرها من الدول إلى رفع وزيادة معدل النمو الاقتصادي، خاصة بعد استمرار انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا (2017)، حيث يتطلب الأمر البحث عن بدائل قطاع المحروقات، وهنا يبرز دور القطاع المالي في إمكانية تحقيق ذلك.

6- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:
- إبراز مؤشرات قياس التطور المالي؛
- معرفة قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي؛
- إبراز مدى مساهمة الإصلاحات المالية التي عرفت الجزائر في تحقيق التطور المالي خلال الفترة 2000-2015؛
- معرفة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

7- منهج الدراسة: من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في ذلك على المناهج التالية ذكرها:

- المنهج التاريخي: حيث تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وتجميع تطور العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصادي، بالإضافة إلى تتبع مسار الإصلاحات المصرفية في الجزائر؛

- المنهج الوصفي التحليلي: استخدم هذا المنهج لوصف وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وقنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي نظريا وتطبيقيا بالنسبة لحالة الجزائر؛

- منهج دراسة حالة: من خلال معرفة وتحليل التطور المالي في الجزائر والعلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

8- حدود موضوع الدراسة:

قصد التقييد بإطار البحث فإننا وضعنا حدودا لدراستنا بهدف تركيز جهودنا داخلها وعدم الخروج عنها، والمتمثلة في موضوع، مكان وزمان البحث:

- من حيث المدى الموضوعي للبحث فسنعوم بدراسة دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- من حيث المدى المكاني فقد وقع اختيارنا على دراسة دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي بالتطبيق على حالة الجزائر، أما من حيث المدى الزمني للبحث فقد امتدت دراستنا من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2015.

9- الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة التي كان لها معالجة مقارنة لموضوع بحثنا فنجد منها:

الدراسة الأولى: لـ"محمد زكريا بن معزو وكمال حمانة" بعنوان «قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية (1970-2010)» مجلة الباحث، العدد 13، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، صدرت في سنة 2013، حيث تناولت هذه الدراسة الجذور التاريخية لعملية التحرير المالي في الجزائر وبينه نظرة الأدبيات لعملية التحرير المالي، كما وضحت المنهجية المستخدمة في الدراسة القياسية . وقد توصلت للنتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية بين عملية التحرير المالي والنمو الاقتصادي من جهة والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من جهة أخرى في الجزائر على المدى الطويل؛

- خلصت الدراسة إلى أن توجه الجزائر نحو التحرير المالي من دون تجهيز بعض الشروط المسبقة الداعمة، قد يخلق تعارضا أساسيا بين تكاليف ومنافع سياسة التحرير يصعب تحاشيه؛

- رأت أنه من المفضل أن تتجه الجزائر نحو الانفتاح التجاري قبل المضي قدما في طريق التحرير المالي.

والملاحظ على دراسة "محمد زكريا بن معزو وكمال حمامة" أنها اقتصرت على استخدام مؤشر واحد في دراسة علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي وأغفلت كليا باقي المؤشرات الأخرى، كما أن فترة الدراسة توقفت في سنة 2010 وهذا ما يجعل معطياتها تتميز بالقدم النسبي. وهذا النقص تم تغطيته في دراستنا.

الدراسة الثانية: مذكرة ماجستير بعنوان «التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة

الجزائر-» لـ "سيدي محمد شكوري"، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول هل يمكن اعتبار أن سياسة التحرير المالي التي تم انتهاجها في الجزائر أدت إلى تطور النظام المالي والمصرفي المحلي، وزادت من مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي؟ وقد قام بحثها على أربعة فصول: الفصل الأول بين فيه الباحث ماهية النظام المالي والمصرفي ومكانتهما في الاقتصاد، والفصل الثاني تناول فيه الأسس النظرية للتحرير المالي، في حين خصص الفصل الثالث لتوضيح التحرير المالي من النظرية إلى محيط التطبيق، بينما خصص الفصل الرابع من أجل تحليل نظري ودراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد جاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- رغم قيام السلطات الجزائرية بتحرير قطاعها المالي إلا أن دور هذا القطاع لا يزال يلعب دور ضعيف في دعم وتمويل عملية النمو الاقتصادي فيها؛

- ضرورة الإصلاح وتحرير القطاع المالي في هذه الدول من أجل دعم النمو.

ومن الحقائق المسجلة في هذه الدراسة أنها اقتصرت على دراسة دور التحرير المالي في تحقيق النمو

الاقتصادي ولم يتطرق لدور باقي عناصر التطور المالي في تحقيق النمو، وهذا ما تجاوزه في بحثنا هذا.

الدراسة الثالثة: مذكرة دكتوراه LMD بعنوان «تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة

الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis» لـ "كنزة مجاهد"، وقد جاءت إشكالية الدراسة

كما يلي: هل إن قيام أنظمة مالية متطورة يعتبر سببا في دعم عملية النمو الاقتصادي، أم أنه ذو تأثير

عكسي يؤدي إلى التراجع واختلال عملية التنمية؟ حيث قسمت الباحثة رسالتها هذه إلى ثلاثة فصول: الفصل

الأول تطرقت فيه إلى الإطار النظري حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وفي الفصل الثاني

قامت بعرض الدراسات التطبيقية السابقة حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، أما الفصل

الثالث والأخير والذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة وتناولت فيه قياس ومقارنة أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة. وقد توصلت دراستها إلى النتائج التالية:

- التطور المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل في حالة الدول المتقدمة؛
- بالنسبة للدول النامية فإن الجهاز البنكي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، بينما الأسواق المالية تؤثر ايجابيا على النمو.

ويأخذ على هذه البحث أنه اقتصر على دراسة تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والمتقدمة وأهمل حالة الجزائر، وكل ذلك تم استدراكه في بحثنا.

10- صعوبات الدراسة:

لقد صادفتنا بعض العراقيل والصعوبات عند إعداد البحث، نوردها قصد لفت أنظار المسؤولين من أجل تسهيل مهام الباحثين، وكذلك بغية تبصير الباحثين من أجل التعامل مع مثل هذه العقبات مستقبلا، وأهمها:

- فيما يخص الجانب النظري للدراسة فقد تمثلت الصعوبة في العثور على المراجع ذات المعلومات القيمة باللغة العربية لا سيما تلك المتعلقة بنماذج النمو الاقتصادي، إضافة إلى نقص المراجع التي تدرس العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما صعب علينا التعمق في هذا الموضوع ومعالجته أحسن من حيث المضمون؛

- أما في الجانب التطبيقي، فكانت هناك صعوبة في الحصول على معطيات إحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة التحليلية خاصة في بعض المتغيرات التي وجد تباين في أرقامها ومعطياتها المجمعة، وهذا ما زاد من صعوبة إجراء الدراسة التحليلية.

11- أقسام الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** يعد مدخلا عاما لموضوع الدراسة، وجاء بعنوان «الإطار النظري للتطور المالي» تطرقنا فيه لتعريف النظام المالي، كما وضعنا وظائفه وعناصره الأساسية، أما المبحث الثاني فخصصناه لإبراز مفهوم التطور المالي ومختلف المؤشرات المستخدمة في قياسه، وتبيان محدداته الرئيسية؛

- **الفصل الثاني:** وعنوانه «أساسيات حول النمو الاقتصادي» عرضنا فيه تعريف النمو الاقتصادي وأهم مقاييسه، ودرسنا مختلف المحددات التي تساهم في تجسيده على أرض الواقع، أما المبحث الثاني فتناولنا

من خلاله ثلاث أنواع من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وهي النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والنظرية الحديثة للنمو؛

- **الفصل الثالث:** وقد عملنا من خلال هذا المحور الذي جاء بعنوان «العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي» على ربط محتوى الفصل الأول مع الثاني من خلال إبراز التطور التاريخي للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وكيف تجسد هذا الأمر في كل من السياسة الليبرالية وسياسة التحرير المالي، بالإضافة إلى أهم الدراسات النظرية والتجريبية، في حين تركنا المبحث الثاني يفصل أكثر في القنوات الرئيسية التي تساهم في الانتقال من التطور المالي للنمو الاقتصادي من خلال دراسة ثلاث قنوات رئيسية وهي: قناة الادخار، قناة كفاءة الوساطة المالية وقناة الكفاية الحدية لرأس المال؛
- **الفصل الرابع:** ويحمل عنوان «التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)» ويمثل جوهر دراستنا هذه، حيث تعرفنا من خلاله على تطورات النظام المصرفي الجزائري انطلاقاً من قانون النقد والقرض 90-10، وحللنا مؤشرات قياس النظام المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 وكذا مؤشرات قياس تطور سوقها المالي، وبعدها قمنا بتقييم قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المطلوب الأخير من المبحث الثالث فقد تضمن عرض لسبل تطوير النظام المالي الجزائري مستقبلاً.

الفصل الأول: الإطار النظري للتطور المالي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية النظام المالي

المطلب الأول: تعريف النظام المالي

المطلب الثاني: وظائف النظام المالي

المطلب الثالث: عناصر النظام المالي

المبحث الثاني: التطور المالي

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي

المطلب الثالث: محددات التطور المالي

خلاصة

تمهيد

يعد قيام النشاط الاقتصادي وتوسعه رهينا بتوفر عناصر الإنتاج المختلفة وفي مقدمتها عنصر رأس المال، لذلك فإن الحاجة إلى التمويل تقف وراء نشوء النظام المالي الذي يتشكل من مجموع المؤسسات والأسواق والقنوات التي توفر الآلية الضرورية لخلق وتبادل الأصول المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات القدرة التمويلية والوحدات الاقتصادية العجزية.

لكن النظام المالي على مستوى العالم شهد تغيرا جذريا وتوسعا سريعا مدفوعا برفع القيود التنظيمية والتحرير، فضلا على التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد سجلت تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود زيادة حادة واستحدثت الأسواق المالية أدوات مالية جديدة متطورة وازدادت سهولة وسرعة تنفيذ المعاملات المالية، فهذه التغيرات السريعة في البيئة الخارجية، أدت إلى ظهور نظام مالي حديث ومتطور يتعامل بأسس جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية، ويتمثل دوره الرئيسي في توفير الآليات اللازمة لانتقال الأموال بين هذه القطاعات بصورة تسمح بتعظيم المنفعة. ولقد ساهم تطور النظام المالي في تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة ادخار الأعوان الاقتصاديين وضمان تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة بتوجيه هذه الأخيرة نحو الاستعمالات التي تنتج أكبر القيم المضافة، كما عمل من أجل ضمان خلق الفرص الاستثمارية والوساطة المالية اللازمة لقيام هذه الفرص الاستثمارية التجارية منها والصناعية.

وعليه وبناء على ما سبق ذكره يمكننا طرح الأسئلة التالية: ما مفهوم النظام المالي، وما هي أهم وظائفه وعناصره؟ وما المقصود بالتطور المالي وفيما تتمثل مؤشرات قياسه؟ وما هي محدداته؟ ومن أجل الإجابة على هذه الأسئلة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

– المبحث الأول: ماهية النظام المالي

– المبحث الثاني: التطور المالي

المبحث الأول: ماهية النظام المالي

إن وجود نظام مالي فعال يعتبر أمرا ضروريا لأي نظام اقتصادي فهو الذي يعمل على توفير الموارد المالية الضرورية لسير النشاط الاقتصادي، من خلال توفير الأدوات والمنشآت والأسواق القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار، لذا أصبح يعتبر التقدم والتطور الحاصل في النظام المالي لأي دولة بمثابة المعيار الرئيسي للحكم على مدى تقدم الدول. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف النظام المالي ونوضح مختلف وظائفه، لنقوم في المطلب الثالث والأخير بتبيان طبيعة هيكل النظام المالي.

المطلب الأول: تعريف النظام المالي

إن دراستنا لتعريف النظام المالي، يكون من خلال التعرف على شبكة من الأسواق والمؤسسات المالية والتي تتحكم بدورها في كل من التبادل الحر، الإنتاج، حيازة الأدوات المالية المختلفة والأصول. ومن خلال هذا تبرز لنا أنظمة مالية مختلفة التركيبية من دولة لأخرى، وعليه سنقدم تعاريف للنظام المالي كما يلي:

– النظام المالي عبارة عن: شبكة من المؤسسات المالية (مصارف، مصارف تجارية، جمعيات البناء...الخ)، والأسواق (سوق المال، البورصة) التي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية (ودائع مصرفية، سندات الخزينة، أسهم...الخ) التي تسهل تحويل النقود وإقراض الأموال واقتراضه¹؛

– كما يعرف النظام المالي بأنه: مجموع المؤسسات والأعوان التي تسمح لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز خلال فترة زمنية بالإنفاق أكثر مما تملك، ومن جانب آخر تسمح للوحدات ذات الفائض بتوظيف هذه الفائض²؛

– بينما تعرفه "أشواق بن قدور" بكونه: جملة من العناصر والعلاقات، فالعناصر هي الأجزاء المكونة لهذا النظام، أما العلاقات فهي روابط تلك العناصر، ومجموع الاثنين معا يكون وحدة النظام. وبما أن نظام أي بلد يسوده تشابك معقد وجب تقسيمه إلى أنظمة فرعية مثل النظام السياسي، النظام الاقتصادي...الخ. كما أن كل نظام من هذه الأنظمة ينقسم بدوره إلى أنظمة جزئية، كالنظام الاقتصادي فينقسم إلى النظام

¹ عبد الرحمان بن شيخ، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 21

² ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2010/2009، ص 2

المالي، نظام الأسعار... وبناء على ذلك يتضح أن النظام المالي ما هو إلى جزء من النظام الاقتصادي، له هيكله الذي يجعله في حد ذاته نظاماً¹؛

– كما أن هناك من عرف النظام المالي بأنه: مجموعة المؤسسات والأعوان التي تسمح لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز خلال فترة زمنية بالإفناق أكثر مما تملك، ومن جانب آخر تسمح للوحدات ذات الفائض بتوظيف هذه الفائض²؛

– في تعريف آخر النظام المالي هو: نظام يسمح بتبادل الأموال بين المقرضين، المستثمرين والمقترضين، وتدار الأنظمة المالية على الصعيد الوطني والدولي وعلى مستوى المؤسسات³، وتتضمن هذه الأنظمة خدمات معقدة، وثيقة الصلة ببعضها البعض وأسواق ومؤسسات تهدف إلى توفير قناة وصل ثابتة وفعالة بين المستثمرين وأصحاب الودائع⁴؛

– ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنظام المالي من خلال القول بأنه: مجموع الأسواق والمؤسسات والقنوات المالية التي تعمل على توفير الآليات الضرورية لخلق وتبادل الأصول المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات القدرة التمويلية (المدخرين أصحاب الفوائض المالية) والوحدات الاقتصادية العجزية (المستثمرين أصحاب العجز المالي)، هذه العملية التي يتحقق من خلالها توظيف الموارد المالية ومنه زيادة فرص الاستثمار وفي حالة عدم وجود هذه القناة فان الوحدات الاقتصادية تلجأ إلى التمويل الداخلي (أي الاعتماد على مدخراتها الذاتية)، مسببة في ذلك بضياع الكثير من الفرص الاستثمارية وهذا ما ينتج عنه حالة من الركود وانخفاض الإنتاج والدخل والبطالة ومنه تأثر النمو الاقتصادي للدولة بشكل سلبي.

المطلب الثاني: وظائف النظام المالي

تبرز أهمية النظام المالي من خلال ارتباطه بكافة الأنشطة الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم لها، فلا يقتصر دور النظام المالي على تمويل فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل عدة وظائف تمكنه من زيادة إنتاجية الاستثمارات وذلك من خلال انتقال الأموال من المكان الأقل مردودية إلى الأكثر مردودية، فتزيد بذلك فعالية النظام المالي في تحقيق أحسن تخصص للموارد وتحفيز النمو. لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم وظائف النظام المالي والمتمثلة في:

¹ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الرابطة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 32

² Robert Ferrandier, Vincent Koen, Marchés de capitaux et techniques financières, 4^e édition, Economica, Paris, France, 1997, p 9

³ O'Sullivan, Arthur; Sheffrin, Steven M, Economics: Principles in Action Pearson Prentice Hall. Upper Saddle River, New Jersey, United State of America, 2003, p 551.

⁴ Gurusamy, S, Financial Services and Systems, 2nd edition, Tata McGraw-Hill Education, New York, United State of America, 2008, p 3

أولاً: تجميع المدخرات: يعمل النظام المالي على توفير منافذ لتعبئة الادخار مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار، حيث أن وجود النظام يمكن المدخرين (أصحاب الفوائض) على إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل أرباح رأسمالية أو فوائد مجمعة، وعليه يمكن القول بأن النظام المالي يركز على توفير عوائد كبيرة ومغرية في أدائه لهذه الوظيفة من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول الأوراق المالية المصدرة¹؛

ثانياً: توفير الموارد المالية: يقدم النظام المالي الموارد المالية اللازمة لكافة الأفراد والمؤسسات من أجل القيام بمدفوعاتهم بطريقة فعالة، بغية شراء السلع والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات، هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع ورفع مستواه المعيشي².

بالإضافة إلى الوظائف السابقة يقدم النظام المالي من خلال الأسواق والمؤسسات المالية العديد من الوظائف الأخرى نلخصها فيما يلي³:

ثالثاً: تجميع المعلومات المالية وتحليلها: يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع المعلومات المالية، مما يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون في حال قيامهم بهذه العملية، ويؤدي النظام المالي هذا الدور من خلال الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، حيث تكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء منخفضة جداً لأنها توزع على حجم كبير من العمليات وهذا ما يمكن المقترضين من اتخاذ قراراتهم بدقة. كما يقوم النظام المالي بعملية نقل المعلومات، حيث تضطلع الأسواق المالية بهذا الدور، فهي تقوم بإدخال هذه المعلومات في أسعار الأسهم والسندات وباقي الأصول المالية للمؤسسات وهذا ما يسمح للمدخرين والمستثمرين في نهاية المطاف من الاستفادة من المعلومات المالية من خلال النظر إلى عوائد الأصل محل الاهتمام؛

رابعاً: توفير السيولة: يقصد بالسيولة قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقد، وهذا ما يؤديه النظام المالي من خلال الأسواق والوسطاء الماليين حيث يوفر نظاماً للمتاجرة تجعل الأصول المالية أكثر سيولة، لذا فإن القدرة على تحويل الأصول منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة بالصورة التي يرغب فيها المدخرين تعد أحد مقاييس كفاءة النظام المالي؛

¹ عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص 12

² ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 16

³ محمود صبح، الابتكارات المالية: المؤسسات والأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص، ص 10، 11

خامسا: تدنية المخاطر: مهما كانت الفوائد المالية المتاحة لدى المدخر لغرض الاستثمار فإنها لن تمكنه إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فإن حجم المخاطرة الذي يواجهه يكون كبيرا إذا ما حدث وانخفضت الأسعار السوقية لهذه الأصول. وبذلك يوفر النظام المالي عملية المشاركة في تحمل المخاطرة من خلال تمكين المدخر من الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية والتي يطلق عليها اصطلاحا "المحفظة المالية" فتتويع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمتها تنخفض، باعتبار أن عوائد الاستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة؛

سادسا: توفير وسائل التعويض والدفع: تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يؤديها النظام من خلال تقديم القروض والائتمان من أجل السماح لكل من الأفراد والمؤسسات القيام بالدفع الفعال حين شرائهم للسلع والخدمات. مما يسمح لهم بربح كثير من الوقت، وقد ساهم التطور المتتالي للنقود من النقود الورقية إلى الشيكات ثم إلى بطاقات القرض والتحويلات الالكترونية لأموال في زيادة فعالية النظام المالي. كما أن النظام المالي يوفر ميكانيزمات (مثل البورصة والبنوك) الاشتراك أو تجميع ثروات العائلات لوضعها تحت تصرف المؤسسات، ويسمح للمستثمرين الصغار من استثمار أموالهم في مؤسسات ذات حجم كبير من خلال تجزئة الملكية بين عدة أشخاص، وبالتالي يوفر لهم إمكانية المشاركة في الاستثمارات ذات الحجم الكبير وزيادة توزيعاتهم من الحصص الاستثمارية¹؛

سابعا: تحقيق السياسة النقدية: يلعب النظام المالي دورا كبيرا وهاما كوسيط يستطيع من خلاله تمرير السياسة النقدية لأي دولة، إذ يمكن للبنك المركزي بواسطته ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة والمحافظة على استقرار النقد وأيضا التحكم بالاحتياطيات من العملة الأجنبية².

المطلب الثالث: عناصر النظام المالي

يعتبر النظام المالي جزءا هاما في النظام الاقتصادي للدولة، إذ يعتمد هذا النظام على نوعية الهيكلة المالية التي يتصف بها الاقتصاد، والتي تختلف من بلد لآخر من حيث مكوناتها وآليات عملها، فالنظام المالي يتكون من مجموعة من العناصر تتفاعل فيما بينها لأداء الوظائف المختلفة وذلك من أجل تحقيق الأهداف العامة المسطرة سابقا، هذه العناصر تضم كل من المؤسسات المالية والأسواق المالية والأدوات المالية، إذ أنه لكل عنصر منها دوره في تسهيل عملية انتقال الموارد بين الوحدات الاقتصادية. لذا سنعمل من خلال هذا المطلب من أجل تبيان عناصر النظام المالي:

¹ أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص، ص 38، 39

² جمال جويدان الجميل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء، الأردن، 2002، ص، ص 38، 39

أولاً: المؤسسات المالية (الشكل المؤسسي): وفقاً لما جاء في دليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، فإن القطاع المالي وباعتباره يحتل مكانة هامة بين القطاعات الأخرى المكونة لأي اقتصاد فإنه يتشكل من جملة من المؤسسات المختلفة من حيث الأهداف والوظائف والتي يمكن تجميعها في قطاعات تضم وحدات متماثلة الخصائص¹.

وباعتبارها -المؤسسات المالية- حلقة وصل بين عارضي الأموال وطالبيها فإنه يمكن تعريفها على أنها مؤسسات تنشط في:²

- قبول الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة؛
- حيازة الأصول المالية مثل: القروض والأوراق المالية؛
- الاستثمار في الأوراق المالية؛
- تعمل داخل أسواق سواء كانت منظمة أو غير منظمة؛
- تقديم تشكيلة من الخدمات المالية مثل: التأمين؛
- تأدية مهام السلطة النقدية.

أما عن تصنيفها، فقد تم تعديله من قبل دليل الإحصاءات الخاص بصندوق النقد الدولي الصادر في سنة 2000م، ليعكس التطور الذي حدث في المؤسسات، الأسواق والأدوات المالية وقسم القطاع المالي إلى ثلاث أنواع من المؤسسات المالية:³

1) البنك المركزي: ويمثل أعلى سلطة نقدية في النظام المصرفي، والذي يختص بمراقبة عمل البنوك التجارية وتأدية وظائف السلطة النقدية.

2) بنوك الإيداع النقدي: وهي المؤسسات المالية التي تستقبل الودائع القابلة للتحويل من خلال شيك أو أي وسيلة أخرى يمكن استخدامها في الدفع مثل البنوك التجارية.

3) المؤسسات المالية الأخرى: وهي عبارة عن مؤسسات الوساطة بخلاف البنك المركزي وبنوك الإيداع والتي تنقسم إلى خمس مجموعات فرعية وهي:

¹ دليل الإحصاءات النقدية والمالية، صندوق النقد الدولي، 2000، ص 6

² أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 34

³ ميرفت عبد السلام عبد المجيد، النمو الاقتصادي والتطور المالي (دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مصر، 2010، ص،

(أ) **مؤسسات شبه مصرفية:** وتشمل نوعين رئيسيين وهما: مؤسسات تعمل في مجال الوساطة المالية ولكنها لا تشتمل على تسهيلات تحويل الودائع مثل: بنوك الادخار، البنوك التعاونية، بنوك الرهن العقاري، إضافة إلى المؤسسات المالية التي تقوم باستثمار أرصدها بشكل أساسي في أنشطة معينة في الأسواق المالية وتأخذ صورة سندات قابلة للتداول مثل: شركات التمويل؛

(ب) **شركات التأمين:** وتشمل شركات التأمين على الحياة والأوجه الأخرى، وغالبا ما يتم استثناء صناديق التأمين الاجتماعي الحكومي باعتباره جزء من نظام الضمان الاجتماعي الحكومي؛

(ج) **صناديق المعاشات الخاصة والادخار:** وتشمل صناديق الادخار والمعاشات التي تقوم بتجميع المخاطر وتحدث تراكم الثروة؛

(د) **صناديق الاستثمار:** وهي مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار بالنيابة عن المساهمين في أنواع محددة من الأصول مثل: صناديق الاستثمار العقاري والاستثمار المتعدد؛

(هـ) **بنوك التنمية:** هي مؤسسات مالية تساهم في رأسمالها ثلاث جهات هي الحكومة، المؤسسات المالية الأخرى والجهات الإشرافية الحكومية، تركز استثماراتها في مجالات محددة من الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة. وقد أنشئت معظم هذه البنوك بعد الحرب العالمية الثانية أو من خلال تبني الدولة لسياسة تنمية تركز على نشاط معين وذلك لحفز التنمية الاقتصادية مثل: بنوك الادخار والإسكان، مؤسسات التمويل والإقراض المتخصصة، كصناديق التنمية الصناعية والبنك الزراعي، صندوق التنمية العقارية وبنوك التسليف.

ثانيا: الأسواق المالية (الشكل السوقي): تعرف السوق المالية بأنها: سوق يتم فيه تبادل الأصول المالية ومشتقاتها بيعا وشراء، حيث يلتقي خلالها المشترون والبائعون والوسطاء والمتعاملون الآخرون بهدف تداول الأصول المالية المختلفة لفترات زمنية معينة¹.

فالأسواق المالية تلعب دورا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية والمالية الحديثة، من خلال استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها، كما تعمل على التقريب بين القطاعات الموفرة للادخار وتلك التي تقوم بالاستثمار وتكوين رؤوس الأموال.

لذا فإن مصطلح الأسواق المالية يطلق على جميع المنظمات التي تقوم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بمرحلة أو أكثر من مراحل التوسط بين المقترضين والمقرضين. ونظرا للتطور الذي عرفته الأسواق

¹ أحمد الشناوي إسماعيل، مبارك عبد المنعم، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 32

والأدوات المالية في ظل التحولات الاقتصادية وعولمة أسواق المال، برزت صعوبة وضع حدود فاصلة للتفريق بين هذه الأسواق، لذلك سنعتمد معيار أجل الاستحقاق لأنه الأكثر شيوعاً في دراسة أنواع السوق المالي، حيث يقسم هذا الأخير إلى:¹

1) سوق النقد: يعرف سوق النقد على أنه: مجموعة المؤسسات أو الوكالات التي تتعامل بالنقد وهو عبارة أيضاً عن المجال الذي عن طريقه يتمكن المقترضون من الحصول على ما يحتاجونه من قروض قصيرة الأجل لاستثمارها في مجالات استثمارية قصيرة الأجل وهؤلاء المقترضون غالباً ما يكونوا تجاراً أو سماسرة أو رجال صناعة أو منتجين وغيرهم بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية، أما المقرضون فهم البنوك التجارية وشركات التمويل والتأمين وكذلك البنك المركزي²، وسوق النقد يتمتع بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي الأسواق الأخرى ويمكن إبراز أهم خصائصه كما يلي:³

- تتميز الأدوات المالية المتداولة فيه بأنها قصيرة الأجل؛ فعادة ما يكون آجالها أقل من سنة؛
- تتميز الأسواق النقدية بسيولتها العالية وذلك لسهولة تحويل الأدوات المتداولة فيها إلى نقد؛
- تتخفف درجة المخاطرة في تعاملات هذه الأسواق، لذلك يميل عائدها إلى الانخفاض كذلك؛
- قابلية الأدوات النقدية المتداولة فيه للخصم باستثناء الودائع المصرفية؛
- وجود عدد من الأسواق الفرعية بحيث تخصص كل سوق في نوع معين من النقود.
- **سوق رأس المال:** يعرف سوق رأس المال بأنه: ذلك السوق الذي يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل المتتابع للمستثمر من خلال تداول الأدوات الاستثمارية والمتاجرة بالأوراق المالية المصدرة والتي تستحق بعد آجال متوسطة أو طويلة⁴. ومن أهم خصائص سوق رأس المال نذكر ما يلي:⁵
- من حيث التنظيم: يعد أكثر تنظيمًا من السوق النقدي نظراً لكون المتعاملين فيه على درجة كبيرة من التخصص والخبرة في عقد الصفقات المالية.
- من حيث العائد: يمتاز الاستثمار في سوق رأس المال بالوفرة، مما يدفع المستثمرين للاهتمام بالدخل أكثر من اهتمامهم بالسيولة، لذلك يجب أن تتوفر الأدوات الاستثمارية الأكثر عائداً بأقل تكلفة ممكنة.

¹ ابتهام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 6

² رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 53

³ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 131

⁴ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية: (مؤسسات - أوراق - بورصات)، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005، ص 45

⁵ ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل، عمان، الأردن، 1999، ص، ص 187، 188

– يتيح فرصة التمويل لكثير من المشروعات الإنتاجية والاستثمارية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لأجل طويل.

ثالثاً: الأدوات المالية: تضم الأدوات المالية كل أصناف العقود المالية التي تبرم بين الوحدات الاقتصادية ويختلف تصنيفها من دولة لأخرى حسب نوع المعيار المعتمد في كل دولة وتصنف إلى:¹

(1) الأصول المالية: هي مطالبات مالية ذات قيمة يمكن إثباتها مثل: الودائع، العملة، المشتقات المالية، الأوراق المالية... الخ، وتعتبر هذه العقود أساس العلاقات بين الدائن والمدين التي يكتسب مالكو الأصول من خلالها مطالبات غير مشروطة على موارد اقتصادية لدى وحدات أخرى.

(2) الأدوات المالية الأخرى: مثل: الضمانات المالية، التزامات القروض... الخ، وتمثل احتمالية مشروطة بوقوع أحداث غير مؤكدة في المستقبل، مثلاً تكفل الضمانات إتاحة الأموال المطلوبة دون أن ينشأ أي أصل مالي إلا في حالة عدم قدرة المدين على السداد.

إن تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية وأدوات مالية أخرى يستند إلى معيارين رئيسيين وهما:²

(أ) سيولة الأصل: وحسب هذا المعيار أي سيولة الأصل تصنف الأصول المالية إلى:

– **أصول مالية شديدة السيولة:** وهي مجموعة وسائل الدفع التي يمكن استعمالها من طرف الجمهور دون تكلفة ودون المرور على إجراءات معينة، تضم العملات الورقية والمعدنية والحسابات الجارية لدى البنوك التجارية؛

– **أصول مالية شبه سائلة:** يقصد بها السيولة من الدرجة الثانية وهي أقرب البدائل إلى وسائل الدفع السائلة، وتضم بقية الودائع لدى البنوك (باستثناء الودائع الجارية) وأنواع المدخرات لدى صناديق الادخار بالإضافة إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل؛

– **أصول مالية ذات سيولة غير مؤكدة:** وهي ما يطلق عليها بالسيولة من الدرجة الثالثة، وتمثل تلك الأصول التي يتطلب تحويلها إلى سيولة تكلفة وتحمل درجة من المخاطر وتضم مجموعة من الأوراق المالية؛

– **أصول مالية عديمة السيولة:** وتشمل الأصول التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى.

(ب) الخصائص التي تحدد شكل العلاقة بين الدائن والمدين: حيث تصنف الأدوات المالية على أساس

العلاقة بين الدائن والمدين فيما إذا كانت مشروطة أو غير مشروطة.

¹ دليل الإحصاءات النقدية والمالية، صندوق النقد الدولي، 2002، ص 36

² أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص، ص 35، 36

المبحث الثاني: التطور المالي

إن الهدف من إقامة نظام مالي فعال هو ضمان توفير الموارد وتخصيصها على قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان أعلى معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق استقرار اقتصادي يستجيب لمختلف التغيرات الحاصلة. ونتيجة للتغيرات الكثيرة والتطورات التكنولوجية والابتكارات المالية الضخمة والمتسارعة التي شهدها العالم مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ومع هذا التطورات المتسارعة وضرورة الاستجابة وبكفاءة لها تبرز أهمية التطور المالي لتقليل مخاطر الفشل المالي والمحافظة على أمان النظام المصرفي واستقراره. وعليه ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التطور المالي ونوضح أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه، وفي المطلب الثالث والأخير سنقوم بإبراز أهم محدداته.

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي

إن عملية إيجاد مفهوم شامل للتطور المالي، يعد أمرا ليس سهلا نظرا لتباين الأنظمة المصرفية المتبعة مكانيا وزمانيا على المستوى العالمي، إضافة إلى وجود جوانب مختلفة وكثيرة لأي قطاع مالي متطور. ولم يعرف مصطلح التطور المالي في الأدبيات الاقتصادية إلا بعد سنة 1960م بعد محاولة كل من "جيرلي Gurley" و"شو Shaw" لوضع نظرية حول دور القطاع المالي المتطور في التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق سنعمل في هذا المطلب من أجل إعطاء تعريف شامل للتطور المالي وتبيان كيفية تطوره.

أولاً: تعريف التطور المالي: طرح موضوع إيجاد تعريف موحد لمصطلح للتطور المالي مرارا وتكرارا في الدراسات العلمية والتجريبية ومع ذلك فإننا لا نكاد نجد اتفاقا لتعريف جامع مانع للتطور المالي، ونظرا لحدائث ظهور هذا المصطلح فإنه من المسموح به وجود مساحة في الاختلاف حول تعريفه، غير أن هذه المساحة ينبغي أن تضيق شيئا فشيئا مع مرور الزمن، ومن بين التعاريف التي قدمت للتطور المالي نجد:

- يعرف التطور المالي حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة على أنه: عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفاء¹؛
- في حين أنه يعرف حسب كل من "ماكنون (Mckinnon)" و"شو (Shaw)" بأنه: عملية التحرير المالي أي تحرير النظام المالي²؛

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، عبد الرزاق كبوط، العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ورقة بحثية

مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و 7 ماي 2014، ص 6

² Samouel Béji, le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière, (Thèse Pour obtenir le grade de DOCTEUR en Sciences Economiques), Economies et finances, Université Paris-Nord - Paris XIII, France, 2009, p 19

- كما يعرف التطور المالي حسب "ليفين (Levine)" من وجهة نظر المدرسة النيوليبرالية على أنه: زيادة مدى وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلاً في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي¹؛
- بينما يعرفه البعض الآخر بأنه عبارة عن: السياسات والعوامل التي تؤدي إلى تفعيل الوساطة المالية والسوق المالي وتوفير الخدمات المالية وتسهيل الحصول عليها²؛
- من خلال التعريف السابق نستنتج ثلاث محاور للتطور المالي والمتمثلة فيما يلي:
 - السياسات والمؤسسات والعوامل التي من شأنها تطوير وتفعيل الوسطاء والسوق المالي؛
 - مدى قدرة الوساطة المالية على توفير الخدمات المالية الضرورية للاقتصاد؛
 - سهولة الحصول على الخدمات المالية.
- ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتطور المالي من خلال القول بأنه: درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال إدخال مجموعة من التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية وتقديم خدمات مالية بشكل كفاء بين المقرضين والمقترضين عبر تطوير المؤسسات المالية (البنوك التجارية، الأسواق المالية، شركات التأمين، مؤسسات مالية أخرى... الخ) بمختلف أنواعها وأشكالها.

ثانياً: تطور النظام المالي:

حسب دراسة الاقتصادي "هيكس (Hicks)" الصادرة في سنة 1974م فإنه يتم التفريق بين اقتصاديات أسواق رؤوس الأموال واقتصاديات المديونية بهدف التفريق بين الأنظمة المالية المتواجدة بها، حيث نجد في النوع الأول يكون التمويل مباشراً يعتمد على العلاقات التبادلية بين الأعوان غير الماليين بناء على معطيات السوق، بينما نجد أن النوع الثاني يسمى التمويل غير المباشر والذي يعتمد على العلاقات الثنائية بين الأعوان غير الماليين والوسطاء الماليين، بناء على معلومات خاصة تصدر عن هؤلاء الوسطاء. وهذه التفرقة بين اقتصاديات رؤوس الأموال، واقتصاديات المديونية توحى باستقلال العلاقة بين الوسطاء والأسواق المالية.

¹ أحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء

المؤسسات الجزائرية، العدد 08، جامعة قاصدي مرياح بورقلة، الجزائر، 2015، ص 129

² رياض لمزودة، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام

المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي 2014، ص 8

بعد ذلك جاء الاصطلاح الجديد المستعمل في الدراسات الحديثة، ليقول من هذه الهوة إذا تم تقسيم الدول حسب أنظمتها المالية، وبالتالي فرقت هذه الدراسات بين الأنظمة المالية المتجهة نحو الأسواق، والمتجهة نحو البنوك، ولكن هذا لا ينفي تواجد الأسواق والبنوك في اقتصاد واحد¹.

ومن بين أهم التطورات التي مست النظام المالي نذكر ما يلي:²

- تزايد اندماج الأسواق المالية والنقدية؛
- تناقص حصة التمويل غير المباشر لصالح التمويل المباشر؛
- حدوث تغيرات محسوسة في أعمال البنوك، حيث توسعت في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل؛
- كان التحرير المالي عاملاً محفزاً للإسراع من وتيرة العولمة المالية وذلك من خلال حدوث تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها؛
- تنوع مصادر أموال البنوك وتنوع طرق استخدامها.

وكانت أهم معالم هذا التطور في البلدان الصناعية المتقدمة ما يلي:³

- المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد مورده عمليات الإقراض المصرفي بل الأصول الأخرى المتمثلة في السندات، ومن عمليات إدارة الأصول؛
- انخفاض نصيب الودائع من إجمالي الخصوم في البنوك، بينما نجد الخصوم القابلة للتجزئة قد ارتفع نصيبها النسبي في إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاط البنوك في مجال إصدار السندات؛
- انخفاض نصيب القروض من إجمالي أصول البنوك، نتيجة تزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى المتمثلة في السندات.

¹ أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص، ص 40، 41

² المرجع السابق، ص 41

³ المرجع السابق، ص 42

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي

إن تعاضم الوظائف التي تؤديها النظم المالية المعاصرة في الاقتصاد زاد الاهتمام بالعلاقات القائمة بين مقاييس أداء وحجم المؤسسات والأسواق المالية ومقاييس الناتج الاقتصادي وطبيعة المؤشرات الكلية التي تتيح لها أفضل طريقة لمساهمة مؤسسات هذا النظام في تعزيز النشاط المالي والاقتصادي، لذا تستخدم مؤشرات عديدة لقياس التطور المالي سواء تلك التي تخص القطاع المصرفي، أو تلك المعبرة عن السوق المالي، وفيما يلي سنبرز أهم هذه المؤشرات:

أولاً: مؤشرات قياس تطور القطاع المصرفي: وتتمثل أهم المؤشرات المستعملة لقياس تطور القطاع المصرفي فيما يلي:¹

(1) نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ($\frac{M2^*}{PIB^{**}}$): وتعكس هذه النسبة نقدية الاقتصاد، وتستخدم كمؤشر لسيولة وحجم القطاع المصرفي قياساً إلى حجم الاقتصاد، وبدل المستوى المرتفع لهذا المؤشر على تطور الخدمات المالية والعكس صحيح؛

(2) نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي ($\frac{QM^{***}}{PIB}$): وهذا المؤشر يعطي صورة أكثر وضوحاً عن حجم تطور الجهاز المصرفي، حيث تعبر هذه النسبة عن حجم الوساطة المالية غير البنكية ومدى أهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الودائع الادخارية؛

(3) نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ($\frac{TD^{****}}{PIB}$): ويشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة الوسطاء الماليين على تعبئة المدخرات الوطنية بمختلف أنواعها وأجالها (تحت الطلب، لأجل، ادخارية... الخ)، أي حجم الموارد المعبئة من الاقتصاد؛

(4) حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ($\frac{CSP^{*****}}{PIB}$): ويتعلق هذا المؤشر بحجم القروض التي تمنحها البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية لصالح القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر يعبر عن التخصيص الجيد والفعال للموارد المالية وكفاءة

¹ عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص، ص 183، 184

* agrégats monétaires
** produit intérieur brut
*** quasi monnaie
**** total des dépôts
***** crédits au secteur privé

المصارف، على اعتبار أن عملية منح الائتمان إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية مقارنة بالقطاع العام؛

(5) حجم أصول الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تقيس هذه النسبة حجم القطاع المصرفي في الاقتصاد؛

(6) نسبة القروض الموجه إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض ($\frac{CSP}{TC*}$): وتعكس هذه النسبة مدى توزيع الائتمان في الاقتصاد بين القطاعين العام والخاص، فالأنظمة المالية التي تخصص جزءا أكبر من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص، من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وممارسة مراقبة الشركات وتجميع المخاطر وتعبئة المدخرات على نحو أكثر من الأنظمة المالية التي توجه أساسا الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة؛

(7) حجم السيولة الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ($\frac{M3^{**}}{PIB}$): حيث أن كبر هذا المؤشر يدل على اتساع وعمق نشاط الوساطة المالية وظهور أدوات مالية جديدة لا يتضمنها كل من مؤشر M_1 ، M_2 ، في حين قد يعكس انخفاض هذا المؤشر حدوث تطور مالي نتيجة ظهور بدائل وابتكارات مالية جديدة أقل سيولة¹؛

(8) تركيز السوق المصرفي: يعني مؤشر درجة التركيز مدى سيطرة عدد قليل من البنوك على المصرفي ويعادل نسبة الأصول المالية لأكبر ثلاث بنوك تجارية إلى إجمالي الأصول المصرفية. وبديل ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى ضعف درجة المنافسة بين البنوك وهو ما يعني انخفاض مستوى الكفاءة التشغيلية والتخصيصية للقطاع²؛

(9) الانفتاح المالي: يقيس مدى قيام القطاع المالي بوظائفه في ظل بيئة خالية من القيود الحكومية (الكمية، الإدارية والتنظيمية) التي تقيد من منح وتخصيص الائتمان، القيود المفروضة على المعاملات الدولية وعلى سعر الفائدة، كذلك عدم وجود عوائق دخول المصارف الأجنبية والقيود المفروضة على أسواق المال والسندات، ويتم قياس هذا المعيار من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للانفتاح المالي والذي يتضمن عدد من المؤشرات الفرعية ويتراوح هذا المؤشر بين الواحد وعشر درجات، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل

* total des crédits

** agrégats monétaires

¹ ميرفت عبد السلام عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 69

² المرجع السابق، ص، ص 70، 71

ذلك على وجود قطاع مالي أكثر تطوراً وقدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفيما يلي سنوضح أهم المؤشرات الفرعية التي تستخدم لقياس درجة الانفتاح المالي:¹

– الهامش بين الأسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع: إن الاعتماد على الأدوات غير المباشرة (سياسة السوق المفتوحة) في التأثير على السيولة النقدية، يؤدي إلى تقليص الهامش بين أسعار الفائدة على القروض (الفائدة الدائنة) وأسعار الفائدة على الودائع (الفائدة المدينة)، ويعكس هذا الهامش على حسن تدفق المعلومات وانخفاض تكلفة الوساطة المالية، كما يعتبر مؤشراً جيداً للحكم على مدى كفاءة الوساطة المالية، فكلما ارتفعت الكفاءة وزادت المنافسة يعني هذا تقليص الهامش بين أسعار الفائدة على القروض والودائع والعكس صحيح؛

– درجة العمق المالي: وتشير إلى الحجم النسبي للسيولة العامة، وتقاس بعرض النقود بالمعنى الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB، فعندما تكون هذه النسبة منخفضة نسبياً يعني انخفاض في الأرصدة المحلية القابلة للإقراض ومن ثم انخفاض قدرة الاقتصاد الوطني في تمويل الاستثمارات، كما يساعد ارتفاع درجة العمق المالي على التدفق الأموال القابلة للإقراض من المقرضين إلى المقترضين وبالتالي حسن تخصيص الموارد؛

– نصيب البنوك الخاصة: من أهم أهداف التي جاء بها الانفتاح المالي حسن تخصيص الموارد وزيادة أهمية القطاع الخاص، وبالتالي فإن زيادة حجم القروض المخصصة للبنوك الخاصة وكذلك زيادة حصتها من حجم المدخرات، يعني هذا زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص؛

– سعر الفائدة الحقيقي: حيث يشير هذا المؤشر إلى أن الانفتاح المالي أدى إلى تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، ومن ثم زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

ثانياً: مؤشرات قياس تطور الأسواق المالية: وتستخدم لرصد التطورات الحاصلة على مستوى الأسواق المالية، ومن أبرز هذه المؤشرات نجد:

1) نسبة القيمة السوقية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل الرسملة): يستخدم معدل الرسملة والذي يعادل نسبة القيمة السوقية للأسهم المحلية المدرجة في سوق دولة ما إلى الناتج المحلي

¹ بلال بولوط، أثر تحرير أسعار الفائدة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2000-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،

الإجمالي للدولة في قياس الحجم الكلي لسوق الأوراق المالية، ويدل هذا المعدل كذلك على مقدرة الدولة على توجيه رأس المال وتوزيع المخاطر على مستوى النشاط الاقتصادي¹؛

(2) نسبة حجم الأوراق المالية المتداولة في السوق إلى إجمالي الرسملة السوقية (معدل الدوران):

يشير معدل الدوران إلى القيمة الكلية للأوراق المالية المتداولة في السوق المالي كنسبة من رأس المال السوقي، ويوضح ارتفاع هذا المؤشر ارتفاع درجة السيولة حيث يعكس مدى ارتفاع القيمة المتداولة من إجمالي حجم رأسمال السوق، وبذلك فهو يشير إلى سرعة نمو سوق رأس المال. وإذا كان هذا المؤشر مساوياً للواحد الصحيح فهذا يعني أن الورقة المالية قد تم تداولها بمتوسط مرة واحدة في السنة، والقيمة المرتفعة لمعدل الدوران تدل على انخفاض تكاليف المعاملات وعلى التدفق الحر للمعلومات وسرعة استيعابها من قبل الأسعار، ومع ذلك قد تشير القيمة المرتفعة لهذا المؤشر إلى تعاضم نشاط المضاربة في السوق²؛

(3) نسبة حجم التداول الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة حجم التداول): ويقوم هذا المؤشر

بقياس قيمة التبادل الفعلي للأوراق المالية المتداولة في السوق المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الكلي، وهو بذلك يعبر عن مدى نشاط سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى حجم النشاط الاقتصادي للدولة، وارتفاع هذا المؤشر يدل على حجم السيولة المرتفعة لكن هذا الارتفاع قد يرجع في حالة استثنائية إلى زيادة السعر وليس زيادة كمية التداول³؛

(4) نسبة حجم التداول الإجمالي إلى القيمة السوقية الإجمالية: وهي تعادل القيمة الكلية للأسهم

المحلية المتبادلة خلال فترة زمنية معينة، كنسبة من متوسط القيمة السوقية* لتلك الفترة، وتستخدم هذه النسبة كمؤشر إلى تكاليف إتمام الصفقات المنخفضة⁴؛

(5) تحول هيكل نشاط القطاع المالي: ويشير إلى قيمة التداول في سوق المال إلى إجمالي الائتمان

المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، ويعكس مدى تحول هيكل القطاع المالي (النشاط) من أنظمة مرتكزة على

¹ أحمد محمد مشعل، زكية أحمد مشعل، القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي-بيئة إضافية-، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 1، الجامعة الأردنية، الأردن، 2012، ص 86

² ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 142

³ أحمد محمد مشعل، زكية أحمد مشعل، مرجع سبق ذكره، ص، ص 86، 87

*: يحتسب متوسط القيمة السوقية بمتوسط قيم نهاية الفترة بالنسبة للفترة الحالية والفترة السابقة لها.

⁴ المرجع السابق، ص 87

البنوك إلى أنظمة مرتكزة على السوق، وارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع حجم نشاط المؤسسات المالية في تأدية وظائف الوساطة المالية مقارنة بالجهاز المصرفي مما يدل على وجود تطور مالي¹.

المطلب الثالث: محددات التطور المالي

التطور المالي في دولة ما يعبر عن مدى قدرة وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق المالي، من خلال خفض تكاليف المبادلات وتوفير المعلومات وذلك من خلال تجميعها وتداولها، والتجارب الدولية الناجحة للتطور المالي أثبتت أن قيام القطاع المالي بهذه المهام يحتاج أيضا إلى توفير الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي وإلى توفير كل الظروف المؤسسية والسياسية والقانونية للقطاع المالي لكي يقوم بتأدية دوره بالشكل الأمثل. لذا سنعمل من أجل تبيان محددات التطور المالي في هذا المطلب كما يلي:²

أولاً: التنظيم والرقابة: إن التنظيم والرقابة الملائمين في القطاع المالي يمثلان محددان مهمان من محددات تطور القطاع المالي، بحيث ينبغي على الأجهزة التنظيمية أن تحرص على حماية مصالح المقرضين والمقترضين، فتعزز بذلك ثقتهم في القطاع المالي وتسهل عمليات الوساطة المالية، أما الأجهزة الرقابية فهي مسؤولة على تقييم أداء البنوك فيما يتعلق بالحد الأدنى القانوني لكفاية رأس المال ومخصصات مواجهة القروض المتعثرة وتقييم حجم الشفافية والمعلوماتية ودرجة الانفتاح في السوق المالي... الخ.

ثانياً: الاستقرار القانوني والسياسي: يعتبر المناخ القانوني والسياسي الذي يعمل في إطاره النظام المالي من محركات التطور المالي، فكلما كان هناك استقرار في الأوضاع السياسية والقانونية لبلد ما كلما حدث تنوع في حجم الخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية وزاد عدد الأصول المالية ومشتقاتها التي يتم تداولها على مستوى السوق المالي بيعا وشراء، بينما إذا كان النظام القضائي في هذا البلد غير كفء وكانت الطبقة البيروقراطية والمؤسسات السياسية الفاسدة تقف عائقا أمام استرداد القروض المتعثرة، فإن المؤسسات المالية تمتنع عن تقديم الائتمان أو تقلل من قيمته.

ثالثاً: التحرير المالي: لقد أصبحت درجة انفتاح المؤسسات والأسواق المالية عنصرا متزايدا الأهمية في التطور المالي ككل، في ظل التوجه العالمي نحو العولمة وتكامل أسواق رأس المال العالمية، وتحقيق التحرير المالي في دولة ما يتم من خلال إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وتحرير معدلات

¹ ميرفت عبد السلام عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 71

² عبد اللطيف مصيطفي، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد

06، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2008، ص، ص 122، 123

الفائدة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية من خلال إزالة مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي وإلغاء تدخل الدولة في القطاع المالي وتدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق، إضافة إلى ضرورة الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

ومن بين المعايير والمحددات الأخرى الواجب توفرها لكي نستطيع الحكم على قطاع مالي معين بأنه متطور ومكتمل النمو نذكر ما يلي:¹

- تنوع الخدمات المالية المتاحة للأفراد وحجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أجزاء القطاع المالي؛
- تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار وكذا من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية؛
- النمو المستمر في حجم رؤوس الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية الخاصة لمشاريع القطاع الخاص عوضا عن الإقراض الحكومي المباشر والمقدم من قبل المصارف العمومية؛
- تزايد حجم وعدد المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي؛
- ارتفاع نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الائتمان والخدمات المالية.

¹ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلوكيات القطاع المصرفي وكفائه في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الأسكوا، العدد 03، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية- نيويورك، 2005، ص 02

خلاصة:

انطلاقاً مما تم معالجته في هذا الفصل تبين لنا أن النظام المالي هو عبارة عن شبكة من المؤسسات والأسواق المالية والتي تتعامل بعدة أنواع من الأصول المالية المسهلة لعملية تحويل النقود وإقراضها واقتراضها. والنظام المالي له وظائف يقوم بها والمتمثلة أساساً في تجميع المدخرات المالية من أصحاب الفوائض المالية وتوفيرها لأصحاب العجز المالي، إجراء معاملات الدفع والتسوية المالية إضافة إلى تجميع المعلومات المالية وتحليلها مما يساهم في حدوث تخصيص أمثل للموارد المالية فتعزز بذلك كافة الأنشطة الاقتصادية وتزدهر. والنظام المالي يتميز من دولة لأخرى بطبيعة هيكله الخاص، فهو يتكون من شبكة من الأسواق والمؤسسات والأدوات المالية وتهدف لخلق أصول مالية تضمن أداء الوظائف الأساسية لهذا النظام على أكمل وجه، وهذا الأداء لا يتم إلا من خلال آليتين أساسيتين هما التمويل المباشر والتمويل غير المباشر، وتؤدي سيطرة أحدهما على الآخر ظهور نوعين من الاقتصاديات، الأول يعرف بـ"اقتصاد المديونية" يتميز بنظام مالي متجه نحو البنوك ويعتمد على التمويل غير المباشر، والثاني يعرف بـ"اقتصاد السوق" يتميز بنظام مالي متجه نحو السوق المالي ويعتمد على التمويل المباشر.

أما التطور المالي في أي بلد فيعبر عن درجة نماء وازدهار القطاع المالي من خلال الحرص الدائم على تقديم خدمات مالية بشكل مثالي لطالبيها والعمل من أجل تطوير المؤسسات والأسواق المالية على اختلاف أنواعها وأشكالها. وعادة ما يتم استخدام جملة من المؤشرات لقياس حجم التطور المالي في أي بلد، فبعضها يختص بقياس درجة تطور القطاع البنكي، والبعض الآخر يعنى بقياس درجة تطور الأسواق المالية. ومن أجل نجاح تجربة التطوير المالي لابد من توفر جملة من الشروط والمحددات كالأستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفير قاعدة قانونية وتنظيمية ملائمة، إضافة إلى ضرورة الرفع من حجم وكفاءة المؤسسات والأسواق المالية من خلال تبني سياسة التحرير المالي.

الفصل الثاني: أساسيات حول النمو الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو

خلاصة

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي في الوقت الراهن هدفا رئيسيا للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، والمرآة العاكسة عن الأداء الاقتصادي وتطوره ومؤشرا يشير إلى طبيعة الوضعية الاقتصادية العالمية، ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى، حيث نجد أن النمو الاقتصادي يعطي صورة حقيقية وأولية عن اتجاهات الأداء الاقتصادي، فإذا كانت معدلات النمو الاقتصادي ايجابية ومتزايدة عبر فترة زمنية، فإنها تدل على الأداء الجيد للاقتصاد ونجاعة السياسات المطبقة، أما إذا كانت معدلات النمو متدببة أو سالبة ذل ذلك على الأداء غير الكفاء للاقتصاد وهذا ما يجعل من مهمة تحقيق النمو الاقتصادي أمرا صعبا، لذا يجب على كافة الدول أن تحرص على توفير المحددات والمقاييس المناسبة للنمو الاقتصادي من أجل تحقيقه بالشكل المطلوب.

كما يمكن الإشارة إلى أن موضوع النمو الاقتصادي عرف اهتماما كبير من طرف الباحثين والاقتصاديين الذين عملوا على تطوير البحوث والدراسات المتعلقة به وهذا ما سمح بظهور العديد من النماذج والنظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي، حيث أنها جاءت كنتيجة للتطور الكبير الذي شهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه.

وتشكل الحقائق السابقة دافعا رئيسيا لإجراء وقفة علمية في هذا الفصل تساهم في تحديد المنابع المفاهيمية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: ما مفهوم النمو الاقتصادي؟ وما هي مختلف المقاييس والمحددات الأساسية التي يخضع لها؟ وفيما تتمثل أهم النظريات والنماذج المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي؟ ومن أجل الإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

– المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

– المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

تحرص جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة للسعي إلى تحقيق مستوى كاف لمعدل نموها الاقتصادي، فالاقتصاديات المتخلفة ترغب في القضاء على التخلف والفقر، إضافة إلى ضمان الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية والبشرية ولهذا فهي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة تبدو أكثر حرصاً على الحفاظ على مستويات عالية من الاستخدام، فضلاً عن ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد مجتمعاتها لذلك ينبغي عليها أن تستمر في النمو بمعدل مرضٍ. لذا سنقوم في هذا المبحث بإعطاء تعريف شامل وكامل للنمو الاقتصادي ونوضح مختلف المحددات والمقاييس التي يخضع لها.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي تختلف باختلاف الباحثين والزوايا التي ينظر إليها، لذا سنحوصل أهم المفاهيم التي شرحت مصطلح النمو الاقتصادي فما يلي:

- يقصد بالنمو الاقتصادي حسب "معروف هوشيار" بأنه: تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً أو خارجياً¹؛
- بينما يعرف عبد المطلب عبد الحميد النمو الاقتصادي بأنه: تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن²؛
- أما بالنسبة لـ "إلهام وحيد دحام" فإن النمو الاقتصادي يعبر عن: الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي³؛
- النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الوطني الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁴؛

ومن خلال هذا التعريف نستنتج ما يلي⁵:

¹ معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 347

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل كلي وجزئي، دار الجامعة، مصر، 2006، ص 466

³ إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص 57

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 51

⁵ فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 03

– النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

– إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من زيادة معدل التضخم، وبالتالي فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد} + \text{معدل التضخم}$$

– أن تكون الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة.

ومما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي من خلال القول بأنه: الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

تتمثل مقاييس النمو الاقتصادي في تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما، والتي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي. وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذلك في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون من خلال استخدام مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك، ومن أهم هذه المقاييس نجد:

أولاً: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضاً بالعملة النقدية وبالرغم من التحفظات التي سجلت على هذا الأسلوب* إلا أنه يعتبر أفضل وأسهل الأساليب المتاحة¹.

ويضم هذا النوع من المقاييس المعدلات التالية:²

* أهمها: سوء التقدير، إغفال نسب التحويل فيما بين العملات، إغفال أثر التضخم واختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دولياً.

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 118

² محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 09

1) معدلات النمو بالأسعار الجارية: ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استناداً إلى البيانات الخاصة به سنوياً، وذلك باستخدام العملة المحلية؛

2) معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم استخدام هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة، وذلك باستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل؛

3) معدلات النمو بالأسعار الدولية: وتستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية، وذلك لاختلاف أسعار التحويل من بلد لآخر، لهذا يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يقابلها من العملة الرئيسية وذلك بعد إزالة أثر التضخم؛

ثانياً: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، لهذا كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى، التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ويعبر هذا النوع من المقاييس عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية¹؛

ثالثاً: مقارنة القوة الشرائية: يعتمد هذا المقياس على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، ويقصد به حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، مقارنة بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى².

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

شهدت معظم دول العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، نمواً اقتصادياً كبيراً، تجلّى في ظهور زيادة متوترة في الدخل الإجمالي الحقيقي، الإنتاج والاستهلاك من السلع والخدمات، ليس فقط على المستوى الكلي، وإنما كذلك على المستوى الفردي ومن بين أهم العوامل التي تلعب دوراً مهماً في تحديد النمو الاقتصادي نجد:

أولاً: العوامل الاقتصادية: وتعتبر من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، لذا سنعمل على إبرازها من خلال ما يلي:

1) السياسة المالية: وتتمثل في تغيير مخطط الإنفاق الحكومي أو الضرائب بغرض التأثير على الكلي في الاتجاه المرغوب، وهذه السياسة لها دور مهم جداً في رفع مستوى النمو الاقتصادي على المدى

¹ المرجع السابق، ص 10

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 120

الطويل، فالتنظيم الدقيق لسياسة المالية يعد ضروريا لتحقيق أكبر قدر من التأثير، وتعتمد فعالية هذه السياسة في تحقيق النمو على المدى الطويل على مجموعة من الشروط، فمثلا الإنفاق العام على الاستثمار يجب أن لا يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، إضافة إلى ذلك فإن الآثار السلبية على معدلات الفائدة ستكون مضرّة، لذلك يجب تجنب مثل هذه الظروف من أجل جعل الاستثمارات العامة فعالة حقا، كما يجب كذلك عدم السماح للإنفاق العام بأن يقوم بالحد من الموارد الخاصة للاستهلاك. ومن جهة أخرى ينبغي على السياسة المالية من خلال أدوات الضرائب أن تشجع الاستثمار وتقلل من الاستهلاك بحيث يمكن زيادة الإنتاج، ومن الضروري أيضا رفع معدل تكوين رأس المال في الاقتصاد عن طريق الحد من ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل الشخصي¹.

(2) السياسة النقدية: وتشير هذه السياسة إلى التغيير في مخطط عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وتوجد ثلاث خطوات للميكانيكية التي تؤثر من خلالها السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، فزيادة العرض النقدي مع ثبات الطلب تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومع انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستثمار، ومع زيادة الاستثمار يزداد الناتج المحلي الإجمالي فيرتفع بذلك معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن الناتج المحلي هو أحد مكوناته، والعكس صحيح².

(3) الموارد الطبيعية: وتشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد وتعرف على أنها: العناصر الأصلية* التي تمثل هبات الأرض الطبيعي، وبالنسبة للنمو الاقتصادي فإن وفرة الموارد الطبيعية هو أمر ضروري ومهم، خصوصا في المراحل الأولية للنمو فإذا تم استغلالها بشكل غير مناسب في أي بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو بسرعة. لكن وبالرغم من أهمية الموارد الطبيعية إلا أنها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الاقتصادي³.

(4) الموارد البشرية: تحتل الموارد البشرية مكانة هامة من بين محددات النمو الاقتصادي فهي تعني القدرات، المواهب والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية وبالتالي تلعب دورا مهما

¹ أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص، ص 63، 64

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003/2002، ص، ص 169، 170

* تتمثل في: مساحة الأراضي، الثروة الغابية، نوعية التربة، المعادن، الموارد النفطية.

³ أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص 120

في عملية التنمية. حيث نجد أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس مال بشري على شكل برامج التعليم والتدريب، العمل، الصحة، التغذية وغيرها من البرامج التي تهتم بالاستثمار في مجال البحث والتطوير التي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى حدوث استغلال كفاء للموارد الاقتصادية¹. وتستخدم إنتاجية العمل كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل منها:²

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل؛
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.

(5) معدل التضخم: لقد أكدت أغلبية الدراسات التطبيقية إلى أن التضخم يمارس تأثيرا سالباً على معدل النمو الاقتصادي، فارتفاع معدلات التضخم تساهم في ظهور حالة عدم التأكد بشأن القيمة المستقبلية للنقود والتي بدورها تعوق تكوين المدخرات وتضر الاستثمار الذي يعتبر أساس النمو الاقتصادي³.

(6) الادخار المحلي: إن تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي، يتطلب توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، يكفي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، وتظهر تلك الحاجة بصفة خاصة في الدول النامية⁴.

(7) تكوين رأس المال: يمثل تكوين رأس المال أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، ويمكن تعريفه على أنه: ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة، كما يمكن تعريفه أيضا على أنه: المخزون من العوامل المادية المتعددة للإنتاج.

ويتوقف معدل تكوين رأس المال على ثلاثة عوامل أساسية:⁵

- حجم المدخرات الحقيقية في البلد والذي يعتمد على الرغبة والقدرة على الادخار؛
- استخدام هذه المدخرات من أجل الاستثمار في السلع الرأسمالية؛

¹ المرجع السابق، ص 121

² بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 8

³ ميرفت عبد السلام عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 55

⁴ المرجع السابق، ص 50

⁵ أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 121، 122

– وجود المؤسسات المالية والائتمانية لتعبئة المدخرات، وتحويلها إلى القنوات المطلوبة.

(8) التطور المالي: أظهرت عملية التنمية الاقتصادية عبر الزمن دورا هاما للقطاع المالي وخاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على آليات السوق، حيث يقوم بتوفير الموارد المالية وتحويلها بأقل تكلفة وأكثر كفاءة في الاستثمارات التي تدفع بالنمو الاقتصادي وترفع مستوى الرفاهية الاقتصادية. وترجع أهمية القطاع المالي إلى أنه يمثل القنوات التي يتم من خلالها تجميع الفوائض المالية من مختلف القطاعات، وتوزيعها على مجالات الاستثمار المتنوعة، ويتم ذلك بأسلوب مباشر من خلال سوق الأوراق المالية أو بأسلوب غير مباشر من خلال الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى مثل: شركات التأمين، بنوك الاستثمار، شركات التمويل، صناديق المعاشات التعاقدية... الخ. وبالتالي يؤثر تطور القطاع المالي على معدلات النمو الاقتصادي إما من خلال تأثيره على إنتاجية رأس المال أو من خلال قدرته على تحويل الأرصدة المالية إلى استثمار حقيقي¹.

(9) التقدم التكنولوجي والتقني: إن للمعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن التقدم التقني يعرف على أنه تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي المتمثلة في وسائل وعمليات الإنتاج، والتي تسمح بالزيادة ونمو حجم الإنتاج كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج السلع الجديدة وذات نوعية جيدة ويؤدي إلى تطوير النظام الاقتصادي ككل².

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية: تلعب العوامل غير الاقتصادية في العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، ومن أهم هذه العوامل نجد:

(1) الاستقرار السياسي: هناك اتجاه حديثا نسبيا في أدبيات النمو الاقتصادي، يقوم على دراسة أثر الاستقرار السياسي واعتباره محدد من محددات النمو، حيث أكد جل الباحثون إلى الأهمية الكبيرة للاستقرار السياسي في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال إجراء العديد من الدراسات القياسية، والتي وجدت أن التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وما يصاحبها من ضغوط هائلة من تنافس جماعات المصالح يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ولكن في الأجل الطويل تحقق الديمقراطيات المستقرة معدلات نمو

¹ ميرفت عبد السلام عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 56

² سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص 22

أعلى مما تحققه النظم الدكتاتورية. كذلك تتميز الأنظمة السياسية غير المستقرة بتحقيقها لمعدلات نمو أقل مقارنة بالنظم المستقرة¹.

(2) العوامل الاجتماعية: ترتبط عملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاجتماعية والتي تتغير مع توسع وانتشار التعليم والذي يلعب دورا رائدا في خلق المال البشري والتقدم الاجتماعي والذي بدوره يحدد مستوى تقدم البلد إضافة إلى تحول أو انتقال الثقافات من مجتمع لآخر².

(3) النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة الهائلة في قوة العمل عامل موجب في حث النمو الاقتصادي، كما أوضحت نظريات النمو، حيث أن قوة العمل تعني زيادة أكبر في قوة العمل المنتجة، من ناحية أخرى زيادة السكان تعني في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل: مهارات الإدارة والتنظيم³.

وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو نتيجة تضافر كل من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يمكن أن تنعكس بشكل ايجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي وبالتالي على الناتج الوطني أو الاقتصاد ككل ومع ذلك فإن مجرد وجود عامل أو جميع العوامل قد لا يتضمن أن الاقتصاد سيكون في وضعية تمكنه من توليد القوى التي تحقق نمو اقتصادي سريع.

¹ ميرفت عبد السلام عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 58

² أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص، ص 124، 125

³ ميرفت عبد السلام عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص 45، 46

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية، التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة، لذلك حظي النمو الاقتصادي كبير من طرف الباحثين الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نظريات مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي وكيفية تحقيقه. لذا سنعمل من خلال هذا المبحث على تبيان النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في النموذج الكلاسيكي والنموذج النيوكلاسيكي إضافة إلى النظرية الحديثة للنمو، حيث سنقدم شرح يوضح أهم النقاط الجوهرية التي تقوم عليها كل نظرية وأوجه الاختلاف الموجودة بينها.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو

لقد تطورت النظريات الاقتصادية في تفسير وتحليل ظاهرة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيها، ويعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذه الظاهرة وعلى رأسهم "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو"، "كارل ماكس" و"روبرت مالتوس"، وتعتبر الرأسمالية الحرة هي هو الأساس الذي بنيت عليه فكرة النمو عندهم. كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج و بالتالي في التطور والنمو. لذا سنبرز من خلال هذا المطلب أفكار الرواد الكلاسيك المتعلقة بالنمو الاقتصادي كل على حدة.

أولا: نظرية "آدم سميث (Adam Smith) للنمو الاقتصادي (1723-1790): تعتبر آراء "آدم سميث"^{*} بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، حيث كان يهدف لمعرفة كيفية حدوثه وتحديد العوائق التي تحول دون ذلك، فقد اعتبر "آدم سميث" العمل كمصدر لثروة الأمة^{**}، وتقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية¹، ومن أهم مزايا تقسيم العمل نذكر ما يلي:

- زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال والابتكارات الناجمة عن التخصص؛
- تناقص وقت العمل اللازم للعملية الإنتاجية²؛
- يولد العمل وتقسيمه وفرات خارجية وتحسينات في مستويات التكنولوجيا التي نتجت عن زيادة الابتكارات وكذا تخفيض في وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية وانخفاض تكلفة إنجازها وبالتالي زيادة حجم

^{*} اقتصادي سكتولوندي، من أبرز كتاباته: البحث عن الطبيعة، أسباب ثروة الأمم (1776)م.

^{**} ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي وخاصة تلك المذكورة في كتابه "ثروة الأمم".

¹ صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1999، ص 53

² محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013/2014، ص 47

الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها من يؤدي إلى حدوث تراكم لرأس المال، الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، من خلال مساهمته في رفع مستوى الإنتاج فيزيد معه مستوى الطلب الذي يدفع إلى رفع مستويات المعيشة وتوسع الأسواق واستخدام المعدات التي يتم استعمالها في المجالات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد أو تزايدها على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المتناقصة¹.

ثانيا: نظرية "دافيد ريكاردو (David Ricardo)" للنمو الاقتصادي (1772-1823): اهتم "ريكاردو" بمبدأ الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الإنسان يستطيع تعويض هذا التناقض باستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الزراعي. فقسم "دافيد ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث طبقات، ملاك الأراضي، الرأسماليون والعمال الزراعيين واعتبر أن الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي في النمو الاقتصادي، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم ولا يملك العمال أي وسيلة إنتاجية بل يستخدمون الوسائل المقدمة من طرف الرأسماليون واعتبر أن حجم قوة العمل يعتمد على مستوى الأجور وعلى ملاك الأراضي لأنهم يقدمون الأرض والتي تعتبر عنصر أساسي للعمل الفلاحي مقابل الربوع².

1) ملاك الأراضي: هم الذين يملكون كمية الأرض الثابتة المتاحة ويتقاضون الربيع مقابل استخدامها، فالأرض الخصبة تصبح نادرة وهذا يرجع إلى تكوين رأس المال وتزايد السكان، مما يدفع بالعمال إلى استخدام أراضي أقل خصوبة أو ما يعرف بالأرض الحدية وهي عبارة عن أرض حرة يمكن استعمالها دون دفع أي ريع، إلا أنه يمكن لأصحاب الأراضي ذات المردودية العالية أن يحصلوا على ريع يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض وقيمة الإنتاج من كمية أرض مماثلة لأرض حدية³.

2) الرأسماليون: دور هؤلاء مركزي وأساسي في عملية النمو لأنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات هذه العمليات (رأس المال المتداول) وذلك من خلال سعيهم لتحقيق الربح وهذا السعي يمكنهم من تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا ما يضمن تحقق عملية

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص، ص 56، 57

² مفكر اقتصادي انجليزي ومحلل للرأسمالية البيروقراطية من أهم مؤلفاته: (1817) les principes de l'économie politique.

³ المختار بن قوية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 9

³ العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو -دراسة حالة الجزائر (1995-2009)-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص 46

النمو. كما أن اندفاعهم باتجاه توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة بالشكل الذي يحقق أعلى كفاءة ممكنة من خلال عملهم على دفع معدلات الربح بالتساوي في المجالات المختلفة لهذه الاستخدامات يؤدي لتحقيق النمو أيضا¹.

3) العمال: وهم طبقة مهمة حسب "دافيد ريكاردو" لكن أقل أهمية من طبقة الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي فهذا الأخير هو الذي يوفر الآلات والعتاد... وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج².

ثالثا: نظرية "كارل ماركس (Karl Marx)" للنمو الاقتصادي (1818-1883): تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ وتتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية والنظام الاجتماعي الذي ركز عليه "كارل ماركس" هو النظام الرأسمالي، إذ يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية نمو ناجحة ومن هنا تظهر نظرية التطور الرأسمالي عند ماركس والتي تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج في هذا النظام، فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانتهائه، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبعي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو استخداما كاملا.

كما يرى "ماركس" أن التسيير الرأسمالي لاقتصاد ما بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث فائدتها الخاصة، مما ينجم عنه تركيز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

ويرى "ماركس" أيضا أن الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج وتعتبر هذه الأخيرة أدوات ووسائل يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم مضطرين في ذلك لأنها في تطور مستمر. كما قسم "ماركس" هذا النظام (الرأسمالي) إلى طبقتين هما: الرأسماليون والعمال، بحيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج ويهدفون لتحقيق أقصى ربح ممكن من أجل تحسين مستوى معيشتهم وكذا الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيرهم من الرأسماليين، في حين أن العمال لا يملكون سوى قوة عملهم، ويعتبر "ماركس" أن

¹ مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 64

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 11

^{*} فيلسوف واقتصادي اشتراكي ألماني من أهم مؤلفاته: الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي والرأسمالي.

البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي وإدخال آلات جديدة في ظل النظام الرأسمالي تكون ذات معدلات مرتفعة بسبب طرد العمال من عملهم¹.

رابعاً: نظرية "روبيرت مالتوس (Robert Malthus)" للنمو الاقتصادي (1766-1834): ركز "روبيرت مالتوس" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن الطلب يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من الرأسماليين وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فيخفض العرض ويتراجع الربح ويتراجع معه معدل النمو.

أما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمثابة متتالية هندسية، على عكس الغداء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فيخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن التحليلات التي قام بها "مالتوس" لم تصدق إلا على بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالباً ما كان يؤدي تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان².

خامساً: انتقادات النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي: من بين الأفكار التي جاء بها النموذج الكلاسيكي نجد أن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار وأن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي للنمو ومن جانب آخر يعتقد الكلاسيك أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، بالإضافة إلى تأييدهم لسياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وذلك بغرض تحقيق النمو الاقتصادي³. غير أن هذا النموذج قد واجه انتقادات عديدة من طرف بعض الاقتصاديين أثناء تقييمهم للنظرية الكلاسيكية وهذه الانتقادات تتمثل فيما يلي⁴:

¹ ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية-دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2014، ص 21

² اقتصادي بريطاني ورجل دين، اهتم كثيراً بعدد الفقراء المعثر في المجتمع الإنجليزي في أواخر القرن 18، ويعيد السبب الأساسي لهذه الوضعية إلى عدد السكان الذي ينمو بحجم يفوق حجم الإنتاج، من أهم مؤلفاته: *essais sur le principe de population*.

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص، ص 59، 60

⁴ المرجع السابق، ص 64

أمال معط الله، مرجع سبق ذكره، ص 142

- إهمال النظرية للقطاع العام: حيث يؤكد البعض أن النظرية فشلت في إدراك أهمية ودور القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، خاصة في الدول النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيين مما يفرض على الحكومة دورا تنظيميا كوكيل للتنمية في هذه الدول؛
 - الادخار يوجه كله للاستثمار: يرى بعض علماء الاقتصاد أنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه للاستثمار كما يفترض النموذج الكلاسيكي وخير دليل على ذلك ما قاله "شومبيتر" فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي؛
 - الأجور ليست مرنة: تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي هو أن الأجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع، من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من مستوى معين، لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزاعات الصناعية، مثل هذه الأحداث قد تعيق عملية النمو؛
 - قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية "مالتوس" للسكان وقللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد، كما أن عدد السكان لا ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها "مالتوس" وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان وعليه فإن استنتاج الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا؛
 - الأرباح مصدر الادخار: اعتبر الاقتصاديين الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر الادخار وأن الطبقة الرأسمالية فقط هي من تقوم بالادخار في الاقتصاد الحر، في حين تعتبر الطبقة العاملة عاجزة عن القيام بالادخار، ولكن في الوقت الحاضر، أشارت التجارب إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها الطبقة الوسطى وكذلك ادخار القطاع العام والحكومة؛
 - سياسة التجارة الحرة ضعيفة: وذلك من خلال ضعف تأييد التجارة الحرة كما أن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتحول إلى احتكارات وقد واجه التفكير في السوق الحر تغيرا جذريا، لأنه لا يكاد يوجد بلد يكون فيه منطق السوق هو السائد.
- ومن ناحية أخرى نلاحظ أن هذا النموذج أهمل الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي¹.

¹ ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص، ص 157، 158

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو

إن التحول الفكري من النظرية الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية خلال القرن التاسع عشر (1870م)، نتج أساسا عن التحقيق الناجح للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا الأخير تميز بارتفاع الأجور الحقيقية وارتفاع معدلات الربح والتقدم التكنولوجي، كما قام بإزالة مخاوف الاقتصاديين الكلاسيك حول حالة الثبات والركود الاقتصادي. لذا سنعمل من خلال هذا المطلب من أجل توضيح نظرة أهم علماء النيوكلاسيكية لظاهرة النمو الاقتصادي.

تشير معظم النظريات النيوكلاسيكية للنمو إلى أن معدل نمو الإنتاج يتحدد في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل والإنتاجية وتعتبر أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، أما فيما يخص معدل نمو الدخل فترى أنه يتغير ايجابيا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان، كما تشير هذه النظرية لوجود علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين نسبة رأس المال إلى الناتج ($\frac{K}{Y}$) وإنتاجية رأس المال $\frac{N}{K}$ وذلك بسبب التفضيلات بين الادخار والتكنولوجيا، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه وهو الأمر الذي يؤدي على تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة¹.

أولا: نظرية "شومبيتر" (Schumpeter) "للمنمو الاقتصادي": يعتبر "شومبيتر"^{*} من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، وقد ركز في تحليله لهذه الظاهرة على جملة الافتراضات التالية:

1) افتراضات نظرية "شومبيتر": وتتمثل فيما يلي:

- تتضمن عملية النمو حسب "شومبيتر" ثلاث عناصر والمتمثلة في المنظم والإنتمان المصرفي والابتكار، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأجور في الدخل²؛
- يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل "شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة بالتغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي³؛

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 68

^{*} اقتصادي نمساوي ولد سنة 1883م وهو اقتصادي مشهور ويعتبر رائد مدرسة فينيا، توفي سنة 1950م بالولايات المتحدة الأمريكية.

² المرجع السابق، ص 70

³ محمد جيوري، تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات يانل-، أطروحة

دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 240

- أعطى "شومبيتر" دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي وركز على المنظم، واعتبره من أهم عناصر النمو، والمبتكر حسب "شومبيتر" ليس الرأسمالي بل المنظم الذي يمثل رجل غير عادي في قدراته الإدارية، بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا¹؛
- اعتبر اتجاه النمو الاقتصادي غير مستقر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري²؛
- ربط الاستثمار بالائتمان الذي يمكن أن يخلقه الجهاز المصرفي وليس بالادخار الحقيقي مثلما يعتبر الكلاسيك³؛
- أما بخصوص آراء "شومبيتر" حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن للمنظمين كفاءة، لهذا فإن نهاية الرأسمالية في نظر "شومبيتر" تتم من خلال ثلاث قوى والتمثلة في: انهيار الوظيفة التنظيمية، تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي وتحلل العائلة البرجوازية⁴.
- (2) انتقادات نظرية "شومبيتر":** يوجد العديد من الكتاب الذين يعبرون عن إعجابهم بتحليلات "شومبيتر" لعملية النمو الاقتصادي، لكن هذا لم يمنع من ظهور آراء أخرى تنتقد مجمل الاستنتاجات التي وصل إليها، لذا سنذكر أهم الانتقادات الموجهة لنظرية "شومبيتر" للنمو الاقتصادي من خلال ما يلي:
- يعتبر التكنولوجيا متغيرا رئيسيا ومركزيا لعملية النمو الاقتصادي في حين لم يعطي أهمية كبيرة للمتغيرات الأخرى خاصة رأسمال⁵؛
- اعتقاده بزوال النظام الرأسمالي نتيجة زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أما العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي ولكن كون عمل المنظم يصبح روتيني هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية⁶، لذا نجد أن من أهم الأسباب التي جعلت "شومبيتر" متشائما فيما يتعلق بمستقبل النظام الرأسمالي ما يلي⁷:

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 69

² صلاح الدين نامق، قادة الفكر المعاصر، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 52

³ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة-، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 447

⁴ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 71

⁵ T.R. Jain, Anil Malhotra, development economics, V.K. Publications, New Delhi, India, 2009-2010, p 132

⁶ فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص 27

⁷ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،

إن الابتكارات قد ابتدأت في التحول من كونها نشاطا شخصيا، لتصبح نشاطا روتينيا غير شخصي يجري داخل بيروقراطية المشروعات الكبرى؛

تتناقص مقدرة رجال الأعمال والصناعيين على الإمساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية مما يضعف من قدرتهم على المحافظة على ولاء العمال.

ورغم الخطأ الذي وقع فيه "شومبيتر"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة حتى في وقتنا هذا، حيث يعتبر أن النمو الاقتصادي يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار وليس عدد السكان ورأس المال وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات التي تحصل بشكل دوري وهذا التحليل فتح المجال واسع أما ظهور نظريات جديدة خاصة بالنمو في القرن العشرين¹.

ثانيا: نموذج "هارود-دومار": يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود (Roy Harrod)"* والاقتصادي "افيسي دومار (Evesy Domar)"** ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين وهذا النموذج جاء ليوجه إلى الدول النامية وكافة الدول التي تتخفف فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه².

1) افتراضات نموذج "هارود-دومار": لقد وضع كل من الاقتصادي "روي هارود" والاقتصادي "افيسي دومار" نموذجهما الخاص بظاهرة النمو الاقتصادي في إطار مجموعة من الفرضيات التي يمكن حصرها فيما يلي:³

- أن الاقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛
- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛

¹ Jean Arrous, les théories de la croissance, édition de seuil, paris, France, 1999, p 30

* اقتصادي انجليزي، ولد عام 1900م ودرس في جامعة كمبردج، وضع نموذجا للنمو الاقتصادي واهتم بالنقود والتضخم.
** اقتصادي أمريكي، ولد عام 1914م، درس في هارفارد وميتشغان، اشتهر بنموذج اقتصادي للنمو أصبح يعرف فيما بعد به مع "هارود".

² كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2009/2001، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص، ص 113، 114
³ أنظر إلى:

– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 148
– أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص، ص 76، 77

- ثبات الميل الحدي للاادخار وتساويه مع الميل المتوسط للاادخار؛
- ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة المصرفية ومعامل رأسمال ونسبة رأسمال والعمل في المدخلات الإنتاجية؛

- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام؛
- ليست هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات؛

- إن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أساس أنها صافية، أي بعد حسم الاندثار.

(2) عرض نموذج "هارود-دومار":¹ إن الافتراض الأساسي لهذا النموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية وأن معدل النمو في الإنتاج $(\frac{\Delta y}{y})$ ويعتمد على الميل الحدي للاادخار $(\frac{\Delta s}{\Delta y})$ وكذلك معامل رأسمال/ الناتج ورمزها $(\frac{k}{y})$.

بافتراض أن الميل الحدي للاادخار يساوي الميل المتوسط للاادخار

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{y} = s \quad \text{أي:}$$

بحيث s يمثل معدل الادخار

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي:

$$s = I \quad \text{وبذلك فإن:}$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار والاستثمار (I) هو المتغير الذي يحصل في حدي رأسمال أي أن:

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = k = \frac{I}{\Delta k} \dots\dots\dots (*)$$

المعامل الحدي لرأسمال/ الناتج يساوي (k)، أي:

$$\Delta y = \frac{I}{k} \quad \text{ومن المعادلة الأخيرة (*) نحصل على:}$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{I}{k y} \quad \text{ويقسمة طرفي المعادلة على y نحصل على:}$$

وعليه فإن معدل النمو الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على معامل الحدي لرأسمال/ الناتج ومنه يمكن صياغة المعادلة كما يلي:

$$y = \frac{s}{k} \dots\dots\dots (**)$$

حيث: y: تمثل معدل نمو الناتج

s: معدل الادخار

k: المعامل الحدي لرأسمال/ الناتج

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص، ص 75، 76

وفي هذه المعادلة الأساسية (**) التي توصل إليها النموذج، فإن معدل الادخار (s) يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج (k) ومعدل نمو الناتج (y) بحيث:

$$S = y \cdot k$$

وذلك إذا كان النمو مستقرا ومن هذه العلاقة نستنتج أن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال/ الناتج أي بزيادة الكفاءة الإنتاجية لرأسمال.

ويتبين لنا من خلال نموذج "هارود-دومار" وجود ثلاث أنواع لمعدلات النمو وهي:¹

– **معدل النمو الفعلي:** يتمثل النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأسمال أي نسبة (رأسمال/ الناتج).

– **معدل النمو المضمون:** وهو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، حيث تقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل الذي ادخرته، وهو بذلك يمثل معدل نمو الطاقة الكاملة لاقتصاد ما.

– **معدل النمو الطبيعي:** يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة ومعدل نمو الإنتاجية العاملة وهو عبارة عن معدل النمو الذي تسمح به كل التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

(3) انتقادات نموذج "هارود-دومار": من بين أهم الانتقادات التي وجهت إلى نموذج "هارود-دومار"

نذكر ما يلي:

– هذا النموذج يصطدم مع أوضاع الدول النامية، نظرا لتمييزها بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الإنتاج ووجود البطالة المقنعة في حين أن هذا النموذج يعتبر رأس المال والادخار عاملين أساسيين لإحداث النمو الاقتصادي.²

– إن النموذج لم يعطي أي اهتمام لاحتمال تغير مستوى الأسعار وأسعار الفائدة.³

¹ صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص، ص 14، 15

² إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 80

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 76

– إن الفرضيات التي يبني عليها تحليل "هارود-دومار" والمتمثلة في افتراض ثبات الميل الحدي للاذخار وفرضية ثبات العلاقة بين رأس المال والنتاج، قد تكون صحيحة على المدى القصير ولكن غير صحيحة على المدى الطويل¹.

– كما أن فرضية المساواة بين معامل رأسمال/ الناتج ($\frac{k}{y}$) ومعامل الحدي لرأسمال الناتج ($\frac{\Delta k}{\Delta y}$) غير واقعية وخصوصا في حالة دخول رأسمال مرحلة تناقص العوائد².

ثالثا: نموذج "سولو" (Solow): بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج "هارود-دومار" حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من هذا النموذج تسمح بحصول تغيرات في الأجر وفي معدلات سعر الفائدة ومن تم تكون المبادلة بين العمل ورأسمال وإحلال أحدهما محل الآخر، حيث يعد "روبرت سولو"³ من أبرز هؤلاء الاقتصاديين³.

1) عرض نموذج "سولو":

أ) دالة الإنتاج: تتمثل التغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (y) ورأسمال (k) والعمل (L) ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في أي لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي⁴:

$$Y(t) = F[k(t), A(t)L(t)]$$

حيث: t : يمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها، عن طريق كميات معطاة من رأسمال والعمل والتي تزداد مع الزمن عن طريق التقدم التقني وهذا الأخير يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء (AL) يسمى بالعمل الفعلي، أما التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي فيقال بأنه حيادي وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية⁵.

ب) فرضيات نموذج "سولو": من الفرضيات الأساسية لنموذج "سولو" يمكن حصرها بما يلي:

¹ Dabraj Ray, Development economics, Princeton university press, new jersey, United States of America, 1998, p 58

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 77

^{*} اقتصادي أمريكي، ولد عام 1924م ودرس في هارفارد، تحصل على جائزة نوبل سنة 1987م.

³ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012،

ص 109

⁴ عبد الله خيابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014، ص 51

⁵ David Romer, Traduit par Fabrice Mazerolle, Macroéconomie, Approfondie, Ediscience international, Paris, France, 1997, p, p 8, 9

– أن كل عوامل الإنتاج؛ رأسمال والعمل الفعلي لديهم وفرات حجم ثابتة، وهذا يعني أنه ضاعفنا كميات رأسمال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، كما يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، لأن مضاعفة كميات رأسمال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف¹؛

– يبين نموذج "سولو" كذلك أن تراكم رأسمال وحده لا يكون هو المحرك للنمو الاقتصادي، فقد أظهر التقدم التقني بأنه المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتل مكانة ريادية في عملية دفع النمو الاقتصادي²؛

– يفرض هذا النموذج كذلك أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي³؛

– من افتراضات نموذج "سولو" كذلك أن الإنتاجية الحدية موجبة وأن العمل ينمو بنسبة ثابتة⁴.

(2) القاعدة الذهبية لتراكم رأسمال: إن اختلال معدلات الادخار حسب هذا النموذج يؤدي إلى تعدد مستويات مخزون رأسمال المشيرة إلى الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد والتي تعبر عن أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة لأفراد المجتمع وعلى هذا الأساس فإن الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد هي تلك الحالة التي تعبر عن أقصى مستوى ممكن للاستهلاك، إذ يطلق على رأسمال الموافق للحالة المعبرة عن أقصى استهلاك ممكن بـ"القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال"⁵.

ومما سبق يمكن القول بأن القول بأن القاعدة الذهبية تتمثل في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات الزمنية⁶.

(3) نتائج وانتقادات نموذج "سولو":

(أ) نتائج نموذج "سولو": من نتائج نموذج "سولو" التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها ولكن هذه الدول الفقيرة لها اقتصاد في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة وبالتالي فإن معدل نموها k و y يفوق الدول المتقدمة وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب

¹ Ibid, p 10

² Murat Yildizoglu, Notes sur la croissance économique, (Easterly 2002), Université Paul Cézanne, Marseille, France, octobre, 2003, p 3

³ عبد الله خبايا، مرجع سبق ذكره، ص 52

⁴ عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 181

⁵ كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 105

⁶ صدر الدين صوالي، مرجع سبق ذكره، ص 19

المطلق بين مجموعة من الدول، فهذا يعني بالضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص مع الزمن. أما التقارب الشرطي فيتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد لآخر وهذا يعني بأن نمو اقتصادها يزداد كلما كان بعيد عن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيًا بعيد عن وضعيته النظامية وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق¹.

(ب) انتقادات نموذج "سولو": من أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج نجد:²

- أهمل أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي؛
- اغفل دور رأسمال في النمو والتركيز على نسبة $(\frac{k}{l})$ ؛
- استحالة كون الاقتصاد ينتج منتج واحد.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو

بداية من سنة 1970 تطورت المداخل المتعلقة بالنمو الاقتصادي، حيث تم التركيز على نماذج التغيير الهيكلي من خلال استخدام النظرية الاقتصادية الحديثة للنمو والتحليل الإحصائي وذلك من أجل الوصول إلى وصف العملية الداخلية للتغيير الهيكلي التي تمثل نموذج النمو الذي ينبغي على كافة الدول إتباعه حتى تنجح في إحداث نمو اقتصادي سريعًا ومستدامًا. لذا سنقدم من خلال هذا المطلب أهم النظريات الحديثة التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي.

أولاً: نظرية النمو الداخلي: نتيجة فشل النظرية النيوكلاسيكية في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة، هذا الأمر فتح المجال واسعًا أمام ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي اعتبرت أن النمو الاقتصادي يتحدد على المدى الطويل بعوامل داخلية ولهذا سمية بنظرية النمو الداخلي. لذا سنقوم في هذا العنصر بدراسة أهم نماذج نظرية النمو الداخلي.

(1) نماذج النمو الداخلي ذات الوفرة الخارجية: تعتمد هذه النماذج على مجموعة من الافتراضات

يمكن جمعها في النقاط التالية:³

¹ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 52

² أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 90

³ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 132

- التقدم التكنولوجي يتحدد بعوامل من داخل النظام الاقتصادي، أي أن المعدل الكلي للاكتشافات والاختراعات متغير داخلي يتحدد بالأشياء والتصرفات التي يقوم بها الأفراد؛
- إن المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة وهي متفتحة للسعر، لذا فإن كل عامل من عوامل الإنتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي؛
- إمكانية مضاعفة الإنتاج من خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة، سواء كانت رأسمال المادي أو رأسمال بشري أو المعرفة، وهذا يعني أن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.
- ومن أهم نماذج النمو الداخلي ذات الوفرة الخارجية نجد: نموذج "بول رومر" (1986)، ونموذج "لوكاس" (1988) والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

(أ) نموذج "بول رومر (Paul Romer) النمو من خلال رأس المال المادي (1986): وهو عبارة عن أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بسماته الداخلية التي يمكن أن تجعل إيراداته ثابتة أو متزايدة وليست متناقصة مثلما تشير إليه النماذج النيوكلاسيكية، ويقصد برأس المال المادي كمصدر للنمو الداخلي مخزون المعرفة المتولد عن رأسمال المادي والتي تنتج تلقائياً عن الخبرة المكتسبة في الإنتاج¹.

ولقد حاول "رومر" أن يقدم نموذجاً بديلاً للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص عائد رأس المال لكل فرد مستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط، وما ومن نتائج هذا الفرض أنه وفي حالة غياب التغيير التكنولوجي فإن الناتج المتوسط من المفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو².

والنموذج الأول "لرومر" في النمو (1986) يتميز بمجموعة من الخصائص وهي:³

- الوفرات الخارجية المتولدة عن المعرفة التكنولوجية: وتتحقق عبر آليتين رئيسيتين، بحيث تنص الأولى منها على أن الاستثمار في إحدى الشركات يولد زيادة في إنتاجها وفي إنتاج الشركات الأخرى، أما الآلية الثانية فتعمل من خلال التكامل بين الأنشطة والمشروعات إذ تضاعف الوفرة الخارجية التأثير الذي يلعبه رأس المال بخصوص عملية النمو ويحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة؛

- الفصل بين النمو الاقتصادي المتوازن والنمو الاقتصادي الأمثل: فالنمو الأول يتم في إطار تنافس الشركات والثاني في إطار استفادة الشركات من خبرات بعضها البعض. لذا فقد ركز "رومر" على ضرورة

¹ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 53

² إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 137

³ عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 38

استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال المعرفي للحصول على معدل نمو اقتصادي أكثر ارتفاعاً (النمو الاقتصادي الأمثل)؛

– التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو الاقتصادي: بما يعني أن التفاوت في معدلات النمو قد يرجع إلى اختلاف الأزمات التي تعاني منها، وذلك لأن حدوث أزمة تؤثر في مخزون المعرفة ستكون ذات انعكاس طويل الأجل مما يعني أن للأزمات تأثير مستمر في مسار النمو الاقتصادي.

ب) نموذج "لوكاس (Lucas)" النمو من خلال رأس المال البشري (1988): حيث يوضح في دراسته أن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في الإنتاجية المرتفعة في الدول المتقدمة، ويقرر أن الاستثمار في رأس المال البشري هو الذي يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل، وأنه بدون تنمية رأس المال البشري سيزداد معدل الفقر¹. ورأس المال البشري يعرف بأنه عملية: رصد المعرفة والمهارة التقنية الداخلية في القوى العاملة للدولة، والنتيجة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي أثناء شغل الوظيفة². وقد أعاد "لوكاس" إحياء مفهوم رأس المال البشري بشكل أكثر تعمقاً، فأصبح ينصرف إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل المقومة اقتصادياً والمندمجة في الأشخاص والتي تساهم في زيادة فاعليتهم الإنتاجية³.

ويقترح "لوكاس" من خلال التركيز على عامل تراكم رأس المال البشري نموذجين للنمو هما:⁴

– النموذج الأول: تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية: حيث يكتسب الفرد المهارة والتخصص وتتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات وهما: مخزون رأس المال المادي وتراكم العمل الفعال، مما يجعل إيرادات رأس المال متزايدة بسبب نوعين من الوفورات الإيجابية التي ينتجها رأس المال وهما:

– وفورات داخلية: وهي نتيجة لقرار الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الموازنة بين الخسارة في الدخل الحالي نتيجة تقليل الوقت المخصص للإنتاج والفاعلية اللاحقة الناجمة عن الإعداد والتكوين؛

– وفورات خارجية: من أهمها الوفورات التعاقبية التي ينقلها الجيل عن سابقه ضمن نفس الأسرة، مما يعني أن درجة إيثار النسل هي أحد محددات معدل النمو الاقتصادي.

¹ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 54

² بول سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص 726

³ Daniel Delalande, Croissance économique: concepts et mécanismes, Cahier Français, N° 279, Janvier-Fevrier, Paris, France, 1997, p 46

⁴ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص، ص 55، 56

– **النموذج الثاني:** تركيز تراكم رأس المال في قطاع من القطاعات: حيث تتم التضحية بسلعة من السلع المتداولة الأقل رغبة في سبيل استبقاء قطاع ينتج سلعة تتسم بارتفاع آثار التعليم والتدريس فيها، بمعنى أنه يتم تشجيع إنتاج السلع التي تقدم أكبر قدر من الإمكانيات لتراكم رأس المال البشري.

(2) **نماذج النمو الداخلي الخطية:**¹ تشير هذه النماذج بأن النمو يكون من الداخل، كما تقترض ثبات عائد النطاق ومعدلات النمو بمعنى أنها تتشابه مع نموذج النمو النيوكلاسيكي، أما دالتها الإنتاجية فهي:

$$y = F(R^\alpha, K^\beta, H^{1-\alpha-\beta})$$

R: تمثل الأبحاث؛

K: رأس المال المادي؛

H: رأس المال البشري؛

Y: حجم الإنتاج.

وترتكز دالة الإنتاج على الفرضيات التالية:

- أنها دالة متجانسة من الدرجة الأولى؛
- جميع مدخلاتها (R، K، H) مدخلات عادية؛
- تستعد لفكرة مدخلات قابلة للاستخدام المتكرر؛
- عند تجميع المدخلات الثلاثة السابقة في متغير واحد لرأس المال (K)، فإن دالة الإنتاج سوف تأخذ الشكل

$$A = F(K) = AK$$

التالي:

ومنه يمكن الحصول على دالة خطية ومن هنا جاءت تسمية هذه الفئة بنماذج النمو الداخلي الخطية.

(3) **نماذج النمو الداخلي في ظل المنافسة غير الكاملة:** تتميز هذه النماذج مثلما يشير اسمها بأنها نماذج نمو داخلية مع افتراض سيادة المنافسة غير الكاملة، مما يسمح للأفراد والمنشآت إمكانية تحقيق أرباح الاحتكار مقابل الاختراعات والاكتشافات والتجديدات التي يقومون بها². ومن أهم هذه النماذج نجد:

(أ) **نموذج "بول رومر (Paul Romer)" من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة (1990):** أسس "رومر" نموذجه الثاني على دالة الإنتاج المنبثقة من أعمال "إيثييه (Ethier)" سنة 1982 و"جود (Judd)" سنة 1985، حيث لجأ "رومر" في هذا النموذج كما تم فعل ذلك في النموذج الأول إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم المال التكنولوجي الداخلي الذي يكون من خلال زيادة عدد المدخلات المتخصصة.

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 142

² المرجع السابق، ص، ص 148، 149

إذا ومن خلال هذا النموذج يتم البدء في إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية (الوسيط) التي تضاف إلى تلك الموجودات فعلا، ومن المفروض أن تؤدي هذه السلع الجديدة إلى مزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعد المصدر الحقيقي للنمو¹.

حيث افترض "رومر" ثلاث مدخلات إنتاج رئيسية وهي: رأس المال المادي، العمل ورأس المال البشري والتكنولوجيا، كما أنه اعتبر أن الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات رئيسية وهي:²

– قطاع البحث الذي يستخدم رأسمال البشري، رصيد المعرفة –القائم على إنتاج معرفة جديدة- وتصميمات الجديدة لسلع الإنتاج المعمرة؛

– قطاع السلع الوسيطة والذي يستخدم التصميمات التي ينتجها قطاع البحث، بالإضافة إلى الإنتاج المدخر بغية إنتاج عدد كبير من سلع الإنتاج المعمرة والتي تستخدم في إنتاج السلع النهائية؛

– قطاع إنتاج السلع النهائية الذي يستخدم كل من العمل، رأسمال البشري و سلع الإنتاج المعمرة لإنتاج السلع النهائية التي يمكن استهلاكها أو ادخارها لإنتاج سلع رأسمالية جديدة.

(ب) نموذج "روبيرت بارو (Robert Barro)" من خلال تراكم رأس المال العام (1992) : يعطي هذا النموذج أهمية أكبر لدور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفيرها على الهياكل القاعدية الضرورية لذلك. أما رأس المال العام فيتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي تساهم مباشرة أو بطرق غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص³.

وحسب "بارو" يترجم تأثير رأس المال العام على النمو الاقتصادي من خلال نوعين من الآليات:⁴

– آلية الاقتصاد الكلي: حيث أنه كلما كان الإنفاق العام أكثر ارتفاعا كلما كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية التي تترجم في تحقيق معدل نمو اقتصادي دائم وأكثر ارتفاعا.

– آلية تتعلق بالتكنولوجيات: حيث يرى بأنه هناك أنواع من الإنفاق تكون أكثر ملائمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي من أنواع أخرى.

وبناء على ذلك فإن "بارو" وصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكنها إجمالها في:⁵

¹ Jean Luc, croissance et fluctuations économiques, 2edition, paris, France, Domat Montchretien, 1997, p 145

² إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 149

³ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 58

⁴ المرجع السابق، ص 59

⁵ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 155

- تأكيد وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛
 - مع ثبات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نمو ذاتيا؛
 - إن معدل الضريبة له دور إيجابي وسلبى في التأثير على النمو، فهو يساهم في عند ارتفاعه إلى الحد الكافي في زيادة مستور رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه) ومن ثم المساهم في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي ارتفاع معدل النمو، أما في حالة ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص، يؤدي إلى تراجع أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.
- ثانيا: النظريات الحديثة الأخرى: والتي تشتمل على ما يلي:

1) نظرية الدفعة القوية: تنسب نظرية الدفعة القوية إلى "روزنشتاين رودان (Rodan Rosenstein)"* وهو يؤكد من خلالها على ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة محلية وأجنبية ومن تم استثمارها في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة متعددة تشرف عليها الحكومات¹. كما يؤكد على حتمية التصنيع وأهميته لكنه بحاجة إلى رأسمال أولي يمكن الاقتصاد من الانطلاق؛ فإذا لم تتوفر دفعة التمويل القوية، فإن الاستثمارات التدريجية ستتلاشى دون أن تفلح في انطلاق الصناعة².

وينطلق "رودان" في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي ويرى "رودان" أن هناك أسلوبان للتصنيع: الأسلوب الأول يتم بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والاستهلاكية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وهو أسلوب مكلف حسب رأيه، أما الأسلوب الثاني الذي يرحبه، فيتم بقيام الدول المتقدمة باستثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الدول المتخلفة، ويعتقد أن هذا الأسلوب يفعل مزايا التخصص؛ فهو مفيد للبلدان المتخلفة والمتقدمة على حد سواء؛ فهو إذن يبارك الاستثمار الأجنبي³.

ويبرر "رودان" تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية التي تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة، والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة؛ وبالتالي فإن الإنتاج ذا الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر

* اقتصادي بولوني ولد سنة 1902م يعتبر واحدا من أعمدة اقتصاد التنمية، عمل بالبنك العالمي خلال الفترة الممتدة بين (1947 و1954)م ثم في معهد ماساشوسيتس، عرف بنظريته عن النمو المتوازن المطورة من طرف نيركس وتوفي سنة 1985م.

¹ مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 132

² محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 33

³ المرجع السابق، ص، ص: 33، 34

رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير. ويفرق "رودان" بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة والتي ينجم عنها وفورات خارجية:¹

– **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد؛

– **عدم التجزئة في الطلب:** حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملًا وهو ما تبحث عنه البلدان النامية؛

– **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات:** تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف دخلها الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

ونشير إلى أن المؤيدون لفكرة الدفعة القوية يرون بأن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم زيادة الميل الحدي للادخار وبالتالي ارتفاع حجم الادخار.²

ومن جملة النقايس التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:³

– تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها. كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها؛

– إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد؛

– إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها "رودان" لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.

¹ سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 63

² محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 34

³ سيد أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص 63

(2) **نظرية النمو المتوازن:** تنسب نظرية النمو المتوازن إلى "راغنر نوركس (Ragnar Nurkse)"* وتقوم

هذه النظرية على عدة فروض من أهمها نجد:¹

- تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل: التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، تميز البلد بندرة في رؤوس الأموال، تأخر الفنون الإنتاجية والمستوى التكنولوجي وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردى، أما البعض الآخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والاجتماعي... الخ؛
- إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض والطلب أو المشروعات ذاتها أو بالنسبة للدخار، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الوفورات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد؛
- بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدولة أيضا ولهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعا لذلك وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها؛

- وجود الدائرة المفرغة للفقر، التي تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه أبدي.

وبذلك فإن عملية النمو حسب "نوركس" تحدث نتيجة للاستثمار الذي يجب أن يتم في جميع القطاعات دفعة واحدة وهو ما جعله يؤيد نظرية الدفعة القوية تحت مسمى "نظرية النمو المتوازن" والتوازن الذي تؤكد عليه هذه النظرية هو التوسع المتزامن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك للحيلولة دون حصول الاختناقات التنموية التي تؤدي إلى إعاقة التنمية².

(3) **نظرية أقطاب النمو:** كان الفرنسي "فرانسوا بيرو (François Perroux)"** أول من شرح نظرية

أقطاب النمو التي لا يختلف جوهرها عما شرحه "هيرشمان" في نظرية النمو غير المتوازن؛ باعتبار أن هذا

* اقتصادي أمريكي من أصول إستونية، ولد سنة 1907م، يعد واحدا من رواد اقتصاد التنمية وهو صاحب فكرة حلقة الفقر المفرغة ومشارك مع "روزنشتاين رودان" في إستراتيجية النمو المتوازن، توفي في سنة 1959م.

¹ المرجع السابق، ص 65

² محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 35

** هو مفكر فرنسي ولد سنة 1903م من عائلة كاثوليكية برجوازية تعمل بالتجارة، درس في كلية الحقوق بليون، أنشأ معهد العلوم الرياضية والتطبيقية المسمى (ISMEA) وذلك في 1944م، من أهم مؤلفاته كتاب "فلسفة التنمية الجديدة"، توفي سنة 1987م.

الأخير اعتمد عليها في شرح نظريته وهي أن المناطق الأكثر تقدماً اجتماعياً واقتصادياً من المناطق الأخرى مثل المراكز الحضرية مقابل المناطق الريفية في الدول الأقل نمواً، حيث نجد أن النشاط الاقتصادي يتجه للتوطن حول المناطق الحضرية وبفضل تأثير هذه المراكز ينتشر مع الوقت إلى باقي المناطق الأخرى¹.

غير أن "غونار ميردال (Gunnar Myrdal)"^{*} يختلف مع "بيرو" حول هذه النظرية؛ إذ يرى أن ترك التفاعل الحر بين مناطق البلد الواحد يجعل المناطق الغنية أكثر غنى والمناطق الفقيرة أكثر فقراً وهو ما يتطلب ضرورة تدخل الدولة من خلال أدواتها المالية والنقدية ولقد استعملت هذه النظرية ليس فقط لفهم التركيب الواسطي وتنظيمه وإنما كوسيلة لحل المشاكل الجهوية دولياً، فـ"بيرو" يستعمل نظرية الموقع التي تطالب بأن يؤخذ البعد المكاني بعين الاعتبار عند التخطيط؛ لكون المستوى التتموي يختلف باختلاف الموقع والبعد من المراكز الحضرية².

لكن عملية ظهور التقدم والنمو في قطب معين غالباً ما يحدث تأثيراً في كل ما جاوره من مناطق، كما يرى الاقتصادي "فريدمان" في دراسة له لفترة طويلة أن للموقع قوة كبيرة ومؤثرة في مستوى التنمية، لأن المراكز الحضرية المتطورة تعتبر أكثر ميولاً للنمو والتغيير من البعيدة³. وهذا التأثير يؤخذ شكلين وهما:⁴

- تأثير سلبي وأسماء التأثير الخلفي، أي أن المنطقة الأكثر نمواً تأخذ مما يجاورها الكثير من فعاليتها التتموية؛ فتترك تأثيراً سلبياً على أوضاعها؛

- تأثير إيجابي وأسماء بالتأثير الانتشاري وهذا لا يحدث إلا عند ما يتشعب القطب التتموي، عندها يعطي إشعاعات تنموية على ما جاوره، بعد أن كان يعمل على سلبها.

فالقطاعات المتفوقة على سواها تعمل على جذب فعاليات التنمية مما يجاورها، إلى درجة أنها تفرغ مناطقها المجاورة كلياً أو جزئياً من مواردها الذاتية وفعاليتها.

4) نظرية النمو غير المتوازن: يعتبر "ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman)"^{**} من مؤيدي فكرة النمو غير المتوازن بسبب كون النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها ولكونها صالحة

¹ المرجع السابق، ص 37

^{*} اقتصادي سويدي ولد سنة 1898م، أكثر أعماله شهرة هو (ما بعد دولة الرفاهية) سنة 1960م، اشتغل خلال الفترة 1947-1957 أميناً تنفيذياً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وحاز على جائزة نوبل للاقتصاد بالاشتراك مع "فريدريش هايك" سنة 1974م.

² نفس المرجع السابق والصفحة.

³ إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، تقرير البنك العالمي، 2009، ص 13

⁴ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 38

^{**} اقتصادي أمريكي ولد عام 1915م بألمانيا، درس في كل من باريس ولندن، ثم هاجر إلى أمريكا، نشر كتابه عن اقتصاد التنمية المعنون بـ The strategy of economic development في عام 1958م والذي عرض فيه فكرته عن النمو غير المتوازن.

لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط. وتنطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بحيث يكون هذا التوزيع متزامنا وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تتمكن من مسايرة باقي القطاعات¹.

وحسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تحقيق المزيد من النمو، حيث يسري النمو من القطاعات الفائزة والرائدة إلى القطاعات التابعة. كما يرى "هيروشان" أن أحسن وسيلة لتحقيق النمو تكون عن طريق خلق اختلال معتمد للاقتصاد وفقا لإستراتيجية مرسومة يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية وتكون بدورها محفزة للقطاعات الأخرى وهذا الاستثمارات الإستراتيجية تتميز بتحقيقها لوفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها ويدعم "هيروشان" رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية بها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها أنشطة أخرى².

غير أن ما يؤخذ على هذه نظرية هو:³

- تفترض بأن التنمية تجري بصفة أساسية نتيجة للمبادرات الفردية بعيدا عن الخطط التنموية الضرورية؛
- تفترض أن المحفزات تكون للتوسع والتنمية فقط، وتهمل ما يمكن أن يحدث من مقاومة للتطور؛
- لم توضح ما هو حجم الاختلال الأمثل الذي يسمح بتحريض النمو.

(5) نظرية مراحل النمو لـ "روستو (Rostow)": لقد وضع "روستو" مراحل معينة لعملية النمو

الاقتصادي وهذه المراحل تتمثل في:

(أ) **مرحلة المجتمع التقليدي:** أين تكون الدول شديدة التخلف ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي ويستعمل أهلها وسائل بدائية في الإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية وضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني ويعتقد "روستو" أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد⁴.

¹ حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص، ص 87،

² مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص 134

³ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40

⁴ اقتصادي أمريكي ولد سنة 1916م، اشتغل مستشارا بالبيت الأبيض الأمريكي خلال الفترة (1961-1968)م وكانت له فكرة خطية عن التنمية التي تمر حسبها في خمس مراحل، توفي في سنة 2003م.

⁴ عبلة عبد الحميد محمد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مجلة التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد

(ب) **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وفيها تكون الدولة متخلفة أيضا لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع ومن مظاهر ذلك استبعاد وسائل القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، كما يعتبر "روسو" ظهور طبقة من المفكرين تخرج عن إطار التفكير التقليدي للمجتمع أمر ضروري في هذه المرحلة¹.

(ج) **مرحلة الانطلاق:** وفيها تسعى الدولة من أجل القضاء على أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والخدمات ومن مظاهر هذه المرحلة أن يفوق معدل الاستثمار معدل النمو السكاني و"روستو" يعتقد أن هذه المرحلة تكون قصيرة نسبيا ويتم من خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولا كبيرا يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائيا وبطريقة أوتوماتيكية وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية².

(د) **مرحلة النضوج:** تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية ونضوج المجتمع فكريا وفنيا وزيادة متوسط دخل الفرد فيه³.

(هـ) **مرحلة الاستهلاك الوفير:** في هذه المرحلة يصل المجتمع بعمله المتواصل لزيادة الاستثمار إلى تحويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجي وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير والمستوى العالي من الرخاء وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية آنذاك واليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، وقد تيسر لها ذلك بفضل عاملين؛ أحدهما هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والسكن وأما الآخر فهو تغير تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان مما أدى إلى زيادة نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري وهي الأعمال

¹ والت وايتمان روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد 18، مصر، أبريل 1962، ص 13

² المرجع السابق، ص 13

³ عبلة عبد الحميد محمد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 40

التي تتطلب توافر مهارات علمية وثقافية خاصة، وانعكس ذلك على حياة المواطن من توفر شبكة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ذات مستوى راقي مكنه دخله المرتفع من التمتع بها¹.

و"روستو" يرى أن الدولة التي فيها سيمات المرحلة الأولى والثانية فهي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة؛ أي لا هي متقدمة تماما ولا متخلفة، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم².

غير أن ما يؤخذ على نظرية "روستو" هو أنه³:

- ركز على شروط النمو دون أن يتطرق إلى ميكانيزمات هذا النمو؛
- لم يبين الأسباب التي جعلت بعض الدول تسبق الأخرى في تحقيق الانطلاقة الاقتصادية؛
- اعتبر أن طريق التنمية هو طريق واحد لكل الدول، وهذا مغاير للحقيقة؛ لأن الظروف التي سادت في الماضي ليس بالضرورة تسود في المستقبل، وقد لا تواجه كل الدول نفس الظروف وبنفس الدرجة؛
- لم يوضح الحدود الفاصلة بين مرحلة وأخرى، ولا سبب الانتقال من مرحلة لأخرى؛
- ذكر "روستو" بأن الدولة عند ما تصل إلى المرحلة الخامسة يتم اكتمالها من ناحية التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، غير أنه لم يحدد المستوى الذي يجب وصوله حتى يقال بأن البلد وصل إلى المرحلة الخامسة، وما هي التكنولوجيا التي يقصدها، والواجب تحقيقها حتى يقال أنه تم تحقيق تقدما تكنولوجيا.

¹ سيد أحمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص، ص 71، 72

² عبلة عبد الحميد محمد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 40

³ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 45

خلاصة:

من خلال كل ما تقدم في هذا الفصل نجد أن مفهوم النمو الاقتصادي يتمثل في تلك الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهو يتحدد بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، البشرية ورأسمال، بالإضافة إلى عوامل غير اقتصادية والمتمثلة في العوامل السياسية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد تطورت البحوث المتعلقة بظاهرة النمو الاقتصادي وظهرت نظريات عديدة مفسرة لها، بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بالبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في دخل الفرد ومن أهم رواد هذه النظرية نجد: "أدم سميث"، "دافيد ريكاردو"، "كارل ماركس" إضافة إلى "روبيرت مالتوس" ومن بين أهم النتائج التي تمخضت عن هذه النظرية هو اعتبار رأس المال توسيع السوق سببين رئيسيين للنمو وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، كما أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النم الاقتصادي ومن جانب آخر توصلوا لنتيجة أساسية مفادها أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، وهذه النتائج لقيت انتقادات عديدة من طرف بعض الاقتصاديين أثناء تقييمهم للنظرية الكلاسيكية وهذا ما سمح بظهور النظرية النيوكلاسيكية.

وهذه الأخيرة ركزت في دراستها على المشاكل قصيرة الأجل وفي هذا السياق نجد نظرية "شومبيتر" والتي اهتمت بدور المنظم والتقدم التقني والتكنولوجي ومن جهة أخرى عمل نموذج "هارود-دومار" من أجل تبيان كيفية زيادة معدل النمو، وحسب هذا الأخير فإن هذه الزيادة تتم إما عن طريق زيادة الاستثمار أو عن طريق تخفيض معامل (رأسمال/الدخل)، لكن وبسبب عدم دقة هذا النموذج قدم الاقتصادي "سولو" نموذجا آخر بين من خلاله أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن مجموع النمو السكاني ومعدل التقدم التقني الخارجي في المدى الطويل.

غير أن الفكر الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بالنماذج الحديثة للنمو فنظرية النمو الداخلي بينت أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأسمال ورأسمال البشري إضافة إلى زيادة الإنتاجية من خلال الابتكارات، وتوصلت لنتيجة رئيسية مفادها وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، أما باقي النظريات الأخرى فقد اهتمت بالنمو الاقتصادي كحلا للمشكلات التنموية التي ظهرت حديثا لذا العديد من دول العالم مثل استئصال الفقر وزيادة فرص التوظيف المختلفة، وتقليل عدم العدالة في توزيع الدخل وتحقيق المساواة على نطاق واسع.

الفصل الثالث: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدراسات النظرية

المطلب الثاني: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية

المطلب الثالث: الليبرالية والتحرير المالي

المبحث الثاني: قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي

المطلب الأول: قناة الادخار

المطلب الثاني: قناة كفاءة الوساطة المالية

المطلب الثالث: قناة الكفاية الحدية رأس المال

خلاصة

تمهيد

ففي الوقت الذي تزايد فيه اهتمام أدبيات التنمية الاقتصادية بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي في العملية التنموية وحجم تأثيره على المكونات الكلية للاقتصاد، تباينت نظرة الاقتصاديين والمدارس الفكرية حول طبيعة هذه العلاقة، تتضح من خلال دور النظام المالي الكفاء في تقوية القطاع الحقيقي وتعزيز جانب العرض وتوفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذا حشد المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد المالية باتجاه القطاعات الأكثر تطورا وإنتاجية، بالإضافة إلى تمويل الابتكار والتطور التقني، وهي العوامل الرئيسية المسؤولة عن تحقيق النمو الاقتصادي.

بينما يرى البعض أن التطورات المالية ما هي إلا مخرج للتطورات الحاصلة في القطاع الحقيقي، وأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يخلق طلبا على الأنواع المختلفة من الخدمات المالية، ومن ثم تؤدي استجابة المؤسسات المالية لذلك إلى توسع القطاع المالي وتطوره، بينما يقف البعض الآخر موقفا وسطا، ويعتبرون أن العلاقة ثنائية وتسير في الاتجاهين حسب مراحل التطور الاقتصادي للدولة، حيث تنتج من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي في مراحل التنمية الأولى في حين تأخذ اتجاها معاكسا في المراحل المتقدمة منها.

وعليه ومما سبق ذكره كيف كانت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من وجهة نظر الدراسات النظرية، سياسة التحرير المالي ومختلف الدراسات التجريبية يا ترى؟ وما هي أهم القنوات التي تساهم في الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

– المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

– المبحث الثاني: قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

يعتبر وجود قطاع مالي قوي ومتطور على أنه شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو، حيث شهدت الأدبيات الاقتصادية عبر التاريخ اهتماما متزايدا بطبيعة العلاقة التي تربط التطورات المالية بالنمو الاقتصادي والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المؤسسات والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي، وبخاصة في ضوء التحولات العميقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي ودرجة ارتباط ذلك بالتطورات الحاصلة على مستوى الصناعة المالية، وعلى الرغم من الدراسات التحليلية والتطبيقية العديدة في هذا المجال إلا أن طبيعة واتجاه هذه العلاقة السببية لا يزال موضع نقاش وجدل فكري متواصل. لذا سوف سنوضح في هذا المبحث طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدراسات النظرية والدراسات التجريبية، ثم سنقوم في المطلب الأخير بإبراز مضمون السياسة الليبرالية وسياسة التحرير المالي.

المطلب الأول: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدراسات النظرية

لقد لقيت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين، ولقد تمحورت هذه الاهتمامات حول مسألتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بما إذا كان تطور النظام المالي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، أما الثانية فترتبط بكيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي. لهذا سندرس في هذا المطلب طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في أهم الدراسات النظرية.

أولاً: فرضيات الهيكلية المالية: تعتمد وجهة نظر مدرسة البيان الهيكلي على أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية، وكذا تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات، سيكون له أثر إيجابي على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي¹.

ويؤكد الاتجاه الهيكلي أن لهيكل النظام المالي ممثلا في أسواق الأوراق المالية والوساطة المالية المصرفية وغير المصرفية دورا حاسم في إنتاج آثاره المستمر على النمو الاقتصادي سواء بتعميق الهيكل المالي، أو عن طريق توسيعاته أو بهما معا².

وتعد الدراسة التي قام بها الاقتصادي "كولد سميث (Goldsmith)"، من أبرز الأعمال التي بلورت الأفكار الأساسية الأولى لفرضيات الهيكلية المالية، والتي اختبر من خلالها العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي شملت خمسة وثلاثون (35) دولة متقدمة ونامية وذلك من خلال قياس مؤشر نسبة العلاقة

¹ طارق خاطر، صالح مفتاح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-

2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 146

² عبد الرزاق بن الزاوي، عبد الرزاق كبوط، مرجع سبق ذكره، ص 7

المالية المتبادلة (F.I.R) التي تمثل نسبة إجمالي الأصول المالية إلى صافي الثروة القومية، باعتبارها أوسع مفهوم للقياس ما يمكن استخدامه لوصف الهيكل المالي والتنمية ضمن النطاق الوطني، وهي تقيس الغطاء المالي للاقتصاد¹.

ولقد ارتكز "كولد سميت" في دراسة على أهمية المؤسسات المالية في حشد المدخرات التي تحتاجها مسيرة النمو، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي لثمانية وثلاثون (38) دولة خلال الفترة (1860-1963)، واستنتج بأن التمويل من خلال البنوك وأسواق الأسهم المالية في الاقتصاد لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي ولا سيما على المدى البعيد².

ثانياً: **فرضية الكبح المالي:** من أبرز منطري هذا الاتجاه كل من الاقتصادي "مايكون (Mckinon)"، والاقتصادي "شاو (Shaw)" سنة 1973 وتمثل إضافتهما العلمية في هذا المجال من الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي، حيث يقوم جوهر هذه الفرضية على الدعوة إلى تخفيف القيود والضوابط المفروضة على النظام المالي، وأن تحرير أسعار الفائدة هو الحل لمشكل انخفاض مستويات الادخار والاستثمار، ووفقاً لنموذج "Mckinon-Shaw" فإن ظاهرة الكبح المالي تحدث من خلال القيود والضوابط المالية التي يتم فرضها على أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة لنسبة الاحتياطي القانوني في البنوك التجارية، وبالتالي يترتب على سوء تطبيقها تشويه لدور سعر الفائدة في الاقتصاد وخفض معدلات النمو، لذا يرى هذا النموذج أنه يتعين إزالة هذه الضوابط والقيود، وترك الحرية لتفاعل قوى السوق من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية³.

ثالثاً: **فرضيات مدرسة النماذج الداخلية:** لقد أسهم تطور الفكر التنموي في ظهور نظرية نمو جديدة، والتي تمثل إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي، أي أن النمو المستمر للناتج والذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، وهذه النظرية تهدف أساساً إلى تفسير الاختلاف الحاصل في معدلات النمو فيما بين مختلف البلدان⁴.

وتبعاً لهذه النظرية في مجال النمو والتنمية حاول بعض الاقتصاديين أن يدرسوا دور النظام المالي كمحدد وعامل من عوامل النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد استخدم الاقتصاديين "ليفين (Levine)" و"كينغ (King)" نموذجاً للنمو الداخلي في إيضاح الدور الإيجابي لمؤسسات النظام المالي، وقدمتها في

¹ طارق خاطر، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 147

² حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 113

³ طارق خاطر، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص، ص 147، 148

⁴ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 79

الحصول على المعلومات الكافية عن كفاءة المشروعات قياسا إلى المدخرين الأفراد، وهي الميزة التي تتيح لهذه المؤسسات التعرف والتوجه إلى تمويل الاستثمارات الأجدى اقتصاديا، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي¹.

ويظهر هذا النموذج كذلك الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي من خلال دور النظام المالي في تعبئة الادخار المحلي والخارجي، مما يزيد من حجم الأموال الموجهة للاستثمار، وبالمقابل فإنه وفي غياب نظام مالي فعال، فإن الأفراد سوف يعتمدون على التمويل الداخلي في تمويل مشاريعهم الاستثمارية، وهذا ما ذهب إليه الاقتصادي "مايكنون" سنة 1973، والذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بالنظر لعدم كفاية التمويل الداخلي وحده، في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة².

وقد أوضح كل من الاقتصاديين "سميث (Smith)" و"بنسيفينجا (Bencivenga)" دور الوسطاء في رفع كفاءة التخصيص للإدخارات والاستثمارات ودعم التراكم الرأسمالي، كما توصلوا إلى أن زيادة حجم الادخار لدى الوسطاء الماليين له أثر فعال على دالة الإنتاج، وينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها ومقدرة الوسطاء على تحويل المدخرات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة والملائمة بينهما³.

وفي نفس الاتجاه استخدم الاقتصادي "باغانو (Pagano)" نموذج (AK) للاقتصاد المغلق وتوصل إلى أن وجود وساطة مالية كفأة يسمح بتحويل المدخرات إلى استثمارات، باستثناء جزء يتسرب بسبب المعوقات المؤسسية في مرحلة الوساطة، وبهذا فإن المؤسسات الوسيطة بإمكانها التأثير على النمو الاقتصادي من خلال التقليل قدر الإمكان من حجم هذا التسرب، والذي من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية الحدية لرأسمال⁴.

المطلب الثاني: العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدراسات التجريبية

بالرغم من توصل أغلب الدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية إلى أن التطور المالي يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أنه وفي المقابل ظهرت دراسات أخرى لمجموعة من الاقتصاديين اللذين اعتبروا أن أهمية تطور القطاع المالي لدفع عجلة النمو الاقتصادي مبالغ فيها، وأن هذا التطور ما هو إلا حصيلة للنمو الاقتصادي فلما يكون هناك معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة فهذا سوف يحفز على زيادة الطلب

¹ طارق خاطر، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 149

² سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 65، 66

³ طارق خاطر، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 149

⁴ Marco Pagano, finance markets and growth an overview , european economic review 37, nourd-holland, 1933, p-p 613-617

على الخدمات المالية، فتنوع الأنشطة المالية الأمر الذي يؤدي إلى تطور القطاع المالي، فالنمو الاقتصادي يؤثر إيجابيا على التطور المالي، وهذا الأخير يعزز النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويعتبر كل من الاقتصادي "روبينسون (Robinson)" سنة 1952 والاقتصادي "باتريك (Patrick)" سنة 1966 من الأوائل الذين أشاروا إلى أن التطور المالي ما هو إلا نتيجة للنمو الاقتصادي¹.

ويعد تحديد اتجاه التأثير بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من أهم الإشكالات التي لازالت عالقة في هذا الموضوع، وفيما يلي يتم عرض أهم الدراسات التجريبية التي تناولت هذا الموضوع:

أولا: فرضية قيادة العرض: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات المالية بإمكانها أن تعزز الكفاءة الاقتصادية ككل، وأن تخلق وتوسع السيولة وتحشد المدخرات وتعزز التراكم الرأسمالي، وتحول الموارد من القطاعات التقليدية إلى قطاعات تحت على النمو بشكل أكبر².

وهذه الفرضية أيدتها العديد من الاقتصاديين، حيث يرى "هيكس (Hicks)" سنة 1969 بأن النظام المالي لعب دورا رئيسيا في تحريك التصنيع في إنكلترا من خلال تسهيل تعبئة رأس المال لتمويل المشاريع الكبيرة، أما الاقتصادي "شومبيتر (Schumpeter)" سنة 1912 فقد وجد بأن البنوك التي تعمل جيدا أسهمت بنشر التقدم التكنولوجي من خلال تمويل أصحاب المبادرات التي تصنع المنتجات المبتكرة بنجاح³.

ويرى كل من الاقتصادي "كينغ (king)" والاقتصادي "ليفين (Levine)" في سنة 1993 في أحد أهم الدراسات حول دور التطور المالي في النمو الاقتصادي وهذه الدراسة شملت 80 دولة خلال الفترة (1960-1986)، ولقد استخدمتا في دراستهما هذه عددا من مقاييس التطور المالي منها متوسط الموجودات السائلة للنظام المالي إلى الناتج المحلي الحقيقي، متوسط معدل الائتمان المخصص للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي ومتوسط الائتمان المالي إلى إجمالي الاقتراض، كما قاما بتوظيف عدة مقاييس للنمو الاقتصادي منها متوسط دخل الفرد، متوسط التعليم ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياستين المالية والنقدية ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج تدعم بشكل قوي فرضية أن القطاع المالي يعزز من النمو الاقتصادي⁴.

¹ بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية -دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990/2011)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص

² طارق خاطر، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 150

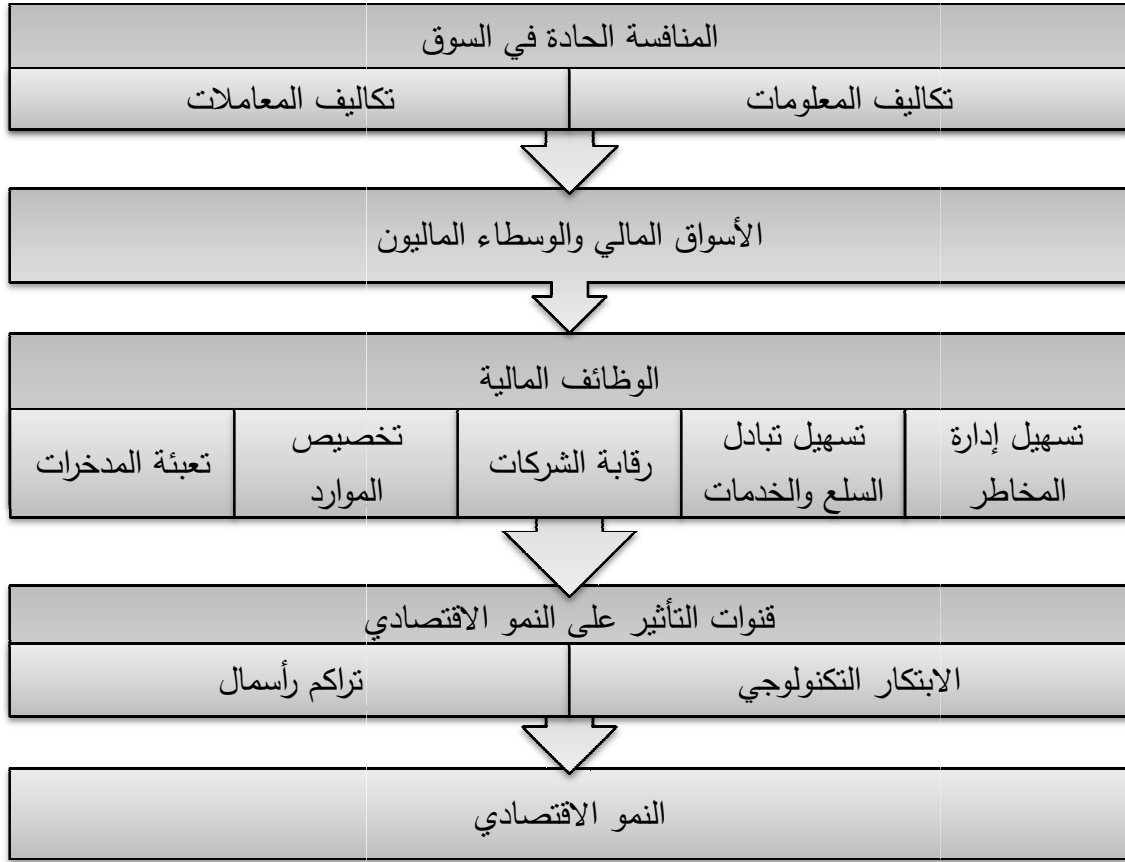
³ حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 134

⁴ طارق خاطر، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 151

كما أثبتت الدراسات التي قام بها الاقتصادي "ليفين (Levine)" سنة 1997 أن تطور أجهزة الوساطة المالية يمكن أن يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، من خلال رفع قدراتها في التخصص المالي والمصرفي وفي الحصول على كل المعلومات اللازمة قبل قيامها بعملية توجيه التمويل للمشاريع الاستثمارية، فهذه الدراسات بينت أن التطور المالي في الدول النامية ضروري من أجل رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وأن وجود وساطة مالية متطورة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وقد قدم "Levine" تحليل وضح من خلاله الطريقة التي ينتقل عبرها التأثير من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، حيث يوضح أن المنافسة الحادة في السوق وتكاليف المعلومات، والمبادلات تخلق الحوافز المناسبة لظهور مؤسسات الوساطة المالية والأسواق المالية والتي تقوم بوظائف مالية مهمة وهي تعبئة المدخرات، تخصيص الموارد، ممارسة الرقابة على الشركات الممولة، تسهيل إدارة المخاطر، تسهيل مبادلة السلع والخدمات والاتفاقيات وهذه الخدمات تصب في قناتين التراكم الرأسمالي والابتكار التكنولوجي، واللذان تقودان في النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادي¹. والشكل التالي يلخص الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي حسب الاقتصادي "Levine":

¹ بلقاسم بن علال، مرجع سبق ذكره، ص 283

الشكل رقم (3-1): العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي



المصدر: بلقاسم بن علل، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية -دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (2011/1990)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 284

ثانياً: فرضية إتباع الطلب: هذه الفرضية ترى أن النمو المحقق في القطاع المالي ما هو إلا محصلة واستجابة لنمو القطاع الحقيقي، أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى تطور القطاع المالي، وأن توسع القطاع الحقيقي ما هو إلا نتيجة للتقدم التكنولوجي أو تقدم كفاءة العمل وهذا ما سيدفع باتجاه زيادة الطلب على الخدمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عمل المؤسسات المالية الحالية وإنشاء مؤسسات أخرى جديدة، فتظهر منتجات وخدمات مالية أكثر تنوعاً وكل ذلك يؤدي إلى حدوث توسع ونمو في القطاع المالي¹. ومن أهم أنصار هذه الفرضية "جي روبنسون (J. Robinson)" الذي يبين أن العلاقة السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى النظام المالي وليس العكس، فالتممية الاقتصادية حسب رأيه هي التي تخلق الطلب على ترتيبات تمويل تناسبها، والنظام المالي سوف يستجيب تلقائياً لذلك الطلب².

¹ طارق خاطر، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 152

² حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 137

هذا الرأي يؤيده كل من الاقتصاديين "شو (Shaw)" و"جيرلي (Gurley)" سنة 1960 حيث يعتبران أن التطور المالي هو دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية الاقتصادية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية، أي أن اتجاه السببية يكون من الأصول المالية¹.

ثالثا: التأثير المتبادل (قيادة العرض-إتباع الطلب): وفق هذه الفرضية فإن هناك علاقة ثنائية أو تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، بحيث يؤثر كل منهما في الآخر، إذا وضع الاقتصادي "باتريك (Partick)" سنة 1966 فرضيتين في تفسير العلاقة، التي تربط بين التطورات في القطاع المالي والتطورات في القطاع الحقيقي في أي دولة، حيث يرى أنه في المراحل الأولى من التنمية تتجه العلاقة من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، حيث يسمح التطور المالي بتحويل الادخار من القطاعات التقليدية الأقل إنتاجية نحو القطاعات الحديثة الأكثر فعالية في الإنتاج وعائد رأسمال، أما في المراحل المتأخرة من عملية التنمية فإن العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي من خلال استجابة هذه الأخيرة لمتطلبات النمو الاقتصادي².

المطلب الثالث: الليبرالية والتحرير المالي

لقد واجهت العديد من دول العالم ضغوطات عديدة تعود أسبابها إلى تبني سياسة الكبح المالي لدى هذه الدول، حيث عانت من انعدام فعالية الأنظمة المالية خصوصا فيما يتعلق بتعبئة الموارد وعدم قدرتها على تحقيق التطور المالي، في ظل تقييد حركة رؤوس الأموال وانغلاق الأسواق المالية، حيث انخفضت الاستثمارات مقابل ارتفاع المديونية الخارجية، لذلك بدأت التفكير بتحرير أنظمتها المالية والسعي نحو تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ككل، حيث شرعت هذه الدول لإجراء تغييرات جذرية للانتقال من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي. لذلك سنعرض فيما يلي كل من سياسة الكبح المالي وسياسة التحرير المالي.

أولا: سياسة الكبح المالي: لقد عرف الكبح المالي بعدما أن شهدت الأنظمة المالية للدول النامية العديد من العوائق والقيود، وهو الواقع الذي أدى إلى صب اهتمام الاقتصاديين والمفكرين بهذا المفهوم في ذات الفترة ويتجلى ذلك من خلال تعدد التعاريف التي صاغها الباحثون آنذاك.

(1) تعريف الكبح المالي: لقد اهتم الاقتصاديين والمفكرين بهذا المفهوم ويتجلى هذا من خلال تعدد

التعاريف التي صاغوها ومن أهمها نذكر:

¹ طارق خاطر، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 152

² المرجع السابق، ص 152

– يعرف الكبح المالي بأنه: انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي والمالي ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين الخاصة بالنشاط البنكي والتي تهدف إلى الحد من حرية الجهاز المصرفي¹؛

– بينما يعرفه البعض الآخر بأنه: عبارة عن تلك السياسة التي تؤدي إلى تقليص أو تحجيم الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي على المدخرين، المقاولين، المنتجين، مع التضيق على الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتبطين من معدلات النمو الاقتصادي²؛

– وبناء على ما سبق يمكن تعريف الكبح المالي بأنه: مجموعة من السياسات والإجراءات التي تميز النظام المالي والمتخذة من قبل السلطة النقدية، بغرض إشباع الحاجات المالية للحكومة وبسعر فائدة منخفض.

(2) أشكال الكبح المالي: يتخذ الكبح المالي ثلاثة أشكال رئيسية، سوف نذكرها فيما يلي:

(أ) القيود الخاصة بأسعار الفائدة: حيث تتدخل الحكومة لتحديد معدلات فائدة أقل من مستواها التوازني بغرض فرض حدود قصوى لمعدلات الفائدة على القروض والودائع، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار معدلات فائدة حقيقية سالبة خاصة في الدول التي تتميز بمعدلات تضخم مرتفعة، وغالبا ما تلجأ السلطات النقدية في الدول النامية إلى انتهاج مثل هذه السياسة لتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات³، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل عجز الميزانية من خلال فرض السلطات في هذه الدول على بعض المصارف شراء سندات حكومية وأذونات خزانة منخفضة العائد⁴؛

(ب) الائتمان الموجه: يهدف إلى توفير التمويل للقطاعات التي تعتبرها الدولة قطاعات أولية بأسعار فائدة تفضيلية للإقراض، منخفضة انخفاضا كبيرا مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق وهذه المعدلات تحدد من طرف السلطة النقدية للدولة⁵؛

(ج) متطلبات احتياط إلزامي كبيرة: تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها في شكل أصول سائلة لدى البنك المركزي، يطلق عليها مصطلح "الاحتياطي الإلزامي" ويحق للبنك المركزي

¹ محمد بن بوزيان، صلاح الدين غربي ناصر، أثر تحرير الفائدة على حجم الادخار-حالة الجزائر-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى

الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 و6 ماي 2009، ص 4

² صلاح الدين غربي ناصر، سياسة التحرير المالي في الدول النامية-دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بلمسان، الجزائر، 2007، ص 24

³ زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 157

⁴ سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 33

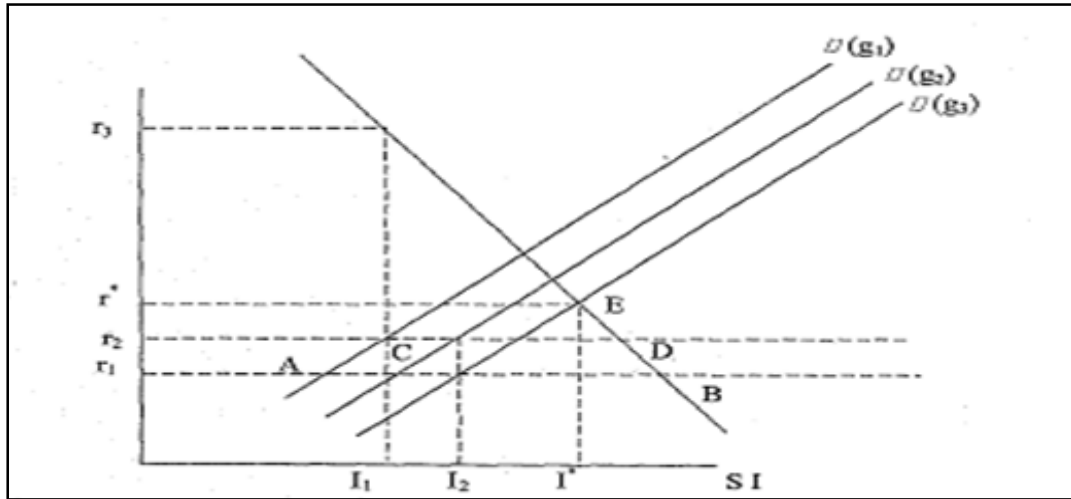
⁵ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي: دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص 37

تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان، إلا أنه في الواقع تجاوزت هذه النسبة الأغراض التي صممت لأجلها (ضمان سيولة البنوك التجارية وحماية أموال المودعين) في تلك البلدان التي تتبع سياسة الكبح المالي، فأصبحت تستعمل كأداة من أدوات السياسة النقدية من خلال إيداع هذه الاحتياطات لدى البنك المركزي بمعدلات فائدة منخفضة وحتى منعدمة في بعض الأحيان مما يتيح للدولة الحصول على مصدر للتمويل بتكلفة منخفضة¹.

(3) آثار الكبح المالي: نتيجة القيود المفروضة على النظام المالي بصفة عامة وعلى البنوك التجارية بصفة خاصة من خلال تبني سياسة الكبح المالي، ظهرت نتائج سلبية كثيرة يمكن إيجازها في:

– تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدنية تحت مستواها التوازني: مما يؤدي إلى تدني حجم المدخرات المالية في النظام المالي وبالتالي تقليص الأموال الموجهة للاستثمار، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-3): نتائج تحديد سعر الفائدة تحت مستواه التوازني



Source: Baptiste venet, "libéralisation financière et développement économique" université paris IX dauphine ,France, , p 4

حيث:

I: يمثل الاستثمار وهو دالة متناقصة بالنسبة لمعدل الفائدة الحقيقي (r).

S: يمثل الادخار وهو دالة متزايدة لمعدل الفائدة الحقيقي (r) والدخل (g).

(r₁) و (r₂): معدلات الفائدة الحقيقية في ظل الكبح المالي.

(r*) سعر الفائدة التوازني الذي يتحقق عند (I*=S*).

g يمثل الدخل الوطني حيث g₃>g₂>g₁

¹ سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص-ص 33-34

عند مستوى دخل (g_1) وسعر الفائدة الحقيقي (r_1) والمطبقة من طرف الحكومة يكون الاستثمار عند مستوى I_1 كما هو مبين في شكل أعلاه. ولو كان بمقدور البنوك اختيار أو تحديد أسعار الفائدة الدائنة فإنها سوف تحددها عند مستوى (r_3)، ولأن هذا المستوى من أسعار الفائدة الحقيقية سوف يؤدي إلى تراجع الاستثمار إلى (I_1)، ويحفز أصحاب الفائض المالي على القيام بعمليات إيداع كبيرة لدى المصارف عوض استثمارها لأن الربح المحقق عن الودائع البنكية أكبر من عائد الاستثمارات.

كما أن تحديد مستوى منخفض لأسعار الفائدة (r_1) يؤدي إلى تدني مستوى الادخار والاستثمار ويصبح الادخار غير كافي لتغطية كل الاحتياجات المالية للاستثمارات ويظهر الجزء (AB) من المنحنى الطلب على الاستثمار الذي لم يتم إشباعه.

وكذلك عند رفع معدل الفائدة الحقيقي إلى (r_2) هذا لا يعني أننا خرجنا من حالة الكبح المالي فلا يزال هناك طلب على الأموال من أجل الاستثمار الذي لم يتم إشباعه ويظهر في الجزء (CD) من المنحنى إلا أنه أقل من المستوى السابق.

أما عند مستوى (r^*) لأسعار الفائدة الحقيقية يختفي تماما الطلب الغير مشبع على الأموال من أجل الاستثمار (I)، وهذه الحالة التي توافق حالة تحرير أسعار الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي في هذه الحالة يكون أكبر من السابق (g_3) كما يتم تحقيق التوازن المالي ($I^*=E^*$) أي أن الادخار غطى كل الاحتياجات المالية للاستثمار.

من خلال المنحنى السابق نلاحظ أن تحديد أسعار الفائدة عند مستوى منخفض أي أقل من مستواها التوازني يؤدي إلى تراجع مستوى الادخار في النظام المالي وبالتالي انخفاض في حجم الاستثمارات مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي.

وبصفة عامة يمكن أن نبين نتائج الكبح المالي فيما يلي:¹

– سياسة تأطير القروض وتوجيهها كان له أثر سلبي على توزيع القروض في الاقتصاد حيث تستفيد القطاعات والنشاطات الغير منتجة من أغلب التمويل على حساب القطاعات ذات الإنتاجية الكبيرة، وتزايدت القروض الغير المستردة؛

– أصبحت الأصول المالية المحلية في ظل الكبح المالي أقل جاذبية من الأصول الأجنبية؛

– كما نتج عن الكبح المالي اتساع حجم القطاع المالي الغير رسمي؛

¹ Amal Ben Hassena, L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire, mémoire En vue de l'obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales, Ecole Supérieure de Commerce de Sfax, Université de Sfax, Tunisie, 2006, p 28

– افتقار القطاع المالي للتبوع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع أهميته الأسواق المالية.
ثانيا: سياسة التحرير المالي: لقد ظهر مصطلح التحرير المالي لأول مرة في سنة 1973 حيث اعتبرت بمثابة حل للخروج من حالة الكبح المالي الذي تتخبط فيها الأنظمة المالية للدول النامية ووسيلة لرفع وتيرة نموها الاقتصادي.

1) تعريف التحرير المالي: وردت تعاريف كثيرة بخصوص التحرير المالي ولكنها تتفق في الأخير على معنى واحد، لذا سنقتصر على ذكر أهمها فيما يلي:

– يعرف التحرير المالي على أنه: إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وإعطاء الاستقلالية للبنوك والمؤسسات المالية مع تحرير معدلات الفائدة وأسعار مختلف العمليات المالية وجعلها تحدد طبقا لقوانين العرض والطلب، إضافة إلى فتح القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي تشجيعا للمنافسة بين البنوك¹؛

– بينما يعرفه البعض الآخر بكونه: مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إلغاء أو تخفيض من درجة القيود المفروضة على النشاط المالي بهدف تعزيز كفاءته وإصلاحه²؛

– ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتحرير المالي بكونه: مجموعة الإجراءات والضوابط التي تتخذها الدولة من أجل تحرير عمليات السوق المالية وتخفيض أو إلغاء حجم القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بهدف تعزيز مستوى وكفاءة نظامها المالي.

2) الجوانب الأساسية لعملية التحرير المالي: تشمل عملية التحرير المالي على جانبين رئيسيين ويعتبر هذان الجانبين أيضا كمؤشرات مستعملة لقياس درجة التحرير المالي، وهذا ما سنوضحه من خلال ما يلي³:

أ) التحرير المالي الداخلي (المحلي): يعتبر التحرير المالي الداخلي خطوة تسبق عملية التحرير المالي الخارجي، ويتم تحقيقه من خلال:

– تحرير معدلات الفائدة الدائنة والمدينة: ويتحقق عن طريق الحد من الرقابة والتمثلة في وضع سقف عليا لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلبين

¹ رمزي زكي، العولمة المالية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 73

² محمد بن بوزيان، صلاح الدين غربي ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 8

³ عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية – أزمة الرهن العقاري –، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5 و6 ماي 2009، ص، ص 5، 6

عليها للاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وهذا ما يؤدي للرفع من معدل النمو الاقتصادي؛

– تحرير الائتمان: وذلك من خلال الحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة وكذلك الحد من وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، إضافة إلى إلغاء أو تخفيض نسب الاحتياطات المفروضة على البنوك التجارية؛

– تحرير المنافسة البنكية: وذلك من خلال إلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك والمؤسسات المحلية والأجنبية وإعطاء فرصة لهذه البنوك من أجل تحسين أدائها وتسييرها بحيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين.

ب) التحرير المالي الخارجي: يمثل القناة التي يتم من خلالها توجيه التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل، مما يؤدي إلى رفع حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، ويشمل التحرير المالي الخارجي على ما يلي:

– تحرير الأسواق المالية: ويتم ذلك بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة واستهلاك المستثمر الأجنبي لمختلف الأصول المالية الصادرة عن المنشآت والمؤسسات الاقتصادية المحلية في بورصة القيم المنقولة، ويتم التحرير كذلك من خلال الحد من عمليات إجبار توطين رأسمال الأجنبي المستثمر في الداخل وأقساط الأرباح الناتجة عنه¹؛

– تحرير حساب رأسمال: يعتبر هذا التحرير جوهر عملية التحرير المالي التي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية، ويقصد به إلغاء الحظر على المعاملات في رأسمال والحسابات المالية لميزان المدفوعات وتشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأسمال مثل: الديون، الأسهم والاستثمار المباشر والعقاري إضافة إلى ضرورة إلغاء القيود المفروضة على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات².

3) خطوات التحرير المالي: يمكن تلخيص أهم خطوات عملية التحرير المالي في ما يلي:

أ) منهج السرعة في التحرير: تشير بعض التجارب* إلى ضرورة التحرير السريع والذي يتم عن طريق تحرير القطاع الداخلي والخارجي في آن واحد، وأن جميع خطوات التحرير المالي المتمثلة في إزالة القيود

¹ بلقاسم بن علال، محمد بن بوزيان، التطور المالي أساس نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية: حالة النظام المصرفي الجزائري (1990-2011)م-دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي 2014، ص 5

² شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، القاهرة، 2002، ص 27
* تجارب كل من الأرجنتين، الشيلي، الفلبين، تركيا ولأرجواي.

على أسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وحرية الدخول إلى القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلى قابلية العملة للتحويل الكامل تمت في نفس الوقت وحتى قبل تحقيق الاستقرار المالي، وهذه الخطوات أدت في البداية إلى ارتفاع العمق المالي وسمحت بزيادة حجم الاستثمار والأداء الاقتصادي، إلا أن هذه السياسة ساهمت فيما بعد في ارتفاع أسعار الفائدة مما أدى إلى ظهور حالات إفلاس وبالتالي ضعف الاستثمار ومن تم بروز مجموعة من الأزمات المالية¹؛

(ب) منهج التدرج في التحرير: ويقصد بالتدرج تحديد الترتيب الأمثل لخطوات التحرير المالي والذي يسمح بتكييف النظام المالي مع حاجة الاقتصاد الحقيقي، بحيث يهدف إلى توجيه الاقتصاديات السائرة في طريق النمو من اقتصاد غير متوازن ومقيد إلى اقتصاد محرر وأكثر استقرار²، أما عن خطوات التحرير المالي وفق لمنهج التدرج في التحرير فسنلخصها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): خطوات التحرير المالي وفقا لمنهج التدرج في التحرير

القطاع	الداخلي	الخارجي
الحقيقي	الخطوة (1) - الاستقرار. - تحرير الأسعار. - إزالة الرسوم، إعانات مالية.	الخطوة (3) - تحرير حساب العمليات الجارية. - تأسيس سوق الصرف وقابلية العملة للتحويل في الخارج.
المالي	الخطوة (2) - إعادة تنظيم وخصوصة النظام البنكي. - تأسيس أو تجديد نشاط السوق النقدي.	الخطوة (4) - إزالة الرقابة على حركة تنقل رؤوس الأموال. - قابلية التحويل الكلي للعملة المحلية.

المصدر: بلال بوبلوطة، أثر تحرير أسعار الفائدة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2000-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011، ص 72

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن التحرير المالي وفق منهج التدرج يتم من خلال تحرير القطاع الداخلي وذلك بتحقيق الاستقرار في القطاع الحقيقي من خلال إعادة هيكلة القطاع المالي والنقدي، ومن تم الانتقال إلى القطاع الخارجي بتحرير الحساب الجاري وتأسيس سوق الصرف ثم تحرير حساب رأس المال

¹ بلال بوبلوطة، مرجع سبق ذكره، ص 71

² محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 7

وقابلية العملة للتحويل الكلي، وكل هذا يساهم في آخر المطاف في تفعيل سياسة التحرير المالي وبالتالي يرتفع معدل النمو في كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي.

(4) عوامل نجاح سياسة التحرير المالي: من بين عوامل نجاح سياسة التحرير المالي نجد:¹

- العقلانية والانتظام أي يجب أن تأخذ تدابير التحرير المالي بالحسبان الظروف الاقتصادية والسياسية؛
- تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، نتيجة ارتباط الأول بالتوجه التجاري وما حققه من نتائج مرضية في قطاع الصناعة التحويلية وجلب التكنولوجيا والمهارة؛
- اتخاذ تدابير تحد من مخاطر التحرر المالي من خلال وضع حدود على مدى التحرر؛
- وضع التدابير اللازمة من أجل مراقبة تدفقات رأسمال قصير الأجل وأخرى من أجل منع أو التحكم بعمليات المضاربة؛
- ينبغي السماح للدول، خاصة الدول النامية باختيار سياستها التحريرية من دون تسليط الضغوط عليها من طرف المؤسسات الدولية.

¹ أسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، جامعة أحمد بوقرة بيمرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 41

المبحث الثاني: قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي

تواجه عملية تصور طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي مسألة رئيسية محورية، تهتم بضرورة فك حزمة العلاقة المتشابكة وغير الواضحة بين تطور النظام المالي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا الأمر لن يتحقق إلا من خلال التحديد الواضح والدقيق لأهم القنوات التي تساهم في نقل أثر التطور المالي للنمو الاقتصادي، لذا سنعمل من خلال هذا المبحث من أجل إبراز ثلاث قنوات رئيسية تساهم في الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي والمتمثلة في: قناة الادخار، قناة كفاءة الوساطة المالية وقناة الكفاية الحدية رأس المال.

المطلب الأول: قناة الادخار

الادخار يعتبر قضية اقتصادية يجدر النظر إليها نظرة كلية نظرا لارتباطها الوثيق بالنمو الاقتصادي، فالادخار يمثل قناة أساسية يتم بواسطتها دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال المساهمة في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة. لذا وبناء على ما سبق سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الادخار ونوضح الدور الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي.

أولاً: ماهية الادخار: يعتبر موضوع الادخار من أهم الموضوعات الاقتصادية التي لقيت اهتماما كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية، لهذا عرف الادخار تطورا ملحوظا مع مرور الزمن حيث أصبح يشكل أحد جوانب الاقتصاد، وركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية.

1) تعريف الادخار: من الصعب جدا إعطاء تعريف موحد للادخار، فهناك تعريفات متعددة وهذا يرجع إلى تطور المجتمعات من جهة ولمفهوم الادخار في حد ذاته من جهة أخرى، لذا سنجمل أهم تعريف الادخار كما يلي:

- يعرف الادخار على أنه: ذلك الجزء من الدخل أو الناتج الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا¹؛

- كما يعرف أيضا على أنه: الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك²؛

¹ رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 76

² إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 77

- بينما يعرفه البعض الآخر بأنه: ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات¹؛

- وبصفة عامة يمكن إعطاء تعريف شامل للادخار بكونه: ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، وأما يتم توجيهه بطريقة عقلانية وكفئة التي تساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية وبالتالي زيادة هذا الدخل بحيث تكون له قدرة أكبر على إشباع الحاجات.

(2) مصادر الادخار: يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين للادخار وهما:

(أ) الادخار المحلي: هو جملة الادخار الناتجة عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة، أي أن الادخار المحلي يمثل جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي²؛

(ب) الادخار الوطني: هو عبارة عن الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج، وهو "صافي المعاملات الخارجية"، ويقصد به الفرق بين الصادرات والواردات من سلع وخدمات للدولة المعنية وصافي المعاملات³.

(3) محددات الادخار: تؤثر العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على الادخار، ومن أهم هذه العوامل نركز على ما يلي⁴:

(أ) الدخل وتوزيعه: يشكل انخفاض الدخل الفردي عاملاً مهماً في التحديد مستوى الادخار المحلي، وذلك أن الجزء الكبير من الدخل يوجه نحو الإنفاق على الضروريات بسبب ارتفاع الميل إلى الاستهلاك. لذلك فإن تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل سيساهم في تضيق الفجوة بين الدخول.

(ب) أسعار الفائدة: وفق الطرح الكلاسيكي فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى رفع العرض في حجم الادخار اللازم للاستثمار، لذلك فإن المؤسسات الدولية دعت منذ أوائل الثمانينيات إلى انتهاز سياسات

¹ رشيد بوكساني، مرجع سبق ذكره، ص 76

² أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 77

³ رشيد بوكساني، مرجع سبق ذكره، ص 77

⁴ عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 265

مالية متحررة تسمح لأسعار الفائدة بالارتفاع إلى مستويات السوق لتشجيع الادخار، ولقد كان هذا الطرح مجالاً للعديد من الانتقادات، لاسيما وأن الواقع يثبت أن تأثير سعر الفائدة على الادخار لا يمكن أن تتم دراسته بمعزل عن القضايا المتعلقة بدرجة التطور المالي للدول.

ج) الابتكارات المصرفية: إن الابتكارات المصرفية تعتبر فكرة هامة في رفع مستوى الادخار المحلي بسبب أنها تعمل على إيجاد الخدمة المصرفية الملائمة لحاجة الزبائن والتي تعمل على الاستثمار الجيد للقيم السائدة في المجتمع وفق ما يخدم جذب فئاته إلى الادخار.

د) السياسة المالية والنقدية: تمارس متغيرات السياسة النقدية والمالية أثرها المباشر أو غير المباشر على الادخار ومعدلاته، فعلى سبيل المثال فإن ارتفاع معدلات التضخم الذي عرفته الدول النامية في فترة السبعينات والثمانينات، كان له أثر سلبي كبير على الادخار المحلي وهروب رؤوس الأموال من البلدان النامية لإيداعها في المصارف الأجنبية، لذلك فإن الابتعاد عن الأساليب التمويلية التضخمية (كالتموليل بالعجز) وتخفيض الضرائب على الدخل، مع تطوير سوق رأسمال، تعتبر عوامل محفزة لرفع مستويات الادخار المحلية.

ثانياً: الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي عبر قناة الادخار: لقد أشارت بعض الدراسات التي قام بها كل من الاقتصاديين "جيرلي (Gurley)" و"شو (Shaw)" أن تطور القطاع المالي قادر على التأثير على القطاع الحقيقي من جهتين، من خلال الجهة الأولى اعتبروا أن تطور القطاع المالي يحفز على تنوع المؤسسات المالية التي ستؤدي بدورها لزيادة القدرات المالية، ومن الجهة الثانية اعتبروا أن وجود قطاع مالي متطور يسمح بتعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية، وهذا ما سيدعم النمو الاقتصادي¹.

ولتوضيح هذه الفكرة افترض هذين الاقتصاديين وجود ثلاث أنواع من القطاعات المالية وهي:²

– القطاع الأول: قطاع مالي ابتدائي (متخلف)، حيث لا يوجد به انتقال للأموال بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، ويتم الاعتماد في الاقتصاد فقط على التمويل الذاتي، وهذه الوضعية تؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار وانخفاض النمو الاقتصادي؛

¹ بلقاسم بن علال، محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 11

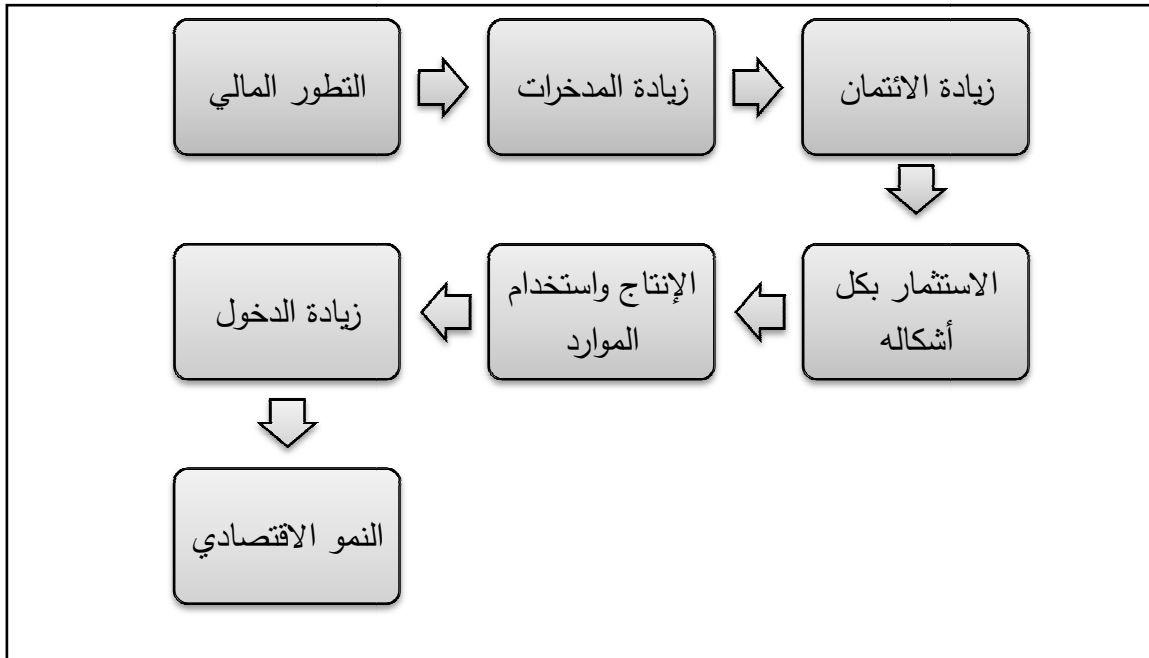
² المرجع السابق، ص 11.

– القطاع الثاني: قطاع مالي مباشر في التمويل، يعتمد على التمويل في شكل أسهم وسندات من خلال الأسواق المالية، وهذه الوضعية تؤثر ايجابيا في الادخار والاستثمار، وخاصة فيما يخص عملية تحسين وتخصيص الموارد المالية؛

– القطاع الثالث: قطاع مالي يتميز بتعدد وتنوع أجهزة الوساطة المالية إضافة إلى التمويل المباشر وبالتالي فهو قطاع يتميز بتنوع الأصول المالية (تنوع المحفظة المالية للمتعاملين)، وهذه الوضعية تسمح بتخصيص جيد وأمثلة للموارد المالية نحو الاستثمارات المجدية.

كما أشارت أيضا معظم الدراسات النظرية والتجريبية التي قام بها بعض الاقتصاديين، أنه هناك أثر رجعي بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، وأن العلاقة بينهما تسير في اتجاهين في المدى الطويل، فمن ناحية يساهم التطور المالي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تطور المؤسسات المالية ولا سيما الجهاز المصرفي الذي يقوم بجمع الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ومن ثم تمريرها إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز محققة بذلك المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر تمويل الاستثمارات وتطوير قنوات تعبئة وتحفيز المدخرات باتجاه المصارف، ومن ثم الائتمان والاستثمار.¹

الشكل رقم (3-3): كيفية الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي عبر قناة الادخار



المصدر: حاتم غفران، صالح يحي لورنس، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق خلال الفترة 1990-2012، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي 2014، ص 13

¹ حاتم غفران، صالح يحي لورنس، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق خلال الفترة 1990-2012، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي 2014، ص 13

ومن الشكل أعلاه يتضح لنا أن التطور المالي يساعد على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المؤسسات المالية بهدف الحصول على العوائد المالية ومن تم تحويلها إلى ائتمان، وبالتالي تمويل المشاريع الاستثمارية التي تساهم في زيادة الإنتاج والاستخدام الكفاء للموارد، وهذا ما يساهم في الأخير في رفع معدل النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى وفي المدى البعيد يؤثر النمو الاقتصادي ايجابيا على مستوى التطور المالي من خلال تأثيره ايجابيا على حجم الادخار الذي يرتفع بانخفاض تكلفة الوساطة المالية.

المطلب الثاني: قناة كفاءة الوساطة المالية

إن تطور أجهزة الوساطة المالية وكفاءتها يمكن أن تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي وذلك من خلال رفع قدراتها في التخصص المصرفي والمالي، بالإضافة إلى الحصول على المعلومات اللازمة قبل قيامها بتوجيه التمويل اللازم للاستثمارات والمشاريع . لذلك يمكن القول أن التطور المالي ضروري من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وأن وجود وساطة مالية متطورة تعتبر كقناة مهمة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل البعيد. لذلك سنقدم في هذا المطلب تعريف الوساطة المالية ونوضح وظائفها الأساسية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

أولاً: تعريف الوساطة المالية ووظائفها

1) تعريف الوساطة المالية: من بين التعاريف العديدة التي قدمت للوساطة المالية، يمكن أن نذكر أهمها من خلال ما يلي:

- الوساطة المالية تعني: عملية جذب موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية والأفراد وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى، والمؤسسات المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة؛¹

- كما تعرف الوساطة المالية بأنها عبارة عن تلك: المؤسسات المالية والنقدية المتخصصة التي تسمح بتحويل التمويل المباشر بين المقترضين والمقرضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وتسمح كذلك بتجميع فوائض التمويل من أصحاب الفائض وتقديمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز؛²

¹ عبد الرحمان بن عزوز، دور الوساطة المالية في تنشيط الأوراق المالية مع الإشارة لحارة بورصة تونس، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، ص 72

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 7

- وبناء على ما سبق تقديمه يمكن تعريف الوساطة المالية بصفة عامة على أنها: التوسط بين مجموعتين من المتعاملين المقرضين والمقترضين، بحيث يمكن أن يكون الوسيط المالي شخص طبيعي أو معنوي من أجل تسهيل عملية الوساطة بين الطرفين.
- (2) **وظائف الوساطة المالية:** من بين أهم الوظائف الأساسية التي تؤديها الوساطة المالية نذكر ما يلي:
- توفير الائتمان وتقديمه لطالبيه: مع تزايد الحاجيات الاقتصادية إلى الائتمان تطورت الوساطة المالية فلم تعد تنصب فقط على تسهيل عمليات الائتمان المباشر بل أصبحت تعمل على توفير مقادير جديدة من الائتمان عن طريق خلق أصول مالية غير مباشرة¹.
- تقديم المعلومات المالية وتحليلها: إن العديد من الأفراد ليس لديهم المعرفة الكاملة بشؤون الأوراق المالية، فهم لا يستطيعون أن يجمعوا ويحللوا المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الأوراق المالية غير المباشرة، خصوصاً إذا كانت لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون في استثمارها، ومن هنا يأتي دور الوساطة المالية. فهي تستطيع الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، وتكلفة استخدام هؤلاء الخبراء ستكون منخفضة إذا ما تم توزيعها على الحجم الكبير والمتنوع من الأصول التي يجمعونها ويحللون المعلومات الخاصة بها. ومنه يمكن القول بأن تكلفة جمع وتحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين تكون غالباً أقل مما لو قام بذلك المدخرون الأصليون².
- توفير السيولة: يستطيع الوسطاء الماليون أن يحققوا قدراً من السيولة لأنفسهم ولحائزي أصولهم المالية غير المباشرة وذلك بتكلفة أقل بكثير مما يستطيع تحقيقه المدخرون النهائيين لو قام كل واحد منهم بتلبية حاجته إلى السيولة عن طريق احتفاظه بنقود أو أصول مالية مباشرة. كما أن مقدار النقود والأصول السائلة الأخرى التي يستعين بها الوسيط لمقابلة احتياجاته الذاتية من السيولة، أقل بكثير من تلك التي يحتفظ بها المدخرون النهائيين إذا حاول كل منهم مقابلة حاجاته الخاصة من السيولة بهذه الطريقة، فالوسيط يحتاج إلى الاحتفاظ بالنقود أو الأصول السائلة فقط لمواجهة احتمال أن تزيد مدفوعاته على متحصلاته³.
- تدنية المخاطر: بحيث أن المدخر النهائي مهما كانت قيمة الأصول المتاحة لديه لغرض الاستثمار لن يتمكن إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فإن حجم المخاطرة التي تواجهه

¹ عبد المنعم مبارك، أحمد الناقة، النقود والبنوك، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 124

² عبد الرحمان بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 80

³ عبد المنعم مبارك، أحمد الناقة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 127، 128

تكون كبيرة إذا ما حدث وانخفضت أسعارها السوقية وأراد التخلص منها قبل وصول موعد استحقاقها، بينما الوسيط المالي نظرا لما يستطيع أن يجمعه من فوائض كبيرا جدا، فإنه يستطيع شراء أحجام كبيرة ومتنوعة من الأصول وهو يحقق بهذا قدرا من الأمان ضد مخاطر انخفاض قيمة بعضها نظرا لاحتمال أن ترتفع قيمة البعض الآخر في نفس الوقت مما يلغي أثر الأول. وعليه يمكن القول بأن تميز محفظة الأوراق المالية الخاصة بالوسيط المالي بالتنوع يدني حجم المخاطر المحتملة، وهو أمر غالبا ما لا يستطيع المدخر نفسه تحقيقه بمعرفته¹.

ثانيا: الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي عبر قناة الوساطة المالية: لقد أثبتت الدراسات القياسية والإحصائية الحديثة التي قام بها البعض الاقتصاديين من أمثال:

Gree wood- jovanic (1990), King-levine (1993), Gree wood-smith (1997)

أن هناك ارتباطا واضحا بين تطور مؤسسات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق فقد أشار "ليفين (Iivine)" سنة 1996 إلى وجود خمسة قنوات يمكنها أن تؤسس نظريا لوجود علاقة ارتباط قوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وهي:²

- النظام المالي يسمح بالتغطية ضد الخطر وتوزيعه؛
 - يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المالية؛
 - يسمح بتعبئة الادخار المحلي؛
 - يسمح بمراقبة جيدة للمسؤولين والمؤسسات من طرف المساهمين؛
 - إن وجود نظام مالي متطور بما فيه الكفاية يؤدي إلى نمو المبادلات المحلية والأجنبية للسلع والخدمات. ومن جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين من أمثال "روبينسون (Robinson)" سنة 1952، و"لوكاس (Lucas)" سنة 1988 بأن أهمية تطور مؤسسات الوساطة المالية بدفع عجلة النمو الاقتصادي مبالغ فيها في أحسن الأحوال، وأن تطور النظام المالي هو حصيلة للنمو والتطور الاقتصادي.³
- أما المفهوم التقليدي للوساطة المالية فيعتمد على دورها في تحويل الادخار نحو الاستثمار، ولكن حديثا ومع تطور الذي شهدته الأنشطة المالية وظهور أدوات مالية جديدة، انتقل دور الوساطة المالية نحو

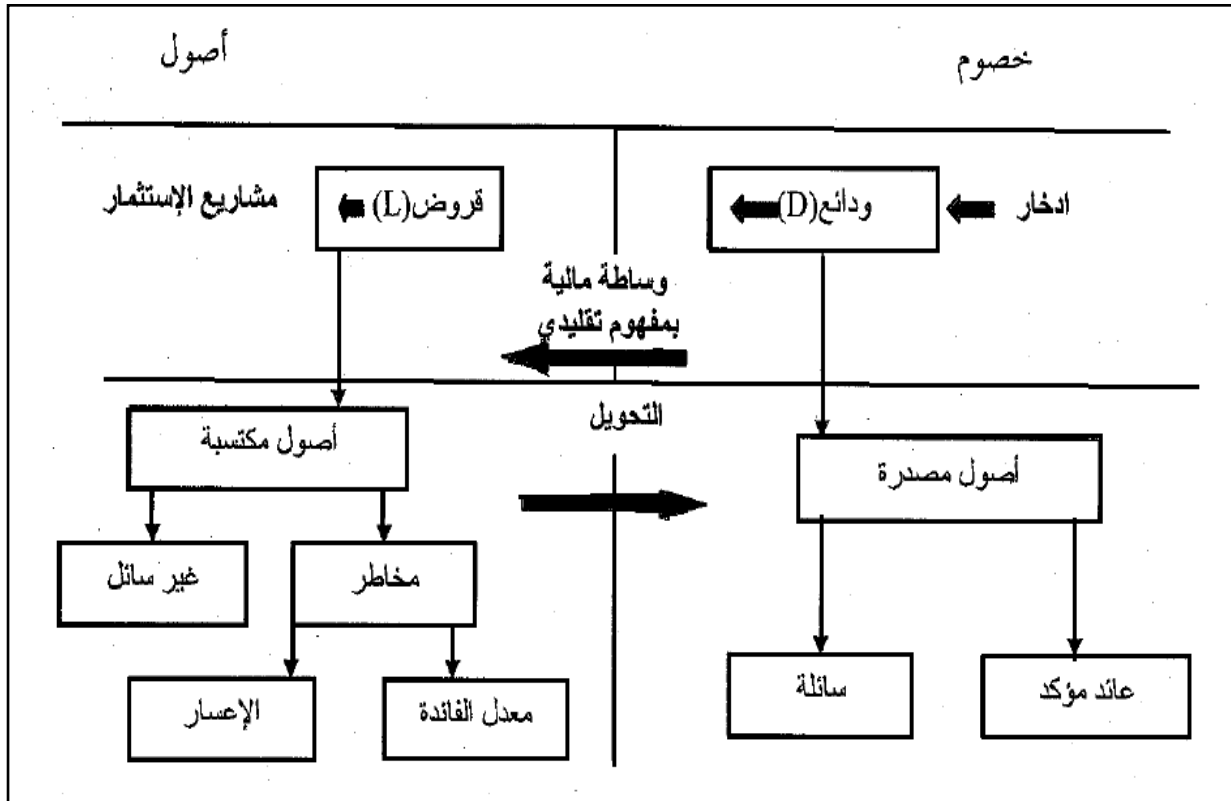
¹ عبد الرحمان بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 82

² سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 64

³ سيدي محمد شكوري، العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي 2014، ص 4

تحويل الأصول المكتسبة إلى أصول مصدرية تتميز بالسيولة.¹ والشكل رقم (04) يبين عملية التحويل التي تقوم بها الوساطة المالية على شكل مخطط، وهذا المخطط يبرز لنا دور هذه المؤسسات المالية الوسيطة في تسيير مخاطر السيولة والمخاطر الخاصة بالمشروع الممول والتي تشمل على خطر إفسار المقرض وخطر معدل الفائدة.

الشكل (3-4): وظيفة التحويل التي تقوم بها الوساطة المالية



المصدر: سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص 65

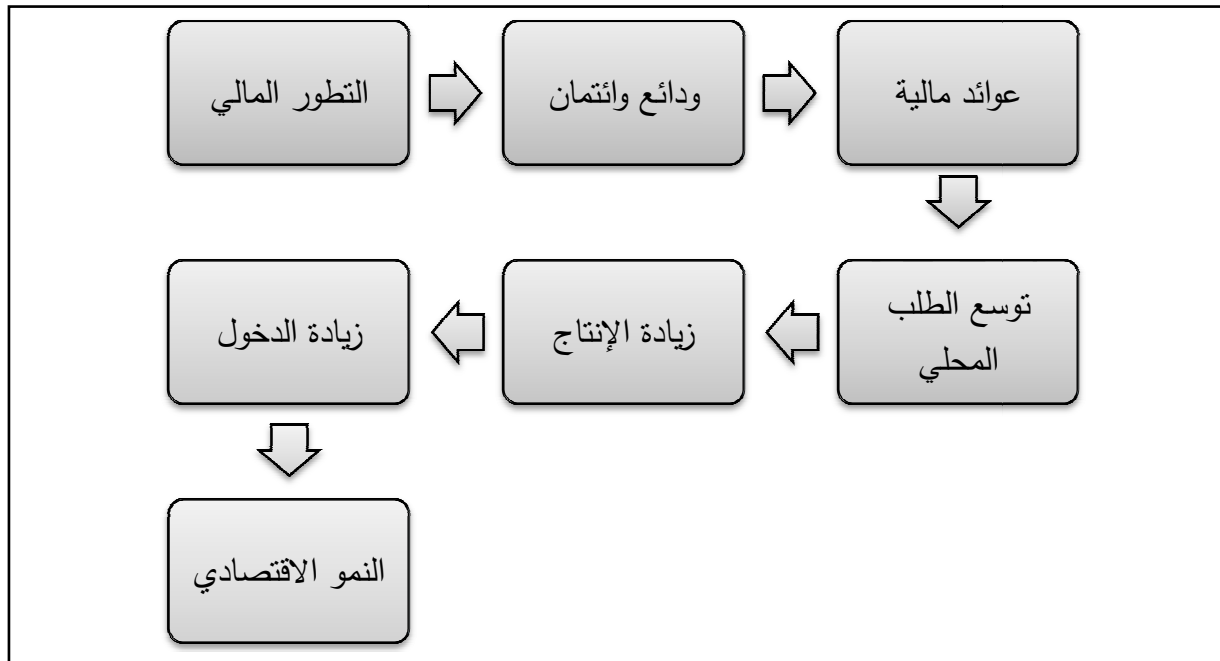
من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن في حالة وجود نظام وساطة مالية متطور فهذا سيسمح بتأمين السيولة لادخارات الأفراد، وهذا ما يدفعهم إلى توظيف هذه المدخرات على شكل ودائع بنكية أو أصول ذات سيولة مرتفعة أقل إنتاجية وبعدها يقوم البنك بتحويلها هذه الأصول والودائع إلى قروض من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة. بمعنى أن الوساطة المالية بالمفهوم الحديث أصبحت تخفض من نسبة المدخرات السائلة غير المنتجة وتجنب تصفية الأصول المنتجة وهذا ما يساهم في تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل ويرفع بذلك معدل النمو الاقتصادي.

¹ سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 64

وعلى العكس من ذلك وفي حالة وجود نظام مالي متخلف يتميز بضعف نشاط وساطته المالية، يدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم خارج النظام المالي تجنباً لمخاطر السيولة، وغالباً ما تأخذ مدخراتهم شكل أصول ثابتة (ذهب، عقارات، أراضي... الخ) أو أصول ذات سيولة مرتفعة (نقود) غير منتجة مما ينعكس بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي¹.

ومؤسسات الوساطة المالية تتولى كذلك المساهمة في توفير التمويل الضروري لأصحاب الأفكار الاستثمارية والإنتاجية المبدعة، مما يشجع على الابتكار والإبداع في مختلف الأنشطة الاقتصادية والصناعية يساعد على تطوير تكنولوجيا حديثة، تزيد من تنافسية المنتجات المحلية وترفع من معدل النمو الاقتصادي². والشكل الموالي يوضح كيفية مساهمة الوساطة المالية في النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (3-5): كيفية الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي عبر قناة الوساطة المالية



المصدر: حاتم غفران، صالح يحي لورنس، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق خلال الفترة 1990-2012، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و 7 ماي 2014، ص 14 من خلال هذا الشكل يتبين لنا أن تطور مؤسسات الوساطة المالية، يساعد في تحسين الدخل عبر العوائد المالية وذلك باعتماد على مبالغ الودائع والائتمان، وهذا من شأنه أن يوسع من حجم الطلب المحلي ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل فيرتفع بذلك معدل النمو الاقتصادي.

¹ المرجع السابق، ص، ص 65، 66

² المرجع السابق، ص 66

المطلب الثالث: قناة الكفاية الحدية رأس المال

يعتبر الاستثمار الركيذة والقاعدة الأساسية في أي نظام اقتصادي، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في عمليات النمو عبر زيادة مخزون رأسمال وبالتالي زيادة الطاقات الإنتاجية، غير أن قرار الاستثمار يعتمد بصفة أساسية على المقارنة بين كل من الكفاية الحدية لرأسمال وبين سعر الفائدة. لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الكفاية الحدية لرأسمال، وتوضيح أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

أولاً: مفهوم الكفاية الحدية لرأسمال: إن مصطلح الكفاية الحدية لرأسمال يعتمد بشكل كبير على توقعات المستثمرين لتحقيق الأرباح، فإذا توقعوا أن شراء أصل رأسمالي أو توسيع الطاقة الإنتاجية سيحقق المزيد من الأرباح فإنه من الطبيعي فإنهم سيقدمون على ذلك والعكس صحيح.

– الكفاية الحدية لرأسمال تعرف بأنها: معدل العائد المتوقع على تكلفة الأصل الرأسمالي، أي بمعنى الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالي¹؛

– وبمعنى آخر تمثل الكفاية الحدية لرأسمال: تلك الغلات النقدية الصافية والمتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول طيلة بقاءه صالحاً للإنتاج، حيث يتم حساب تلك الغلات النقدية المتوقعة بعد استبعاد كافة تكاليف الإنتاج المدفوعة، باستثناء الفوائد المدفوعة ومخصصات الإهلاك²؛

– أما "كينز (Keynes)" فيعرف الكفاية الحدية لرأسمال على أنها: عبارة عن سعر الخصم الذي يحقق المساواة بين القيمة الحالية لمجموع الإيرادات الصافية المتوقعة، وبين التكلفة الجارية لنفقة إحلال السلع الرأسمالية³.

ولحساب الكفاية الحدية لرأسمال، نحسب معدل الخصم (الحسم) الذي يجعل مجموع القيم الحالية للعوائد مساوية لثمن الأصل الذي يجعل مجموع القيم الحالية للعوائد مساوية لثمن الأصل المالي، لهذا نفترض⁴:

P_K : تمثل ثمن الأصل الرأسمالي؛

E : تمثل الكفاية الحدية لرأسمال؛

(R_1, R_2, \dots, R_N) : تمثل العوائد السنوية المتوقعة من تشغيل الأصل الرأسمالي.

بحيث تكون لدينا المعادلة التالية:

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 111

² عبد الهادي سامر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 136

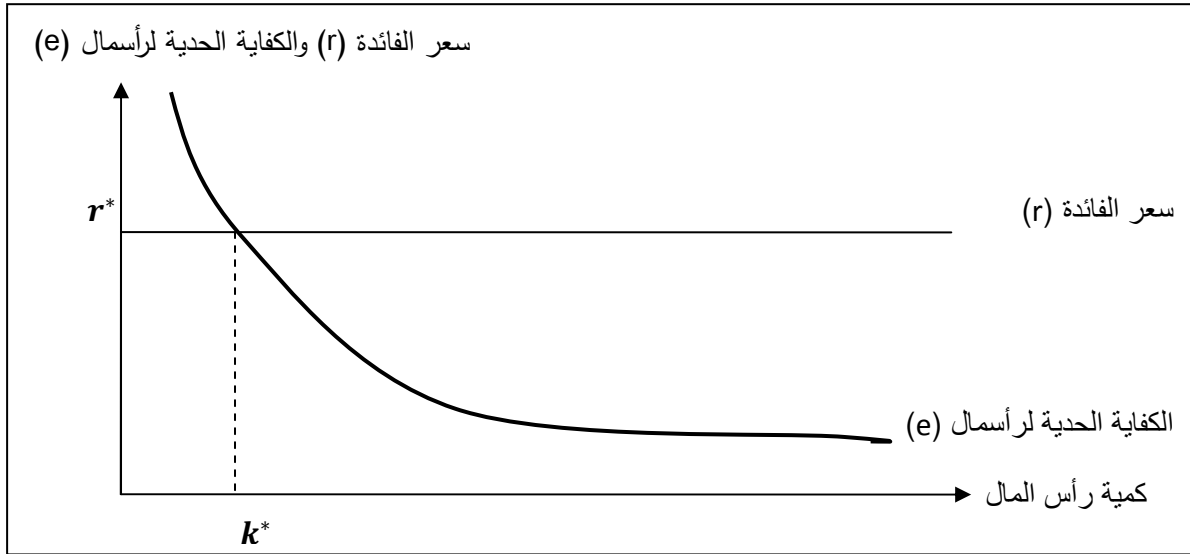
³ مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 191

⁴ المرجع السابق، ص 175

$$P_K = \frac{R_1}{(1+e)^1} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \dots + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

وعليه إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال (معدل العائد على رأس المال) أكبر من معدل الفائدة السائدة في السوق ($e > r$)، فإنه يفضل الاستثمار ويستمر ذلك حتى تتساوى الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة، أما إذا كان معدل الفائدة سائد في السوق أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال ($e < r$) فإنه يجب التوقف عن الاستثمار. والشكل التالي يبين العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة.

الشكل رقم (3-6): العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة



المصدر: الهادي سامر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 137

من خلال هذا الشكل يمكن القول يمكن القول أن الاستثمار يكون مربحاً إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السوقي، أي من خلال المقارنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، يمكن الوصول إلى كمية رأس المال المثلى k^* وهي الكمية التي يتساوى عندها سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال، وبعد هذه الكمية المثلى يكون سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال، وهذا يعني أن التكلفة أكبر من العائد من الاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمار.

ثانياً: الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي عبر قناة الكفاية الحدية لرأس المال: إن تطور القطاع المالي يسمح بزيادة عدد ونوع مؤسسات الوساطة المالية وذلك بزيادة المنافسة فيما بينها، مما يؤدي إلى زيادة تراكم الموارد المالية ويتم توجيه هذه الموارد المالية نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية والمشروعات التي تدر أعلى عائد حدي لرأس المال، وهذا ما يساهم في زيادة الكفاية الحدية لرأس المال وتحقيق النمو الاقتصادي¹.

¹ بلقاسم بن علال، مرجع سبق ذكره، ص 282

ولقد أشار الاقتصادي "باغانو (pagano)" أنه في حالة الاقتصاد المغلق يمكن أن تتحول المدخرات إلى استثمارات، وذلك في حالة وجود وساطة مالية كفؤة، ولهذا فإن مؤسسات الوساطة المالية يمكنها أن تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال التقليل من قدرة الإمكان من التسرب بين الادخار والاستثمار، والتي من شأنها أن ترفع من مستوى الكفاية الحدية لرأسمال، وهذا ما يحفز النمو الاقتصادي. كما يعمل أيضا القطاع المالي على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال وذلك بتوجيه المدخرات التي تتميز بارتفاع في الإنتاجية الحدية لرأسمال، عن طريق تجميع البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها فنيا وماليا، بالإضافة إلى تخفيض مستوى مخاطرة توجيه المدخرات للاستثمارات المالية، التقنية والإنتاجية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة فعالية قناة الادخار عن طريق الوسطاء الماليين ومن ثم زيادة الكفاية الحدية لرأسمال، وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي. وبالتالي يمكن القول أن القطاع المالي المتطور الكفاء ينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها تحفز النمو الاقتصادي، وذلك عبر توجيه المدخرات إلى أفضل المشروعات الاستثمارية المتاحة، مما يرفع من حجم ونوعية الاستثمارات والتي يترتب عنها زيادة إنتاجية رأسمال أي زيادة الكفاية الحدية لرأسمال، وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة¹.

¹ إبراهيم بن صالح العمر، قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر: دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، الرياض، 2007، ص، ص 13، 14.

خلاصة:

إن تطرقنا في هذا الفصل لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي يعد ضرورة ملحة في مجال استكمال بحثنا هذا، لأن التمكن من استيعاب هذا المفهوم يمكننا من استخلاص الدروس والعبر التي تفيدها في التعامل الرشيد مع دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي ولقد اختلف الباحثون في كيفية تفسير هذه العلاقة.

فتوصلنا من خلال هذا الفصل لأن التحرير المالي قد كان لها دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد كان للكبح المالي الذي انتهجته الدول النامية آثار سلبية كبيرة على التنمية فيها، ولكن بالمقابل لا ينبغي النظر إلى التحرير المالي على أنه الحل الجاهز والأمثل لكل مشكلات فعالية النظام المالي كعامل للانطلاق الاقتصادي، بل إن التحرير المالي تختلف فعاليته من اقتصاد لآخر تبعاً للظروف الابتدائية، ويتوقف نجاحه على توفر جملة من الشروط المسبقة، بالإضافة إلى تبني أسلوب التحرير التدريجي.

ومن خلال إطلاعنا في هذا الفصل على دور التطور المالي في النشاط الاقتصادي في الدراسات التجريبية وجدنا اختلاف في وجهات النظر حول الكيفية التي يمكن أن يساهم بها التطور المالي في النمو، فعلى الرغم من توصل أغلب الدراسات الاقتصادية النظرية والتجريبية إلى أن التطور المالي يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة والمتمثلة في: قناة الادخار، قناة كفاءة الوساطة المالية وقناة الكفاية الحدية لرأس المال. إلا أنه وفي المقابل ظهرت دراسات أخرى لمجموعة من الاقتصاديين اللذين اعتبروا أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى تطور القطاع المالي، وفي مقابل كل ذلك أنكرت مجموعة من الدراسات دور تطور القطاع المالي في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تمهيد

المبحث الأول: تطورات النظام المصرفي الجزائري انطلاقاً من قانون النقد والقرض

10-90

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي من خلال قانون النقد والقرض 10-90

المطلب الثاني: تطهير البنوك الجزائرية بعد قانون النقد والقرض 10-90

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض وأزمة البنوك الخاصة

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات قياس التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (2000-2015)

المطلب الأول: تحليل مؤشرات قياس تطور النظام المصرفي

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات قياس تطور السوق المالي

المطلب الثالث: علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: تقييم التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: تقييم قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: سبل تطوير النظام المالي الجزائري

خلاصة

تمهيد:

بعدها تعرفنا على كل الجوانب المتعلقة بعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي من الناحية النظرية من خلال دراستنا للتطور التاريخي للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وصلا إلى تبيان قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، كان لا بد من إتباع ذلك بدراسة تطبيقية وعلمية حتى نتمكن من معرفة مدى تطابق الواقع مع الجانب النظري من جهة، وللتعمق وإعطاء صورة حقيقية لدور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وقع اختيارنا على حالة الجزائر نظرا لمحاولاتها المتعددة من أجل تطوير نظامها المالي.

لذا ومن أجل معرفة وإدراك الدور الذي يمكن أن يلعبه التطور المالي في العملية التنموية وحجم تأثيره على المكونات الكلية للاقتصاد الجزائري، تطلب ذلك منا دراسة مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، فما هي أهم مؤشرات قياس تطور النظام المصرفي والسوق المالي في الجزائر؟ وما هي الملامح الرئيسية للنظام المصرفي الجزائري حاليا؟ وما هو تقييم عملية التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

– المبحث الأول: تطورات النظام المصرفي انطلاقا من قانون النقد والقرض 90-10

– المبحث الثاني: دراسة مؤشرات قياس التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

– المبحث الثالث: تقييم التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تطورات النظام المصرفي الجزائري انطلاقا من قانون النقد والقرض 90-10

لقد أدخل قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري، سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي ومهامه أو البنوك التجارية، كما أنه سمح لأول مرة بإنشاء بنوك أجنبية ولقد أحدث أيضا أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة لها مهمة تنظيم وتسيير الجهاز المصرفي، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور هذا القانون وبداية العمل به ونتيجة لظهور بعض الثغرات فيه، أدخلت بعض التعديلات في هذا القانون وتم تطهير بنوك عديدة من أجل ضمان فعالية النظام البنكي. لذا سنبين في هذا المبحث أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري انطلاقا من قانون النقد والقرض 90-10 وطبيعة هيكل هذا النظام ثم سنوضح كيفية تطهير البنوك الجزائرية وأسباب ظهور أزمة البنوك الخاصة فيه.

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي من خلال قانون النقد والقرض 90-10

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بتاريخ 14 أبريل 1990 في سياق الإصلاحات المصرفية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي الذي عرفته الجزائر، والإصلاح المصرفي يمثل الحلقة الرئيسية ضمن هذه الإصلاحات، لهذا اختص هذا النص القانوني التشريعي الجديد بتنظيم كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك، وخاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك ومراقبة معايير تسييرها وضبط قواعد المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية. وعليه سنقوم في هذا المطلب بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بقانون النقد والقرض 90-10.

أولاً: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10: يعد هذا القانون نصا تشريعيا يهدف لمنح النظام المصرفي الجزائري مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد. أما عن أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون فهي:

(1) الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث كانت القرارات في السابق تتخذ تبعا للمعطيات الحقيقية أي على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة وفي هذا الإطار تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية أصبحت تحدها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد¹. وتبني هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق الأهداف التالية:²

– استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 196

² المرجع السابق، ص، ص 196، 197

- تنشيط السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
 - استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة والعائلات؛
 - خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛
 - إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.
- (2) الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** فصل قانون النقد والقرض 90-10 بين الدائرة النقدية والمالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:¹
- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة؛
 - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة؛
 - تهيئة الظروف المتلائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
 - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
 - تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- (3) الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض:** ويعني ذلك إبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة ويصدر وهذا القانون أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية وذلك لبلوغ الأهداف التالية:²
- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
 - استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
 - أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يركز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- (4) إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية قبل صدور هذا القانون مشتتة بين وزارة المالية، الخزينة والبنك المركزي وقد ألغى هذا القانون التعدد في السلطة النقدية وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وتم وضعها في الدائرة النقدية وبالضبط في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض وقد جعل هذا القانون هذا السلطة النقدية:³

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 187

² هشام بورمة، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955

بسكيكدة، الجزائر، 2008/2009، ص 33

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 198

- وحيدة: حتى يضمن انسجام السياسة النقدية؛
 - مستقلة: حتى يضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛
 - موجودة في الدائرة النقدية: لكي يضمن التحكم في تسيير النقد و تفادي التعارض بين الأهداف النقدية.
- ثانيا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10: لقد أدخل قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري من خلال إنشاء أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة لها مهمة تنظيم وتسيير الجهاز المصرفي، وهذه الأجهزة هي:

1) مجلس النقد والقرض: فهذا المجلس يتكون من المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب موسوم من رئيس الحكومة¹، ويؤدي هذا المجلس مهمتين أو وظيفتين أساسيتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، كما يمكن لهذا المجلس أن يؤسس لجنة استشارية يحدد تركيبها ومهامها وطريقة عملها كما يتكفل بشراء وبيع الأموال المنقولة والثابتة ويعدل ميزانية البنك المركزي²، أما من ناحية السلطة النقدية فتتلخص مهامه في هذا الإطار في:³

- إصدار النقود وتغطيتها؛

- تحديد أسس وشروط عمليات بنك الجزائر؛
- تبيان شروط إقامة البنوك والمؤسسات المالية وأماكن تواجد فروعها والموافقة أو سحب الاعتماد لنشاط المؤسسات المالية والبنوك الوطنية والأجنبية؛
- وضع شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك المالية الأجنبية في الجزائر؛
- حماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية من خلال فرض تطبيق النظم والقواعد المالية والمحاسبية مثل نسب السيولة ونسب الملاءة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- إدارة غرفة المقاصة ومراقبة أسعار الصرف وتنظيم أسوقها.

2) بنك الجزائر والهيئات المسيرة له: بموجب قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، ويسير بنك الجزائر من طرف المحافظ ومجلس النقد والقرض. وحسب المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10، تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو الاقتصاد الوطني والحفاظ

¹ المادة 38 من قانون النقد والقرض 90-10.

² المادة 42، 43 من قانون النقد والقرض 90-10.

³ المادة 44، 45 من قانون النقد والقرض 90-10.

عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف¹.

3) هيئات الرقابة: والتي تسهر على ضمان استقرار النظام المصرفي، وتتكون هيئات الرقابة من:

أ) لجنة الرقابة المصرفية: تعرف أيضا باسم اللجنة المصرفية، حيث نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض 90-10 على إنشاء هذه اللجنة، فهي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية. وتتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي رئيسا وقاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية، وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية².

ب) مركزية المخاطر: تعد المخاطر المتعلقة بالقروض من أهم المخاطر التي تمس بالنظام المصرفي الجزائري وتخضع من مردوديته خاصة في إطار الوضع الجديد المتمم بقواعد السوق في العمل المصرفي، ولهذا أسس قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 160 هيئة مركزية المخاطرة والتي تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، تنظم وتسير هذه الهيئة من طرف بنك الجزائر³.

ج) مركزية عوارض الدفع: لقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم هذه الأخيرة بتنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن هذه البطاقة طبيعة ووضعية كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القرض. إضافة إلى نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينشأ عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معينة⁴.

د) جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة: جاء تأسيس هذا الجهاز لدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، وأنشئ هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992،

¹ المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.

² المادة 143 من قانون النقد والقرض 90-10.

³ المادة 160 من قانون النقد والقرض 90-10.

⁴ النظام رقم 92-02 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 عن بنك الجزائر.

ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين¹.

ثالثا: تعديلات قانون النقد والقرض 90-10: بسبب ظهور بعض الاختلالات في عمل الجهاز المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، قامت السلطات النقدية بإصدار مجموعة من القوانين المعدلة والمتممة لهذا القانون، وهي على التوالي:

(1) تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001: بناء على ما جاء في الأمر 01-01 المؤرخ في 2001/02/27، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض حيث خص التعديل بعض المواد المتعلقة عموما بإدارة ومراقبة بنك الجزائر، وهذا ما سنوضحه من خلال ما يلي²:

- تنص المادة 02 من الأمر المعدل والمتمم للمادة 19 من قانون 90-10 بأنه يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس إدارة ومراقبان.
- تنص المادة 03 من الأمر 01-01 المعدل والمتمم للمادة 23 من القانون 90-10، على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيفة العمومية، وتتفاى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.
- تنص المادة 10 من الأمر 01-01 المعدل والمتمم للمادة 43 من قانون 90-10 والمتعلقة بمكونات مجلس النقد والقرض، بأنه أصبح يتشكل من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية، وحسب هذا الأمر أيضا تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية قصد تعزيز ودعم استقلالية السلطة النقدية وذلك من خلال إعفاء مجلس إدارة بنك الجزائر من ممارسة الصلاحيات في مجال النقد والقرض.

(2) تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003: يعتبر الأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون 90-10، وجاء هذا الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية،

¹ النظام رقم 92-03 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 عن بنك الجزائر.

² الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ بتاريخ 27 فيفري 2001، العدد 14، 28 فيفري

2001، رئاسة الجمهورية، ص، ص 4، 5

وكاستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، خاصة بعد أزمة بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ويمكن حصر ما تضمنه هذا الأمر فيما يلي:¹

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض والفصل بين صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض؛
- التزام بنك الجزائر برفع التقارير الاقتصادية والمالية وتقارير التسيير إلى مختلف مؤسسات الدولة؛
- تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي؛
- توسيع دور اللجنة المصرفية ودعم استقلاليتها، وتفعيل دورها في مجال مراقبة أنشطة البنوك؛
- تشكيل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات تسمح بالتقييم والإطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك؛
- تشديد العقوبات المفروضة على المخالفين للقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر.

3) تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2009: وتضمنت ما يلي:²

- الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد؛
- الأمر رقم 02-09 الصادر 26 ماي 2009 المتعلق بالمعاملات وأدوات إجراء السياسة النقدية؛
- الأمر رقم 03-09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

1) تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010: جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق

الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، ومضمون هذا الإصلاح هو:³

- تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت؛

¹ الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27 أوت 2003، رئاسة الجمهورية.

² علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص، ص 152، 153

³ الأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 26 أوت 2010، رئاسة الجمهورية، ص-ص 11-13.

- لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51٪ على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء؛
- يجب أن يرخص المحافظ بصفة مسبقة بأي تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة في بنك أو في مؤسسة مالية، وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس؛
- يعتبر كل تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة في بنك أو في مؤسسة مالية، وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس؛
- يعتبر كل تنازل عن أسهم أو سندات مشابهة، لم يتم على مستوى التراب الوطني وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاغيا وعديم الأثر؛
- خص للمساهمين في البنوك والمؤسسات المالية برهن أسهمهم أو سنداتهم المشابهة؛
- تملك الدولة حق الشفعة على كل تنازل عن أسهم أو سندات مماثلة لكل بنك أو مؤسسة مالية.

المطلب الثاني: تطهير البنوك الجزائرية بعد قانون النقد والقرض 90-10

نظرا لدور المؤسسات المصرفية الجزائرية المتعاطم في تعبئة المدخرات وتقديم مختلف أنواع القروض خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، وفي إطار تدعيم الهيكل الجديد للبنوك باعتبارها مؤسسات عمومية تم القيام بإعادة تأهيلها وتطهيرها من خلال الاهتمام بتطوير قدراتها التنظيمية. لذا سنقوم من خلال هذا المطلب بتوضيح مختلف المستويات التي مستها عملية تطهير البنوك الجزائرية عقب صدور قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض.

أولا: على المستوى المالي (تطهير محافظ البنوك): يتمثل التطهير المالي للبنوك العمومية في قيام الخزينة العمومية بشراء القروض المصرفية غير المحصلة والمستحقة على المؤسسات العمومية، بغية القضاء على العجز المالي ومديونية المؤسسات العمومية حتى يصبح هيكلها المالي متوازنا. ولقد بدأت عملية تطهير البنوك الجزائرية في سنة 1991 وذلك من خلال صدور المرسوم رقم 27/91 عن وزارة الاقتصاد والمديرية المركزية للخزينة الصادر في 16 مارس 1991 والذي يحدد شروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك على المؤسسات العمومية¹. وبالتالي تصبح الخزينة العمومية هي الجهة المدينة للبنوك بالمبالغ التي

¹ قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف، الجزائر،

تكدت بشرائها، وفي هذا الإطار يرخص قانون النقد والقرض 90-10 للخرينة بإصدار سندات لتمويل التنازل عن الديون باستحقاقات لا تتعدى عشر سنوات¹.

والخرينة العمومية قد قامت بإعادة هيكلة حافظات البنوك العمومية الجزائرية من خلال قيامها بالإجراءات التالية:²

– دفع مبلغ 168 مليار دينار لصالح البنوك، وهذا تعويضا لخسائر الصرف الناتجة عن تسديدات القروض الخارجية الممنوحة من طرف البنوك بغية دعم ميزان المدفوعات؛

– تحويل ما يقارب 275 مليار دينار من الحقوق المصرفية غير مدرة العائد إلى سندات طويلة الأجل؛

– التحويل إلى سندات الخرينة لمبلغ يقدر بـ 187 مليار دينار لحقوق بنكية غير مدرة العائد للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، شركة سونلغاز ودواوين استيراد المواد الاستهلاكية والأدوية؛

– ومن أجل ضمان القدرة على السداد بالنسبة للبنوك، قدر المبلغ المخصص لهذا الغرض بـ 84.7 مليار دينار، منها 49.8 مليار دينار نقدا، و34.9 مليار دينار كسندات مساهمة، وقد تمت إعادة الرسملة بين سنتي 1991 و1997.

أما على مستوى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية تم إنشاء في سنة 1996 آلية لتطهير البنوك والمؤسسات، وتم ذلك بمساعدة من الخرينة وبنك الجزائر والبنوك التجارية، وقد صنفتم هذه الآلية المؤسسات العمومية الاقتصادية لنوعين أساسيين وهما: مؤسسات قابلة للاستمرار وأخرى غير قابلة، حيث تم دعم الأولى بقروض متوسطة الأجل من خلال السحب على المكشوف أما النوع الثاني فقد تم حلها وتصفيته³.

ثانيا: على المستوى التنظيمي (تطوير وعصرنة الوظائف المصرفية الأساسية): لقد قامت السلطات النقدية في الجزائر بإعداد برامج خاصة على أساس التقارير التقييمية لمختلف المراجعين وكذلك تقارير بنك الجزائر، تتعلق بتطوير وعصرنة الوظائف الحيوية للبنوك والمتمثلة في الوظيفة التجارية، الوظيفة المحاسبية، وظيفة الموارد البشرية والرقابة الداخلية، نظام المعلومات وتسييره، تسيير الخرينة، بحيث يفرض على البنوك التجارية ضرورة احترام هذه البرامج. وفي نفس الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة تدابير تهدف إلى الحدثة وعصرنة البنوك والعمليات المصرفية، وموازة مع هذا تم تكوين شركة لإتمام المعاملات النقدية ما بين البنوك

¹ المادة 211 من قانون النقد والقرض 90-10.

² هشام بورمة، مرجع سبق ذكره، ص 44

³ علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 161

SATIM التي كلفت بالبحث في وضع معايير تطوير وتنويع وسائل الدفع، كما قام أيضا بنك الجزائر بإنشاء المدرسة العليا للمصرفية والتي تتضمن تكويننا في ميدان البنوك يتماشى ومتطلبات تحديث النظام المصرفي¹. كما تم إعادة تنظيم النظام المصرفي الجزائري حتى يتكيف مع النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك العالمية، من خلال بناء إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل معلوماتية متطورة في الأنشطة البنكية، بهدف إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق².

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض وأزمة البنوك الخاصة

لقد سمح قانون النقد والقرض 90-10 بتأسيس محيط بنكي ومالي جديد يتماشى أكثر مع قواعد ومعايير العمل المصرفي على المستوى العالمي، إذا منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية من خلال قيامه بتحديد الاطار العام لقواعد عمل المنافسة، كما سمح للبنوك بممارسة النشاط المصرفي وفق معايير اقتصاد السوق. لكن هذا المناخ الجديد لم يستمر طويلا حتى حدثت نكسة تمثلت في أزمة القطاع البنكي الخاص وذلك من خلال ما عرف بأزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

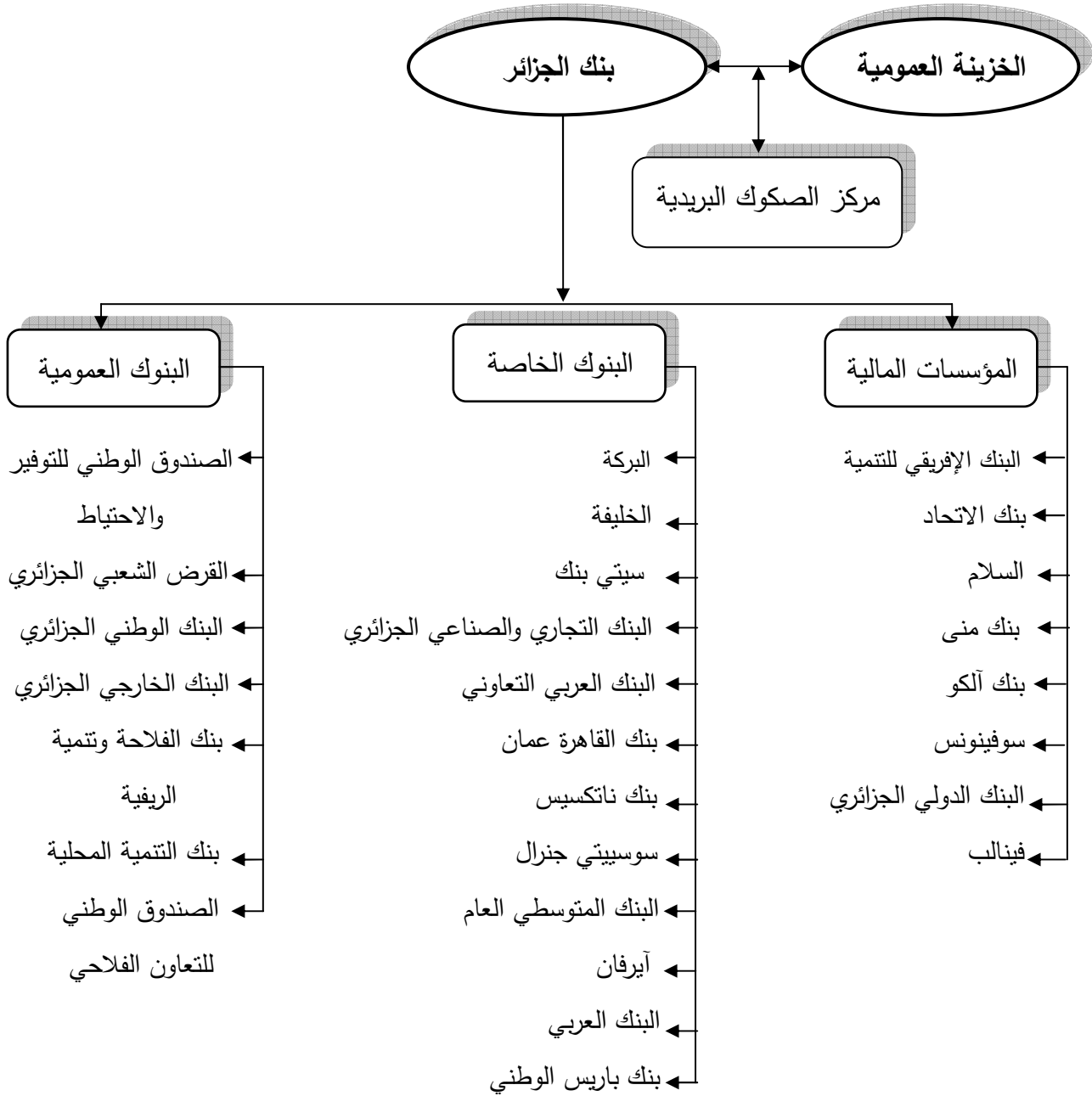
أولا: هيكل النظام المصرفي الجزائري في سنة 2001:

سمح صدور قانون النقد والقرض 90-10 بظهور مؤسسات جديدة مختلطة وخاصة، أو مكونة من تجمع رؤوس أموال عمومية. وجاءت هذه البنوك والمؤسسات المالية لتدعم تلك الموجودة في السابق، وقد كان بإمكان جزء من هذه المؤسسات مواكبة التطورات الحاصلة والتأقلم مع القوانين المصرفية الجزائرية المتجددة، أما بعضها فقد توقفت عن ممارسة نشاطها بعد أن تم سحب الاعتماد منها. وفي سنة 2001 تم نشر قائمة للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر. واعتمادا على ما جاء في البيانات الواردة في الموقع الرسمي لبنك الجزائر تم تلخيص البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر إلى غاية 2001 كما يلي :

¹ هشام بورمة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 44، 45

² مجدوب بحوصي، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر، 2012، ص 106

الشكل رقم (1-4): هيكل النظام المصرفي الجزائري في سنة 2001



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

ثانيا: أزمة البنوك الخاصة وإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003: لقد حدثت هذه الأزمة بسبب استغلال بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري لثغرات قانونية كانت موجودة في قانون النقد والقرض وكذا نتيجة لسوء التسيير. وفيما يلي سنوضح أهم الأسباب التي ساهمت في إفلاس هذين البنكين:

1) العوامل المرتبطة بالإشراف والرقابة: من بين هذه العوامل نذكر ما يلي:¹

– سكوت السلطات النقدية فيما يتعلق بالمخاطر التي تتسبب بها البنوك، بحيث يؤكد للجمهور عامة المودعين خاصة وجود ضمان ضمني، أي تعويض من الدولة للمودعين ذلك مع غياب صندوق لضمان الودائع، وهذا ما شجع البنكين على تقديم قروض خطيرة، فوجود شركة لضمان الودائع هو مؤشر قوي للسلطات الرقابية اتجاه البنوك ولكن إنشائها جاء متأخرا؛

– عدم تمثيل البنوك الخاصة بشكل جيد على مستوى الهيئات النقدية: حيث أن معظم رؤساء هذه الهيئات عبارة عن مدراء ومسؤولون سابقون في البنوك العمومية، الأمر الذي جعلهم يهتمون فقط بالبنوك العمومية، كما لم تتح الفرصة لممثلي البنوك الخاصة في المساهمة في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى عدم تمكينهم من أن يكونوا أعضاء في هيئات الرقابة ومنحهم الفرصة لطرح مشاكلهم انشغالاتهم من أجل الوصول إلى تكوين نظام مصرفي منسجم وأكثر صلابة تسوده المنافسة؛

– إن انفتاح القطاع المالي على الاستثمار قد استقطب عددا من المستثمرين الخواص الوطنيين والأجبيين، وهذا سمح لبعض المستثمرين الذين ليس لهم الخبرة الكافية في المجال البنكي بالاستثمار في هذا القطاع الحساس، كما أن هؤلاء المستثمرين تميزوا بالجرأة في الاستثمار والسعي لتحقيق مصالحهم لا غير، وهذا ما أدى إلى تنمية سريعة للبنوك الخاصة بسبب عدة حوافز أهمها حافز الربح وخاصة لدى بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري وهو ما يفسر بأنه تغاضي من طرف البنك المركزي على القيام بدوره؛

– عدم قيام اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه وتغاضيها عن عدم احترام قواعد الحذر في تسيير البنكين، وتدخلها المتأخر تسبب في ارتفاع تكلفة إفلاس البنكين.

2) العوامل المرتبطة بسوء التسيير: لقد كان من أهم أسباب الأزمة المالية لسنة 2003 حسب مذكرة

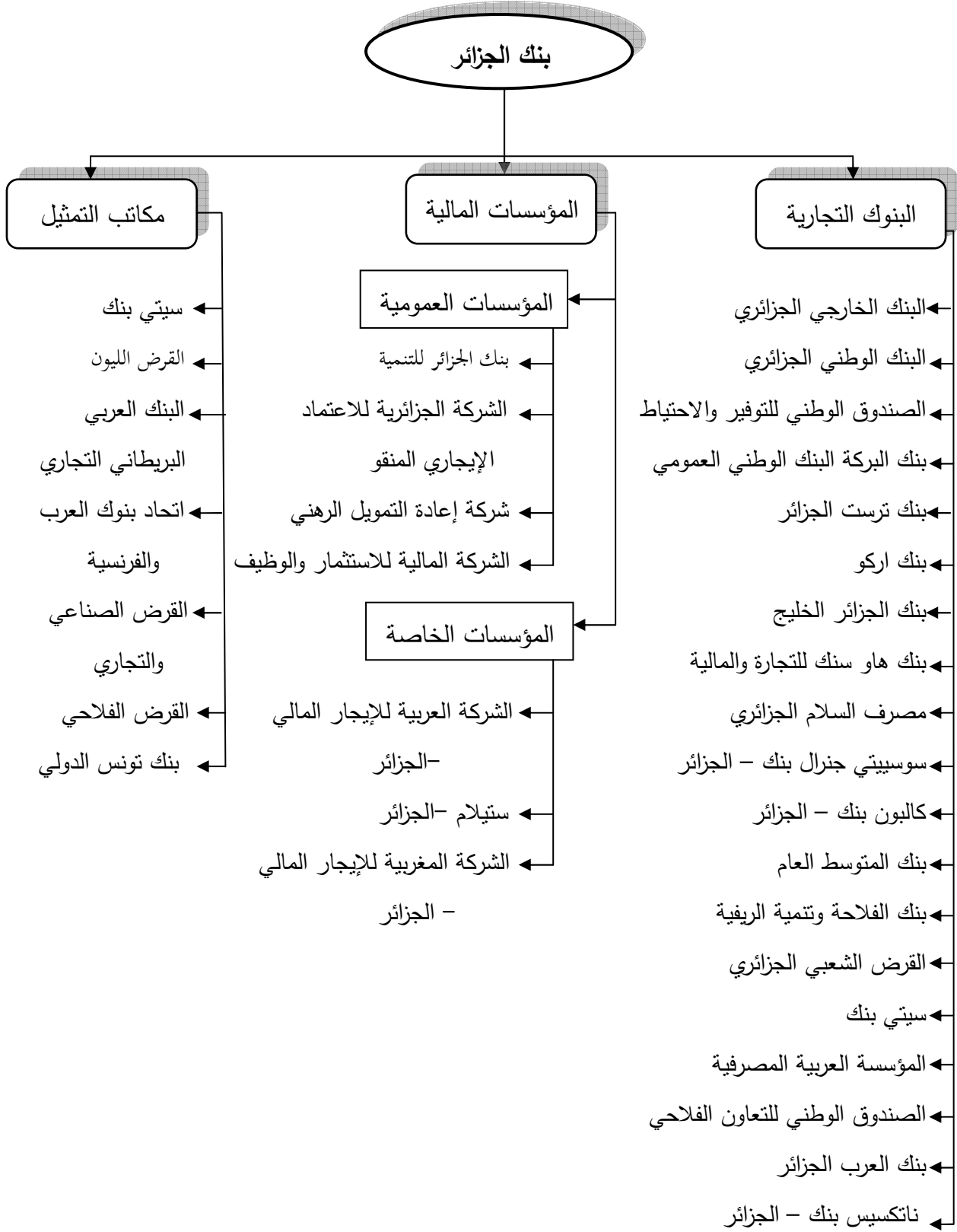
اللجنة المصرفية هو سوء التسيير. لذا سنقوم فيما يلي بتبيان مظاهر سوء التسيير بنوع من التفصيل:²

¹ وردة خزندار، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص، ص 170، 171

² مبارك بعلي حسني، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص، ص 82، 83

- عدم القدرة على التحكم في التكاليف وذلك من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة والتي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي للبنكيين كما كان عليه الحال بالنسبة لبنك الخليفة: تمويل الفرق الرياضية، تمويل الحفلات والمهرجانات... الخ؛
 - السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير وعدم التقيد بالمهنية والاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي؛
 - ضعف التحكم في تسيير السيولة ووجود فائض في السيولة بالنسبة لبنك الخليفة لدى البنك المركزي؛
 - عدم التنوع البنكيين في محفظة النشاط واحترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الإستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، وكذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق وهو ما يتنافى والسلامة المالية؛
 - صنفت الإدارة غير السليمة و ضعف التحكم في التسيير وفق معايير التسيير البنكي وعدم الالتزام بقواعد الحيطة والحذر من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشي بنك الجزائر واللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقا من عمليات التفتيش والمعاينة الميدانية التي أجريت على البنكين المعنيين، وتمثل في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية وعدم الشفافية في المعلومات وعدم احترام مؤشرات التسيير المالي، وكذلك عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص القانون.
- فبعد إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري وما ترتب عن ذلك من خسائر تحملتها خزينة الدولة، كان هذا سببا رئيسيا في قيام السلطات النقدية الجزائرية في إعادة النظر في التشريع المصرفي من خلال إدخال آليات جديدة تساهم في ضبط نشاط البنوك وعدم تكرار حالات التعثر المالي للبنوك، وهذا ما تجسد من خلال صدور الأمر 11-03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003، والذي تطرقنا إليه في المطلب الأول.
- ثالثا: هيكل النظام المصرفي الجزائري في المرحلة الحالية:** لقد سمح قانون النقد والقرض 90-10 بإعادة تشكيل وهيكل النظام المصرفي الجزائري في شكله الحالي، فقد أتاح للبنوك والمؤسسات الخاصة والأجنبية مزاولة أنشطتها في الجزائر. والشكل الموالي يبين الهيكل الحالي (نهاية 2015) للنظام المصرفي الجزائري، والمكون من بنك الجزائر، البنوك التجارية، المؤسسات المالية وكذا مكاتب التمثيل:

الشكل رقم (4-2): هيكل النظام المصرفي الجزائري في سنة 2015



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر www.bank-of-algeria

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات قياس التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

بعد التطرق في المبحث السابق إلى التطورات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض 90-10 والتي أظهرت حدوث تغييرات جذرية مست كل من النظام المالي والمصرفي الجزائري سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة وتحليل أهم المؤشرات (مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة) المعتمدة في قياس دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، وهي غالبا ما تقسم إلى نوعين من المؤشرات الأولى تعنى بدراسة قياس مدى تطور النظام المصرفي والثانية تختص بقياس مدى تطور السوق المالي ومن خلال هذين المؤشرين يمكننا تقييم علاقة تطور المالي بالوضع الاقتصادي في الجزائر، ومعرفة ما إذا كان حجم التطور المالي يؤثر عليه بالسلب أو الإيجاب.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات قياس تطور النظام المصرفي

تتبع أهمية النظام المصرفي في أي بلد من خلال الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد مثل تعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع ومنح القروض وتحويل المخاطر وتسهيل العمليات المالية. ومن أجل الحكم على مدى مساهمة تطور النظام المصرفي في تحقيق النمو المصرفي غالبا ما يتم استخدام المؤشرات التالية نسبة الكتلة النقدية، أشباه النقود، إجمالي الودائع، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص، نسبة القروض الموجهة للقطاع العام وإجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تركيز السوق المصرفي ونسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض. لذا سنقوم في هذا المطلب باستخدام هذه المؤشرات وإسقاطها على حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة (2000-2015).

أولا: مؤشر نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{M2}{PIB})$: يعبر مؤشر $(\frac{M2}{PIB})$ عن معامل سيولة الاقتصاد، وهو مؤشر للتطور النقدي والمالي في ظل مستوى معين، حيث عندما يكون هذا المؤشر مرتفع جدا يدل على وجود سيولة عالية، أي بمعنى أن الأفراد والمؤسسات يحوزون على حجم كبير من النقود يمكن أن تترجم في طلب الاستهلاك، وبالتالي ضغوط تضخمية إذا لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لتلبية ذلك، وبالمقابل ذلك لما يكون هناك نقص في سيولة الاقتصاد فان هذا مؤشر $(\frac{M2}{PIB})$ سيعرف إنخفاضا وسينعكس ذلك سلبا على القدرات التمويلية للمؤسسات وعلى حجم الاستهلاك الكلي وبالتالي مستويات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (4-1): تطور مؤشر $(\frac{M2}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الكتلة النقدية	PIB	%PIB	M2/PIB
2000	2022,5	4098,8	2.4	49,3 %
2001	2473,5	4260,8	2.1	58,1 %
2002	2901,5	4537,7	4.7	63,9 %
2003	3299,5	5264,2	6.9	62,6 %
2004	3644,3	6150,4	5.2	59,3 %
2005	4070,4	7563,6	5.1	53,8 %
2006	4933,7	8514,8	2.0	57,9 %
2007	5994,6	9408,3	3.0	63,7 %
2008	6955,9	11043,7	2.4	67,8 %
2009	7173,1	9968,0	2.4	72 %
2010	8280,7	11991,6	3.3	69,1 %
2011	9929,2	14588,5	2.9	68,1 %
2012	11015,1	16208,7	3.4	68 %
2013	11941,5	16650,2	2.8	71,7 %
2014	13686,7	17242,5	3.8	79,4 %
2015	13704,5	16591,9	3.9	82,6 %

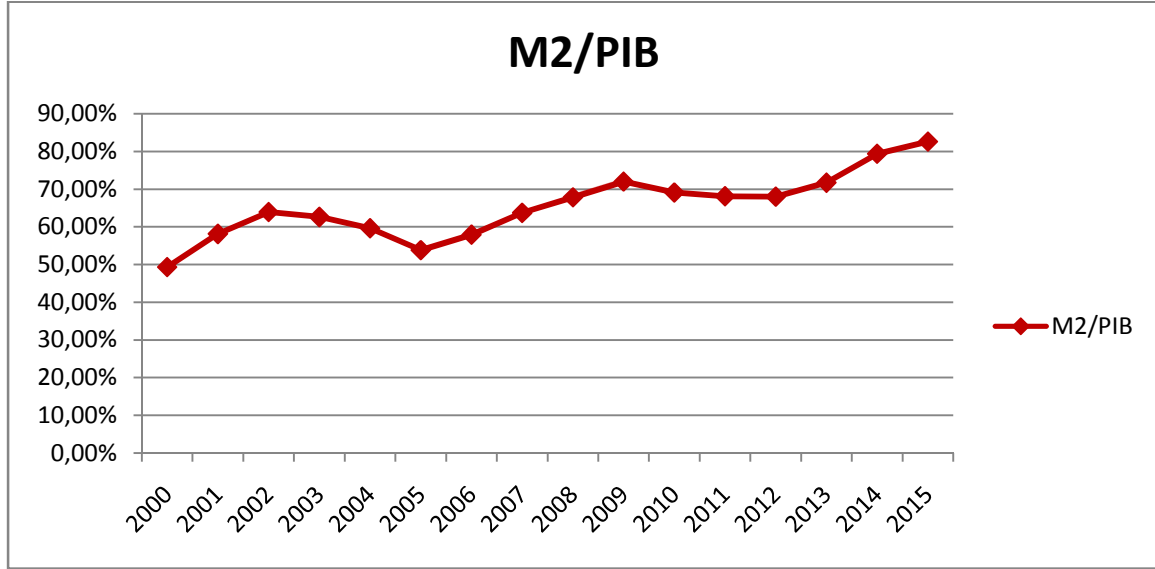
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه بحلول سنة 2001 بدأت معدلات السيولة $(\frac{M2}{PIB})$ بارتفاع، حيث قدر معدلها في المتوسط بـ 65.46% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)، وهذا ما يدل على استمرار الإنتاج النقدي في أغلب السنوات، كما سجل هذا المؤشر $(\frac{M2}{PIB})$ أعلى نسبة له في حدود 82.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، بعدما أن كانت نسبته في حدود 49.3% سنة 2000، وهذا ما يعكس مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على خدمات الوساطة المالية في ظل غياب سوق مالي نشط.

فيما يخص تطور الكتلة النقدية (M2) فقد عرفت نمو متسارع خلال فترة (2000-2005)، حيث قدر مبلغها بـ 2022.5 مليار دينار جزائري فقط سنة 2000، لتصل إلى 4070.4 مليار دينار جزائري سنة 2005، وهذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له حوالي 520 مليار دينار

جزائري لمدة 3 سنوات، حيث تم فيه ضخ كتلة نقدية هائلة في الاقتصاد، إضافة إلى تضاعف الإنفاق الحكومي الذي نتج عن تحسن عائدات الدولة بسبب تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الشكل رقم (3-4): تطور مؤشر $(\frac{M2}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن هذا المؤشر عرف ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2005، ليصل إلى نسبة 82.6% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015، وبذلك هذا على وجود توسع نقدي وتمويل تضخمي للاستثمارات، كما أن انخفاض قيمته في سنة 2000 و 2001 مرده هو ارتفاع نسبة الكتلة النقدية خارج الدائرة النقدية، وعليه يمكن القول أنه وعلى الرغم من ارتفاع هذا المؤشر في الجزائر لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، وتطور السوق الموازي من جهة أخرى الذي تتداول فيه الكتلة النقدية.

ثانيا: مؤشر نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{QM}{PIB})$: يستعمل هذا المؤشر من أجل قياس مدى قدرة الوساطة البنكية على جذب الودائع طويلة الأجل، أي تعبئة الادخار النقدي وبالتالي منح قروض طويلة الأجل.

الجدول رقم (2-4): تطور مؤشر $(\frac{QM}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	أشباه النقود (QM)	PIB	%PIB	QM/PIB
2000	974,3	4098,8	2.4	23,8 %
2001	1235	4260,8	2.1	29 %
2002	1485,2	4537,7	4.7	32,7 %

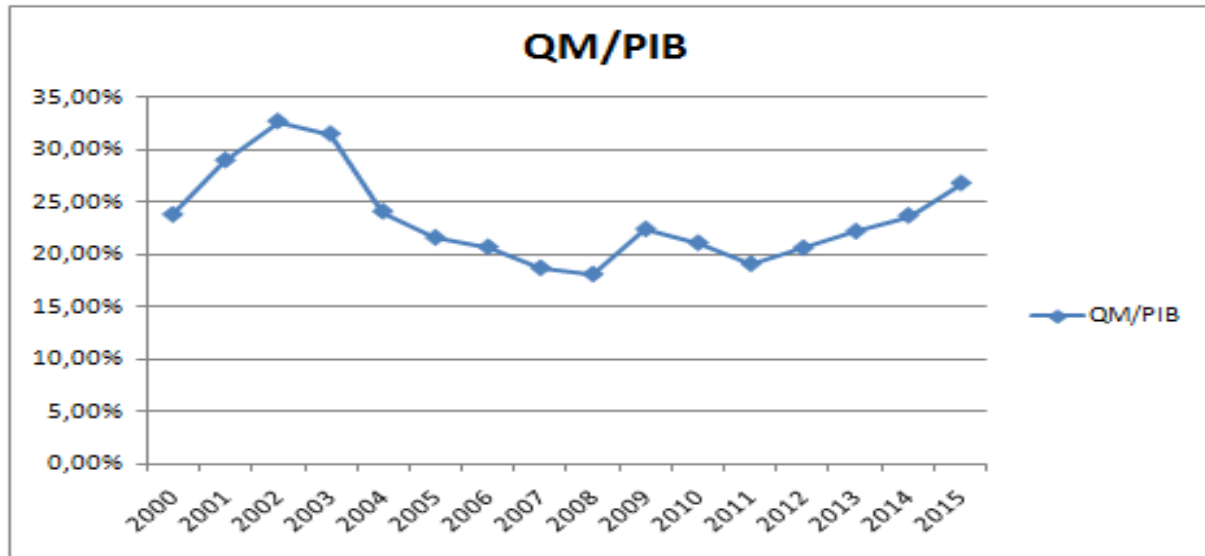
الفصل الرابع: التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

31,5 %	6.9	5264,2	1656,0	2003
24,1 %	5.2	6150,4	1478,7	2004
21,6 %	5.1	7563,6	1632,9	2005
20,7 %	2.0	8514,8	1766,1	2006
18,7 %	3.0	9408,3	1761,0	2007
18,1 %	2.4	11043,7	1991,0	2008
22,4 %	2.4	9968,0	2228,9	2009
21,1 %	3.3	11991,6	2524,3	2010
19,1 %	2.9	14588,5	2787,5	2011
20,6 %	3.4	16208,7	3333,6	2012
22,2 %	2.8	16650,2	3691,7	2013
23,7 %	3.8	17242,5	4083,7	2014
26,8 %	3.9	16591,9	4443,3	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

يبين الجدول أعلاه مكانة الودائع لأجل (أشياء النقود) وحجمها في الاقتصاد، إذ نلاحظ أن مؤشر $(\frac{QM}{PIB})$ شهد تدبدا خلال الفترة (2015-2000)، حيث سجل في سنة 2015 نسبة 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي في المقابل نجد أعلى قيمة له سجلت في سنة 2002 في حدود 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر $(\frac{QM}{PIB})$ خلال الفترة (2015-2000) بتفصيل أكثر.

الشكل رقم (4-4): تطور مؤشر $(\frac{QM}{PIB})$ خلال الفترة (2015-2000)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

يبين الشكل السابق أن مؤشر $(\frac{QM}{PIB})$ سجل تراجع مستمر منذ بداية سنة 2003، ليستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2015 ليصل إلى حدود 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان يقدر بـ 31.5% في سنة 2003، ويمكن تفسير ذلك التراجع بإفلاس كل من بنك الخليفة، البنك التجاري والصناعي وتحويل هيكل ودائع المؤسسات البترولية من ودائع الأجل إلى ودائع تحت الطلب، بالإضافة اتجاه العائلات إلى المدخرات العينية وخاصة العقارات، وأيضا قلة الثقافة المصرفية وبالتالي زيادة التسرب النقدي وعدم التعامل مع القطاع المصرفي، وفي المقابل ذلك نلاحظ أن هذا المؤشر سجل تحسن طفيف في سنة 2009 ليصل إلى نسبة 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان قدر بـ 18.7% سنة 2008، ويرجع هذا التحسن إلى رفع معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة واستقرار سعر الصرف الدينار، مما سمح للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية، وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف.

ثالثا: إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{TD}{PIB})$: يستخدم مقياس نسبة التزامات ودائع النظام المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس نوعي للتطور المالي، ويتم استبعاد العملة المتداولة على اعتبار أن الأصول الشبه سائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وأي ارتفاع في هذا المؤشر أي ارتفاع نسبة الودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسيره على أنه يعني تحسنا في الودائع المصرفية بالبنوك التجارية وغيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3-4): إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{TD}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي الودائع بالبنوك التجارية	PIB	TD/PIB
2000	1441,8	4098,8	35,2%
2001	1789,9	4260,8	42%
2002	2127,3	4537,7	46,9%
2003	2443,4	5264,2	46,4%
2004	2705,3	6150,4	44%
2005	2960,5	7563,6	39,1%
2006	3516,5	8514,8	41,3%
2007	4517,3	9408,3	48%
2008	5161,8	11043,7	46,7%

51,6%	9968,0	5146,4	2009
48,5%	11991,6	5819,1	2010
46,2%	14588,5	6733,0	2011
44,7%	16208,7	7238,0	2012
46,8%	16650,2	7787,4	2013
52,9%	17242,5	9117,5	2014
55,5%	16591,9	9200,7	2015

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

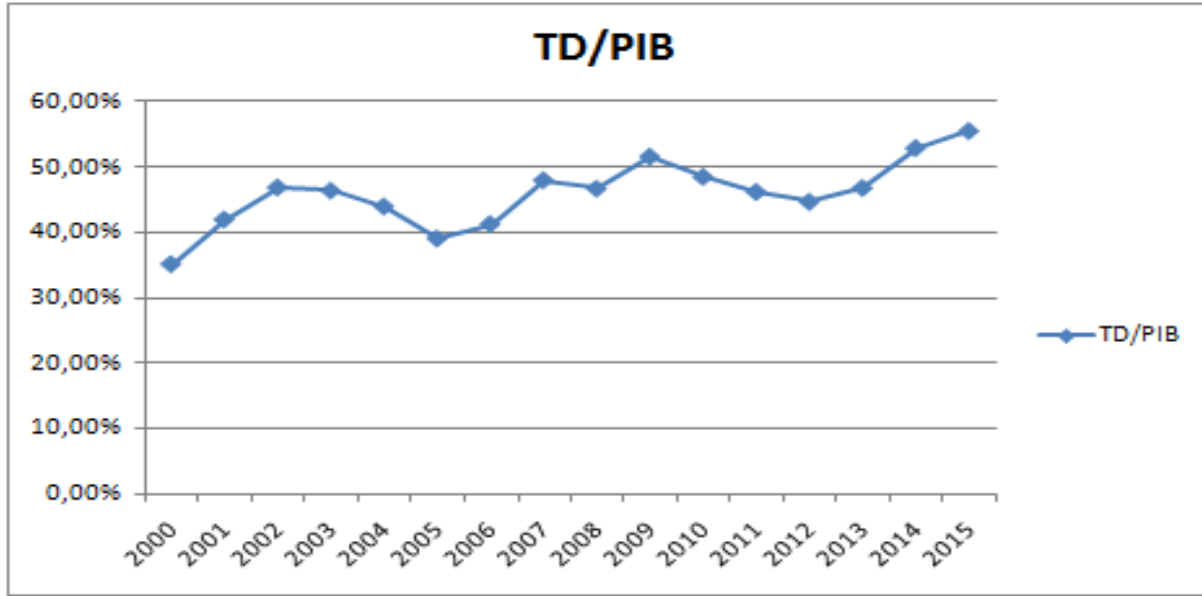
من خلال الجدول رقم (4-3) نلاحظ أن نسبة الموجودات المصرفية المتمثلة في الودائع باختلاف أنواعها تمثل تقريبا 50% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل ضعيف مقارنة بباقي الدول العربية، علما أن متوسط هذه النسبة في الدول العربية بلغت نسبة 82.8% حيث سجلت أعلى نسبة له في لبنان بـ388% والأردن بـ142.3% والإمارات بـ116% وسجلت أدنى نسبة له بالسودان بـ7.3%¹.

كما نلاحظ أن مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي شهد نمو معتبرا خلال سنوات الدراسة (2000-2015)، وبالرغم من ذلك تظل هذه النسب ضعيفة نسبيا حيث سجل معدل نمو يقدر بـ18.30% في سنة 2001 و5.67% سنة 2015 وهو معدل ضعيف يعكس ضعف البنوك المحلية في استقطاب المدخرات العائلية ومدخرات قطاع الأعمال، مما يعني وجود أثر غير ايجابي لسياسة التحرير المالي على الزيادة في التعامل المصرفي ونجاح المصارف في اجتذاب الودائع وتقديم الخدمات المالية للقطاع العائلي في شكل مدخرات وخدمات، بمعنى أن هذه الأخيرة لم تستغل كما ينبغي في جلب وزيادة حجم الودائع المصرفية في البنوك التجارية.

وفيما يخص حجم الموارد المجمعّة فقد عرفت تطورا معتبرا في سنة 2015 حيث قدرت بـ9200.7 مليار دينار جزائري مقابل 1441.8 مليار دينار جزائري في سنة 2000. والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

¹ تقرير بنك الجزائر، التقييم الاقتصادي والمالي، 2015.

الشكل رقم (4-5): إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه حدوث تطور في إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، انطلاقا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015، حيث بلغ هذا المؤشر نسبة 55.5% في نهاية سنة 2015 وهو أقصى حد بلغته هذه النسبة ($\frac{TD}{PIB}$) وهذا راجع لعوامل خارجية تتمثل في ارتفاع أسعار المحروقات خلال الفترة (2014-2000).

رابعا: مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي ($\frac{CS}{PIB}$): يبين الجدول التالي تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بين سنتي 2000 و 2015.

الجدول رقم (4-4): تطور المؤشر ($\frac{CSP}{PIB}$) خلال الفترة (2015-2000)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص	%PIB	PIB	CSP/PIB
2000	291,7	2.4	4098,8	7,1 %
2001	337,9	2.1	4260,8	8 %
2002	551,0	4.7	4537,7	12,1 %
2003	588,5	6.9	5264,2	11,8 %
2004	675,4	5.2	6150,4	11 %
2005	897,3	5.1	7563,6	11,9 %
2006	1057,0	2.0	8514,8	12,4 %

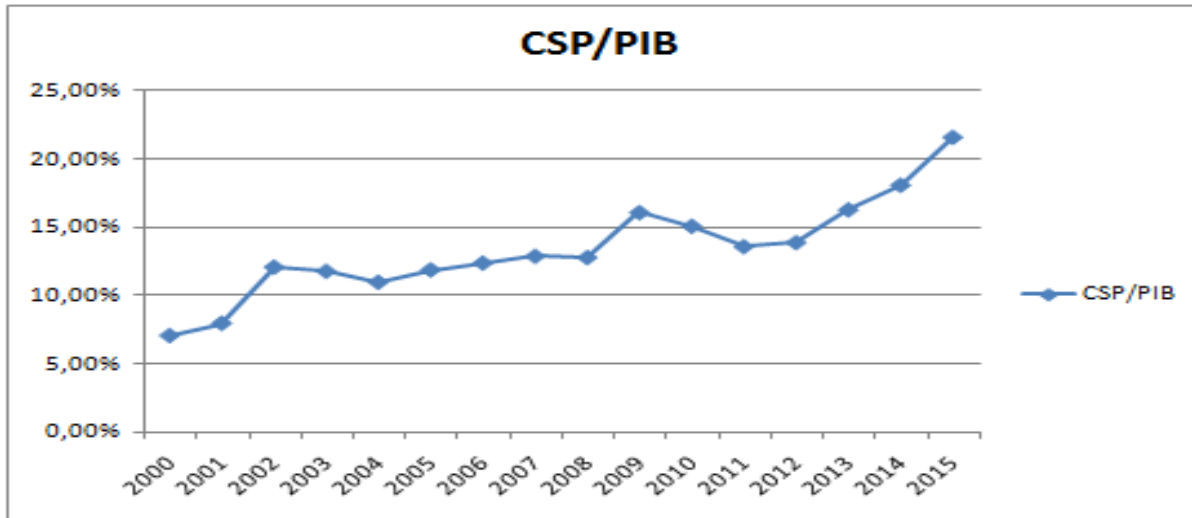
الفصل الرابع: التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

12,9 %	9408,3	3.0	1216,0	2007
12,8 %	11043,7	2.4	1413,3	2008
16,1 %	9968,0	2.4	1600,6	2009
15,1 %	11991,6	3.3	1806,7	2010
13,6 %	14588,5	2.9	1984,2	2011
13,9 %	16208,7	3.4	2246,9	2012
16,3 %	16650,2	2.8	2722,0	2013
18,1 %	17242,5	3.8	3121,7	2014
21,6 %	16591,9	3.9	3588,3	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي عرفت ارتفاع طفيف خلال فترة الدراسة، ولقد بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2015 حيث قدرت بـ 21.6% من الناتج المحلي الإجمالي. والشكل التالي يترجم لنا معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (4-6): تطور مؤشر $(\frac{CSP}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

يبين الشكل أعلاه أن مؤشر القروض المقدمة للقطاع الخاص سجل تحسنا ابتداء من سنة 2001، بمعدلات تجاوزت 11% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في السنتين الأخيرتين 2014 و 2015، فإن هذا المؤشر واصل تحسنه، حيث سجل نسباً تقدر بـ 18.1% و 21.6% على التوالي، ويرجع السبب إلى ارتفاع عدد وكالات البنوك الخاصة على مستوى التراب الجزائري خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من التطور المستمر الذي شهده هذا المؤشر $(\frac{CSP}{PIB})$ ، ألا أنه يبقى دون المستوى المطلوب إذ بلغ في المتوسط خلال الفترة (2000-2015) نسبة تقدر بـ 13.42%، وهذا يعكس محدودية النظام البنكي في توجيه القروض نحو

القطاع الخاص، وعدم قيامه بتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل، نظرا لاهتمامه بتمويل نشاط الاستيراد واقتصار نشاطه على فتح الاعتمادات المستندية، وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

خامسا: مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع العام إلى الناتج المحلي ($\frac{CSPUP}{PIB}$): وسنعمل على توضيح تطور حجم القروض الموجه للقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2015) من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (4-5): تطور مؤشر ($\frac{CSPUP}{PIB}$) خلال الفترة (2000-2015)

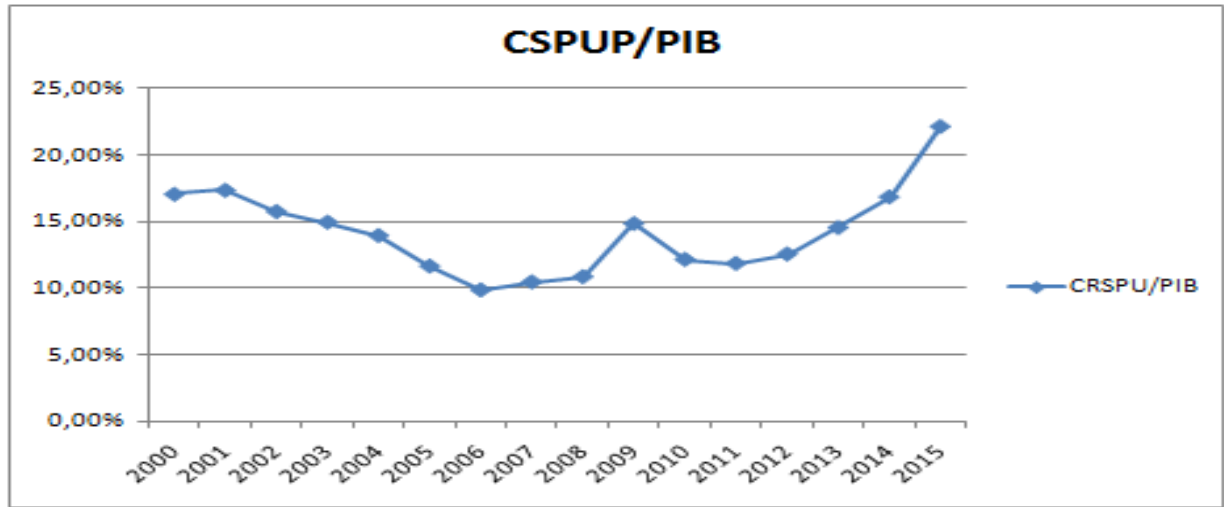
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	حجم القروض الممنوحة للقطاع العام	CSPUP/PIB
2000	701,8	17,1%
2001	740,3	17,4%
2002	715,5	15,8%
2003	791,4	15%
2004	859,3	14%
2005	882,4	11,7%
2006	847,0	9,9%
2007	988,9	10,5%
2008	1201,9	10,9%
2009	1485,1	14,9%
2010	1460,6	12,2%
2011	1741,6	11,9%
2012	2040,3	12,6%
2013	2434,3	14,6%
2014	3382,3	16,9%
2015	3688,2	22,2%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة (2000-2015) عرفت القروض الموجهة للقطاع العام زيادة معتبرة، حيث بلغت نسبتها في سنة 2000، 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى قيمة لها في سنة 2015 حيث أصبحت تقدر بـ 22.2%، والشكل التالي يوضح تطور هذا المؤشر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (4-7): تطور مؤشر $\left(\frac{CSPUP}{PIB}\right)$ خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

يوضح الشكل أعلاه نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام إلى الناتج المحلي، حيث اتسم هذا المؤشر بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2000-2015)، ليسجل أعلى نسبة له سنة 2015 وقدرت بـ 22.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما أن سجل انخفاضا في سنة 2010 في حدود 12.2%، ويرجع السبب إلى إصدار قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث تم إلغاء قروض الاستهلاك وتم إلزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقرض السندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، وعلى الرغم من هذا فإن القطاع العام ما زال يستحوذ على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا ما يدل على استمرارية تعاضم دوره في الاقتصاد الجزائري، ون ثم فإن البنوك الجزائرية في علاقتها مع القطاع العام لم تكن تراعي في منحها القروض حسن الأداء ولا كفاءة المشروعات الممولة، بل اقتصر دورها في ضمان تمويل المؤسسات العمومية من أجل ضمان استمرارية هذه الأخيرة.

سادسا: نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض $\left(\frac{CRSPRI}{TC}\right)$: يفيد هذا المؤشر في معرفة نصيب القطاع الخاص من الاقتراض إلى إجمالي القروض في الاقتصاد، حيث أن الأنظمة المالية التي تخصص جزءا أكبر من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة من اختيار المشاريع الاستثمارية وتجميع المخاطر وتعبئة المدخرات على نحو أكثر من الأنظمة المالية التي توجه أساسا الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة، والزيادة في هذا المؤشر دليل على تحقيق النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (4-6): نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض ($\frac{CSP}{TC}$)

الوحدة: مليار دينار جزائري

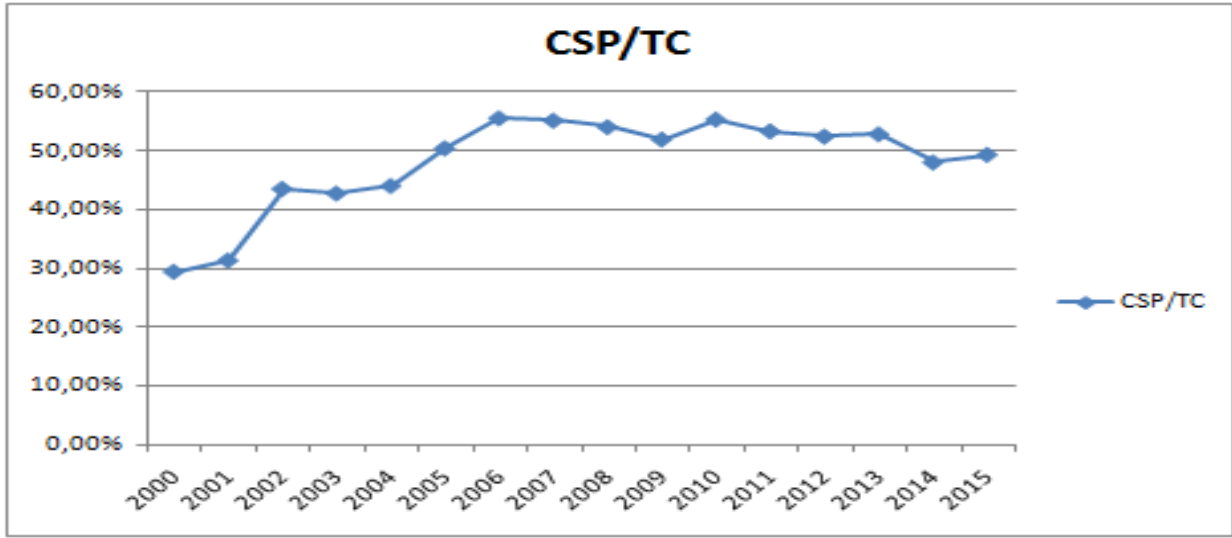
السنوات	حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص	إجمالي القروض	CSP/TC
2000	291,7	993,5	29,4 %
2001	337,9	1078,2	31,3 %
2002	551,0	1266,5	43,5 %
2003	588,5	1379,9	42,7 %
2004	675,4	1534,7	44,0 %
2005	897,3	1779,7	50,4 %
2006	1057,0	1904	55,5 %
2007	1216,0	2204,9	55,1 %
2008	1413,3	2615,2	54,0 %
2009	1600,6	3085,7	51,9 %
2010	1806,7	3267,3	55,3 %
2011	1984,2	3725,8	53,3 %
2012	2246,9	4287,2	52,4 %
2013	2722,0	5156,3	52,8 %
2014	3121,7	6504	48,0 %
2015	3588,3	7276,5	49,3 %

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

والشكل التالي يترجم معطيات الجدول رقم (4-6) المتمثلة في تطور نسبة القروض الموجهة إلى

القطاع الخاص إلى إجمالي القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) في شكل منحنى بياني.

الشكل رقم (4-8): نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)م



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الشكل أعلاه والجدول رقم (4-6) نلاحظ أن مؤشر نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض سجل مستويات منخفضة خلال سنوات الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015، حيث لم يتعدى 55.5% من إجمالي القروض في أعلى مستوى له والذي سجل في نهاية سنة 2006، وهذا بسبب هيمنة مؤسسات القطاع العام على جميع أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك مؤسسات القطاع المالي لاسيما المصارف، بالإضافة إلى الأثر الغير واضح لسياسة التحرير المالي على ارتفاع الائتمان الموجه للقطاع الخاص.

كما نلاحظ وجود زيادة طفيفة في نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي القروض من طرف المصارف الخاصة في نهاية 2015 والمقدرة بـ 49.3% مقابل 48% في 2014م و 52.8% في سنة 2013، إذن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من إجمالي القروض، فهي لا تتجاوز في المتوسط نسبة 48.06% من إجمالي القروض، وتدل هذه النسبة على ضعف التزام البنوك في تمويل القطاع الخاص، بالإضافة إلى وجود نظام مصرفي غير متطور مما ينعكس بالسلب على النمو الاقتصادي.

سابعا: **تركز السوق المصرفي:** مؤشر تركيز السوق المصرفي يعبر عن مدى سيطرة عدد قليل من البنوك على المصارف، وارتفاع قيمة هذا المؤشر يفسر بضعف درجة المنافسة بين البنوك وهو ما يعني انخفاض

مستوى الكفاءة التشغيلية والتخصيصية للمصارف، لذلك سنقوم فيما يلي بتحليل كل من هيكل الودائع والقروض في البنوك الجزائرية من أجل تحديد درجة تركيز السوق المصرفي في الجزائر.

1) هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2015): لقد عرفت الودائع المصرفية المجمعة لدى البنوك نموا معتبرا خلال الفترة (2000-2015)، والجدول التالي يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية، وحصّة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الجدول رقم (4-7): هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الودائع الجارية	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	ودائع الأجل	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	الحجم الإجمالي للموارد	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2000	467,5	438,2	29,2	974,3	928,4	45,882	1441,8	94,8%	5,2%
2001	554,9	499,1	55,7	1235,0	1152,0	82,994	1789,9	92,2%	7,8%
2002	642,1	548,1	94,0	1485,1	1312,9	172,229	2127,3	87,5%	12,5%
2003	718,9	648,7	70,1	1724,0	1656,5	67,4	2443,4	94,4%	5,6%
2004	1127,9	1019,9	108,2	1577,4	1509,5	67,9	2705,3	93,5%	6,5%
2005	1224,4	1108,3	116,1	1632,9	1575,3	57,6	2960,5	93,3%	6,7%
2006	1750,4	1597,5	152,9	1649,8	1584,5	65,3	3516,5	92,9%	7,7%
2007	2560,8	2369,7	191,1	1761,0	1671,5	89,5	4517,3	93,1%	6,9%
2008	2946,9	2705,1	241,8	1991,0	1870,3	120,7	5161,8	92,2%	7,8%
2009	2502,9	2241,9	261,0	2228,9	2079,0	149,9	5146,4	90%	10%
2010	2870,7	2569,5	301,2	2524,3	2333,5	190,8	5819,1	89,8%	10,2%
2011	3495,8	3095,8	400,0	2787,5	2552,3	235,2	6733,0	89,1%	10,9%
2012	3356,4	2823,3	533,1	3333,6	3053,6	280,0	7238,0	87,1%	12,9%
2013	3537,5	2942,2	595,3	3691,7	3380,4	311,3	7787,4	86,6%	13,4%
2014	4434,8	3712,1	722,7	4083,7	3793,6	290,1	9117,5	87,7%	12,3%
2015	3891,7	3297,7	594,0	4443,3	4075,7	367,6	9200,7	88,3%	11,7%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

يظهر الجدول السابق تطور هيكل الودائع لدى البنوك الجزائرية، فقد سجلت ارتفاعا معتبرا خلال الفترة (2000-2015) حيث بلغت قيمة الودائع في سنة 2000 1441.8 مليار دينار جزائري، لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2015 والمقدرة بـ 9200.7 مليار دينار جزائري، وذلك برغم من انخفاضها سنة 2009 حيث

بلغت 5146.4 مليار دينار جزائري، بعدما أن كانت تقدر في سنة 2008 بـ 5161.8 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى انخفاض في مدا خيل المحروقات بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

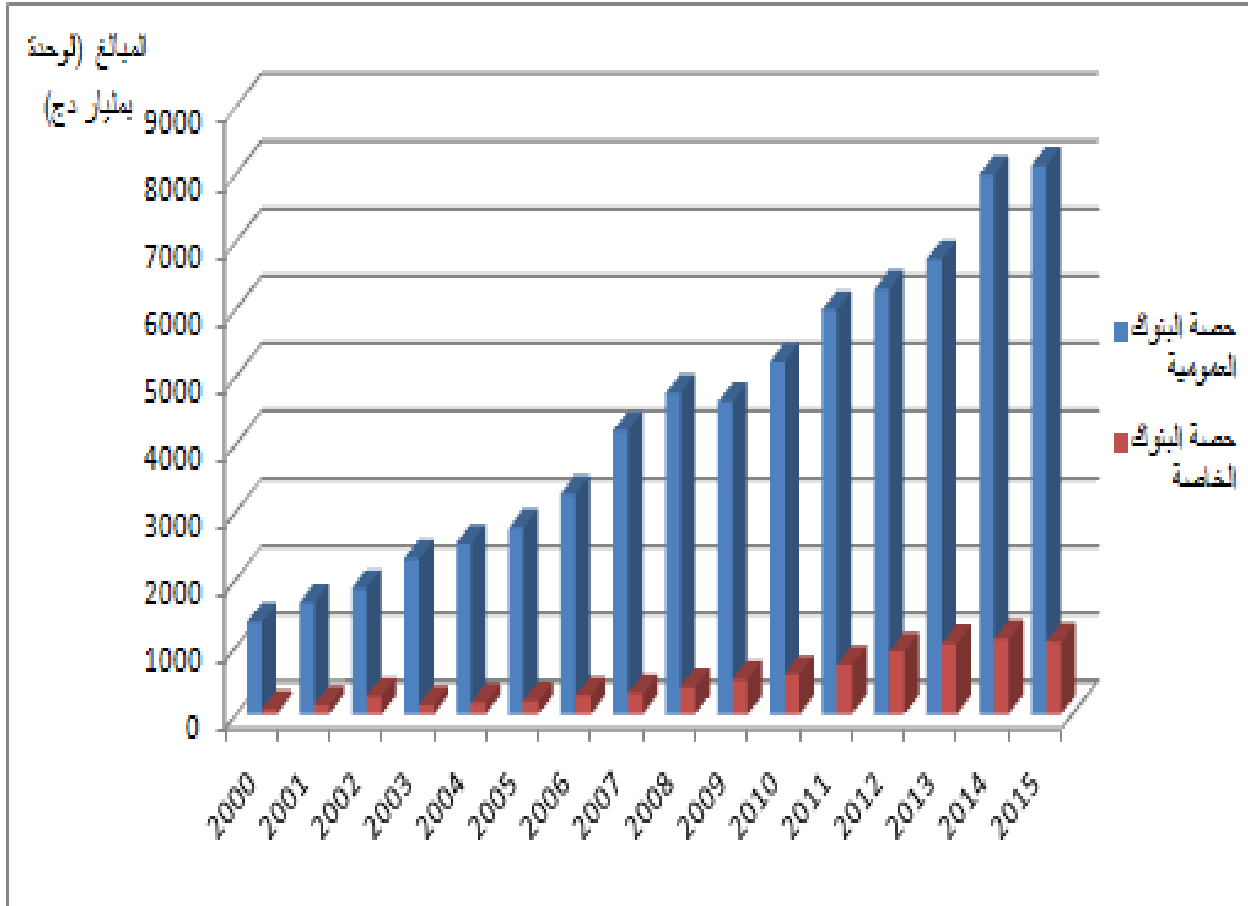
ويتبين لنا من الجدول أيضا أن الودائع لأجل شكلت الجزء الأهم من مجموع الودائع البنكية، انطلاقا من سنتي 2000 و 2003، اللتان مثلت الودائع لأجل أكثر من 70% من إجمالي الودائع المصرفية، وهذا ما يسمح للبنوك في التوسع في منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل، في حين أخذت الودائع الجارية النصيب الأكبر من إجمالي الودائع ابتداء من سنة 2006، بنسب تراوحت بين 50.19%، و 59.68% باستثناء سنة 2015 التي كان نصيب الودائع الآجلة أكبر بفارق صغير عن الودائع الجارية حيث قدرت نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع بـ 48.29%.

كما نلاحظ من الجدول أيضا أن نسبة الودائع لدى المصارف الخاصة في تصاعد مستمر منذ سنة 2000، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2013 بـ 13.4%، بعد ما سجلت تراجع كبير في سنة 2003 لتصل إلى حدود 5.6% بعدما كانت تقدر بـ 12.5% في سنة 2002، وكان ذلك نتيجة أزمة البنوك الخاصة سنة 2003، لترتفع من جديد في سنة 2004، وهذا ما يعكس ثقة المودعين في المصارف الخاصة بعد إجراء السلامة المصرفية التي اعتمدها السلطات النقدية الجزائرية بتبني مقررات لجنة بازل، وفي المقابل نلاحظ أن حصة البنوك العمومية في تراجع مستمر خلال الفترة (2008-2015) بعدما أن سجلت أعلى نسبة لها سنة 2003 لتقدر بـ 94.4%، وهذا يعكس أن سياسة تعبئة الموارد في البنوك الجزائرية تشوبها بعض النقائص، من بينها؛ غياب الإستراتيجية واضحة لتشجيع الادخار لاسيما الادخار العائلي، بالإضافة إلى افتقار المؤسسات البنكية إلى موارد مستقرة ومحددة الآجال نظرا لتأثرها بالعوائد المحروقات، ومحدودية دخل الفرد الجزائري.

ولكن بالرغم من الارتفاع المستمر في حصة البنوك الخاصة من مجموع الودائع المصرفية خلال فترة الدراسة نجد أن البنوك العمومية لا تزال تهيمن بـ 90% على حجم الودائع المصرفية داخل القطاع المصرفي، والشكل الموالي يوضح تطور حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي الودائع المصرفية.

الشكل رقم (4-9): حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من الودائع المصرفية خلال الفترة

(2015-2000)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من الشكل رقم (4-7) أن البنوك العمومية تسيطر في المتوسط على الودائع المصرفية بنسبة 90.78% خلال الفترة (2015-2000) في مقابل 9.25% للبنوك الخاصة، ويرجع ذلك إلى هيمنة قطاع المحروقات الممثل بالعديد من المؤسسات العمومية، إضافة إلى أزمة البنوك الخاصة والتي هزت الثقة في هذا النوع من البنوك مما يؤثر سلبا على حجم الإيداع من الجمهور في البنوك الخاصة، إضافة إلى أن القطاع الخاص (البنوك الخاصة) حديثة العهد في السوق المصرفي.

(2) هيكل القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2015-2000): إن هيكل القروض في البنوك يعتبر من المقاييس الرئيسية التي تستخدم في قياس درجة تركيز السوق المصرفية، لذا سنقوم باستخدام هذا المقياس من أجل دراسة مدى تركيز السوق المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2015.

الجدول رقم (4-8): هيكل القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

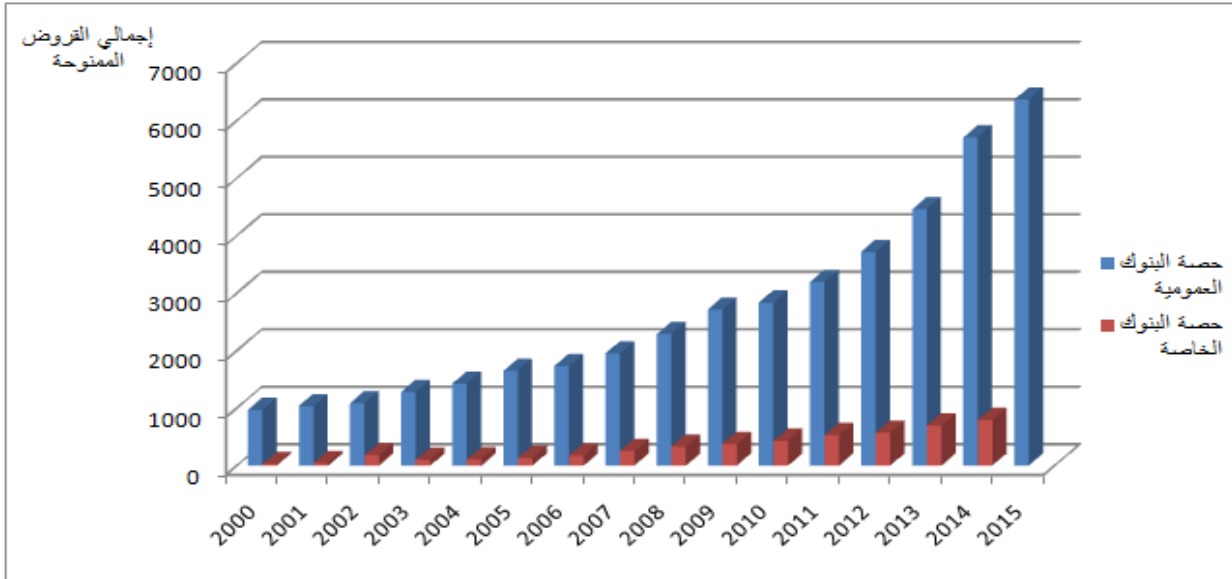
الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	قروض للقطاع العمومي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	قروض للقطاع الخاص	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	إجمالي القروض الممنوحة	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2000	701,8	291,2	0,0	291,7	264,8	26,3	993,5	97,3%	2,7%
2001	740,3	735,0	4,9	337,9	297,9	39,6	1078,2	95,9%	4,1%
2002	715,5	715,5	0,0	551,0	368,9	181,1	1266,5	85,7%	14,3%
2003	791,4	791,2	0,1	588,5	487,7	100,8	1379,9	92,7%	7,3%
2004	859,4	856,9	2,4	675,4	568,6	106,8	1534,7	92,9%	7,1%
2005	882,4	881,6	0,8	897,3	765,3	132	1779,7	92,6%	7,4%
2006	848,4	847,3	1,1	1057,0	879,2	177,8	1904	90,6%	9,1%
2007	988,9	987,3	1,6	1216,0	964,0	252	2204,9	88,5%	11,5%
2008	1201,9	1200	1,9	1413,3	1086,7	326,6	2615,2	87,5%	12,5%
2009	1485,1	1484,1	0,1	1600,6	1227,1	373,5	3085,7	87,9%	12,1%
2010	1460,6	1461,5	0,1	1806,7	1374,5	432,2	3267,3	86,8%	13,2%
2011	1741,6	1741,6	0,0	1984,2	1451,7	532,5	3725,8	85,8%	14,2%
2012	2040,3	2040,3	0,0	2246,9	1675,4	569,5	4287,2	86,7%	13,3%
2013	2434,3	2434,3	0,0	2722,0	2023,2	697,0	5156,3	86,5%	13,5%
2014	3382,3	3373,4	9,5	3121,7	2338,7	781,3	6504	87,8%	12,2%
2015	3688,2	3679,5	9,5	3588,3	2687,1	899,5	7276,5	87,5%	12,5%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

والشكل التالي يترجم معطيات الجدول أعلاه والمتمثلة في تطور إجمالي القروض الممنوحة من طرف النظام المصرفي وحصة البنوك العمومية والخاصة منها في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) في شكل منحى أعمدة بيانية.

الشكل رقم (4-10): حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي القروض خلال الفترة (2015-2000)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

يعكس الجدول رقم (4-8) والشكل أعلاه تطور حجم القروض الموزعة للاقتصاد فقد عرفت هي الأخرى تطورا، حيث نلاحظ أن حصة البنوك العمومية من إجمالي القروض الممنوحة شهدت انخفاضا متتاليا من سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث كانت 97.3% سنة 2000، لتصبح 87.5% سنة 2008، بينما وفي آخر سنة 2009 سجلت زيادة ضئيلة قدرة بـ 0.4% لتصبح 87.9%، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فنلاحظ ازدياد تدريجي لحصتها من إجمالي القروض الممنوحة، حيث ازدادت من 2.7% سنة 2000، لتصبح 12.5% سنة 2008، لتشهد في السنوات الأخرى الموالية تذبذب طفيف بين الارتفاع والانخفاض فبلغت 14.2% سنة 2011، وبعدها سجلت تراجع بسيط في نهاية 2015 حيث قدرت بـ 12.5% مقابل 12.2% في سنة 2014 و 13.5% في 2013، وهي تخص القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة لتمويل الشركات الخاصة والأسر التي يبقى ادخارها المالي المجمع في ارتفاع مستمر.

كما أن تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية، عرفت زيادة معتبرة خلال الفترة (2015-2000) حيث بعدما كانت 993.5 مليار دينار في سنة 2000 أصبحت 7276.5 مليار دينار جزائري في سنة 2015، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة البنوك الخاصة من 2.7% سنة 2000 إلى 12.5% سنة 2015 إلا أن البنوك العمومية ظلت مسيطرة على عملية تقديم القروض إلى الاقتصاد والتي قدرت بـ 87.5% سنة 2015، وهذا دليل على غياب المنافسة التي من المفروض أن تركزها عملية التحرير المالي التي بدلتها الجزائر.

ثامنا: مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي ($\frac{TC}{PIB}$): يفيد هذا المؤشر في معرفة نصيب إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، لذا سنقوم باستخدام هذا المؤشر من أجل دراسة إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2015.

الجدول رقم (4-9): تطور المؤشر ($\frac{TC}{PIB}$) خلال الفترة (2000-2015)

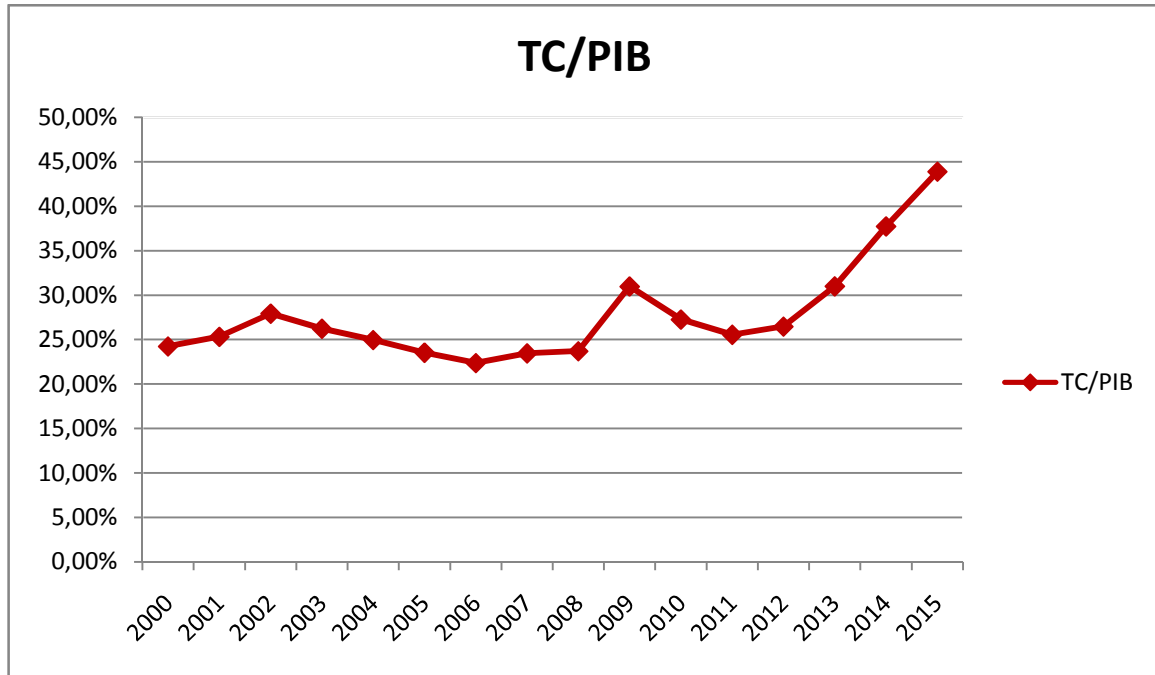
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي القروض	%PIB	PIB	TC/PIB
2000	993,5	2.4	4098,8	24,23%
2001	1078,2	2.1	4260,8	25,30%
2002	1266,5	4.7	4537,7	27,91%
2003	1379,9	6.9	5264,2	26,21%
2004	1534,7	5.2	6150,4	24,95%
2005	1779,7	5.1	7563,6	23,53%
2006	1904	2.0	8514,8	22,36%
2007	2204,9	3.0	9408,3	23,44%
2008	2615,2	2.4	11043,7	23,68%
2009	3085,7	2.4	9968,0	30,96%
2010	3267,3	3.3	11991,6	27,25%
2011	3725,8	2.9	14588,5	25,54%
2012	4287,2	3.4	16208,7	26,45%
2013	5156,3	2.8	16650,2	30,98%
2014	6504	3.8	17242,5	37,74%
2015	7276,5	3.9	16591,9	43,86%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات المذكورة أعلاه.

من أجل التعرف على إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي، نورد الشكل التالي الذي يترجم معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (4-11): تطور مؤشر $(\frac{TC}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2015)



نلاحظ من الشكل رقم (4-11) تطور إجمالي القروض الموزعة للاقتصاد إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد عرفت تطورا خلال الفترة (2000-2015)، حيث سجل هذا المؤشر $(\frac{TC}{PIB})$ خلال الفترة (2000-2008) تذبذب طفيف بين الارتفاع والانخفاض قدر بـ 24.23% إلى إجمالي الناتج المحلي سنة 2000، و 23.68% في سنة 2008، وذلك بسبب هيمنة مؤسسات القطاع العام على إجمالي القروض بالإضافة إلى أن البنوك الخاصة تعتبر حديثة العهد نسبيا، أما في بداية سنة 2009 فقد عرف مؤشر $(\frac{TC}{PIB})$ تطورا مستمرا إلى غاية سنة 2015، ليصل أعلى نسبة له في سنة 2015 بـ 43.68%، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الأوضاع المالية للدولة خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما سمح للجهاز المصرفي القيام بالتوجيه القدر الكبير من المواد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القرض البنكي.

وبالتالي يمكن القول أن مؤشر إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يعكس حقيقة مستوى التطور المالي في الجزائر من خلال مساهمته الكبيرة في دعم الأنشطة الاقتصادية ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات قياس تطور السوق المالي

إن عملية دراسة السوق المالي في الجزائر تتطلب تحليل المؤشرات المستعملة في قياس تطور هذا السوق، وذلك من أجل الوقوف على واقع نشاطه ومدى تأديته لدوره كمصدر للتمويل، لذا سنقوم في هذا المطلب بدراسة ثلاث مؤشرات رئيسية تستخدم من أجل الحكم على مدى تطور السوق المالي الجزائري وهي معدل الرسملة، نسبة التداول، معدل الدوران.

أولاً: نسبة القيمة السوقية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل الرسملة): وتعكس هذه النسبة مدى قدرة السوق على تعبئة رؤوس الأموال التي توجه الاستثمار، والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في بورصة الجزائر.

الجدول رقم (4-10): تطور مؤشر معدل الرسملة السوقية في بورصة الجزائر (2000-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	رأسمال السوقية	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي	رأسمال السوقية / %PIB
2000	21.5	-	4098.8	0.52
2001	14.42	-32.83	4260.8	0.34
2002	10.99	-23.79	4537.7	0.24
2003	11.1	+01.00	5264.2	0.21
2004	10.1	-9.01	6150.4	0.16
2005	10.4	+2.97	7563.6	0.14
2006	6.71	-35.48	8514.8	0.08
2007	6.46	-3.72	9408.3	0.07
2008	6.5	+0.62	11043.7	0.06
2009	6.55	+0.77	9968.0	0.06
2010	7.9	+20.61	11991.6	0.07
2011	14.96	+89.37	14588.5	0.10
2012	13.03	-12.90	16208.7	0.08
2013	13.82	+6.06	16650.2	0.08
2014	14.79	+7.02	17242.5	0.09
2015	15.43	+4.33	16591.9	0.09

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقارير السنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة للسنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تذبذب في حجم رأسمال البورصة الذي يتجه بشكل كبير نحو الانخفاض بعد أن سجل حجم رأسمال السوق ارتفاعا سنة 2000 حيث قدر بمبلغ 21.5 مليار دينار جزائري وهذا راجع إلى إدراج أسهم فندق الأوراسي في البورصة، ثم بعد ذلك أخذ في التراجع إلى غاية سنة 2010، ليقدر بمبلغ 7.9 مليار دينار ويعود السبب إلى سحب سهم رياض سطيف من التعامل خلال سنة 2006 وإلى الجمود الذي ساد حصص التداول مما أدى إلى انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة.

كما يوضح الجدول أيضا مساهمة الرسملة السوقية في تحقيق الناتج المحلي تعد ضئيلة جدا حيث بلغت هذه النسبة 0.52% سنة 2000، ثم أخذت في الانخفاض إلى أن وصلت 0.09% سنة 2015، مما يدل على أن دور بورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد يعتبر منعما (اقتصاد استدانة).

ثانيا: نسبة قيمة التداول الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة التداول): يعكس مؤشر حجم التداول الذي يساوي القيمة المتداولة على الناتج المحلي الإجمالي، اتجاه السيولة في السوق الجزائري والذي أصبح منعما في بورصة الجزائر مع تسجيل إقبال المستثمرين بشكل كبير على عملية البيع مما أدى إلى انخفاض متتالي في أسعار الأسهم المدرجة، على الرغم من تحقيق تلك الشركات للناتج المقبولة، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة حجم التداول في بورصة الجزائر.

الجدول رقم (4-11): تطور مؤشر حجم التداول في بورصة الجزائر (2000-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	قيمة التداول	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التداول %
2000	720.04	4098800	0.01756
2001	533.22	4260800	0.01251
2002	112.06	4537700	0.00246
2003	17.26	5264200	0.00032
2004	8.4	6150400	0.00013
2005	4.19	7563600	0.00006
2006	23.75	8514800	0.00027
2007	14.25	9408300	0.00027
2008	21.41	11043700	0.00019
2009	13.89	9968000	0.00013
2010	11.99	11991600	0.00009

الفصل الرابع: التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

0.00126	14588500	185.12	2011
0.00022	16208700	36.04	2012
0.00029	16650200	49.12	2013
0.00047	17242500	81.41	2014
0.00754	16591900	1251.95	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر حجم التداول سجل أعلى نسبة له سنة 2000، تقدر بـ0.01756% من الناتج المحلي الإجمالي، ليستمر بعد ذلك في تذبذب بين الانخفاض والارتفاع إلى أن بلغ 0.00009% سنة 2010، وهي نسبة شبه معدومة توضح التدهور الكبير الذي بلغه مستوى السيولة في بورصة الجزائر، مما يعني أن الاستثمار المالي غير جذاب في هذه السوق، وهذا يعكس ضعف قيمة التداول بسبب قلة القيم المدرجة في البورصة منذ افتتاحها ومن ثم بدأت القيمة المتبادلة لأسهم تتطور بشكل عشوائي منذ سنة 2010م إلى غاية 2015، حيث قدرت بـ11.99 مليون دينار جزائري في سنة 2010 بينما وفي سنة 2015 بـ1251.95 مليون دينار جزائري، وهذا التذبذب المسجل في قيمة الأسهم مرتبط بكون حجم التداول في البورصة معتمد على الإصدارات الجديدة وعلى وجود عقد سيولة.

ثالثا: نسبة قيمة الأوراق المالية المتداولة في السوق إلى القيمة السوقية (معدل الدوران): يحسب مؤشر معدل دوران الأسهم بالقسمة حجم التداول في البورصة على رسملتها السوقية ويقاس أيضا مدى نشاط وحركة التداول في السوق، حيث يعني بلوغ معدل الدوران قيمة الواحد الصحيح أن متوسط تداول السهم في السنة يبلغ مرة واحدة، والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في بورصة الجزائر.

الجدول رقم (4-12): تطور مؤشر معدل الدوران في بورصة الجزائر (2000-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	قيمة التداول	رأسمال السوقية	معدل الدوران
2000	720.04	21500	0.00334
2001	533.22	14420	0.0369
2002	112.06	10990	0.0101
2003	17.26	11100	0.0015
2004	8.4	10100	0.0008
2005	4.19	10400	0.0004
2006	23.75	6710	0.0035
2007	14.25	6460	0.0022

0.0032	6500	21.41	2008
0.0021	6550	13.89	2009
0.0015	7900	11.99	2010
0.0123	14960	185.12	2011
0.0027	13030	36.04	2012
0.0035	13820	49.12	2013
0.0055	14790	81.41	2014
0.0811	15430	1251.95	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لسنوات المذكورة أعلاه.

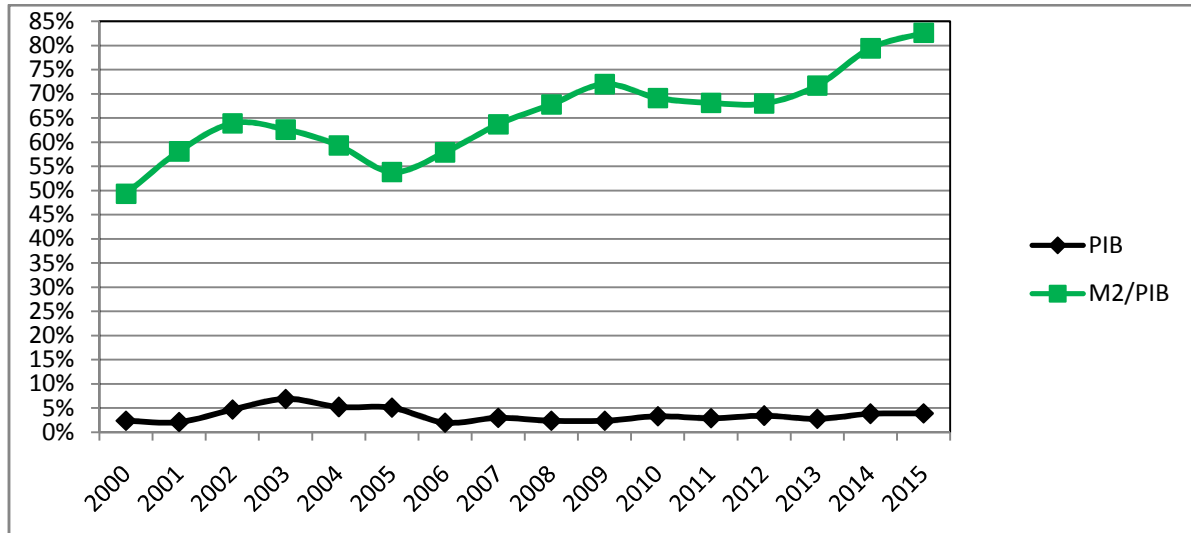
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل الدوران خلال السنوات الأولى من انطلاق عمل البورصة حيث وصل إلى 0.0369 سنة 2001، لكن سرعان ما بدأ في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغ أدنى معدل له سنة 2005 وهو 0.0004 وتشير هذه النتائج إلى انخفاض تداول الأسهم لأنها تقل عن الواحد مما يعكس جمود هذه السوق في الجزائر، ويعود الأمر إلى افتقاد المستثمرين في الجزائر إلى ثقة التعامل بالأسهم كونها لا تدر عائدا مضمونا وأسعارها عرضة للنقلب المستمر الشيء الذي جعل المستثمرين يقبلون على تملك السندات دون الأسهم فهي مضمونة وتحقق عائدا مجزيا، هذا التوجه انعكس بالسلب على البورصة حيث شهدت إقبالا واسعا على بيع الأسهم دون إبداء رغبة تماثلها في الشراء، ثم بعدها عرف معدل الدوران ارتفاعا تدريجيا حيث بلغ أعلى معدل له سنة 2015.

المطلب الثالث: علاقة مؤشرات التطور المالي بالنمو الاقتصادي

تتضح علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، من خلال بيان مؤشرات تطور كل من سوقها المالي وجهازها المصرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. ولقد استخدمنا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي، ومتغيري القيمة السوقية للأسهم لتمثيل تطور السوق المالي، والمتغيرات التي تخص كل من الكتلة النقدية، أشباه النقود والقروض الموجهة للقطاع الخاص لتمثيل تطور الجهاز المصرفي، وعليه سنقوم في هذا المطلب بدراسة مختلف الجوانب التي تخص علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي الجزائري.

أولا: علاقة $(\frac{M2}{PIB})$ بالنمو الاقتصادي في الجزائر: تقدم هذه العلاقة معلومات مهمة حول تطور الخدمات المصرفية في الاقتصاد وتعبئة المدخرات المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. والشكل رقم (4-12) يوضح تطور $(\frac{M2}{PIB})$ بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الشكل رقم (4-12): تطور ($\frac{M2}{PIB}$) ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-1).

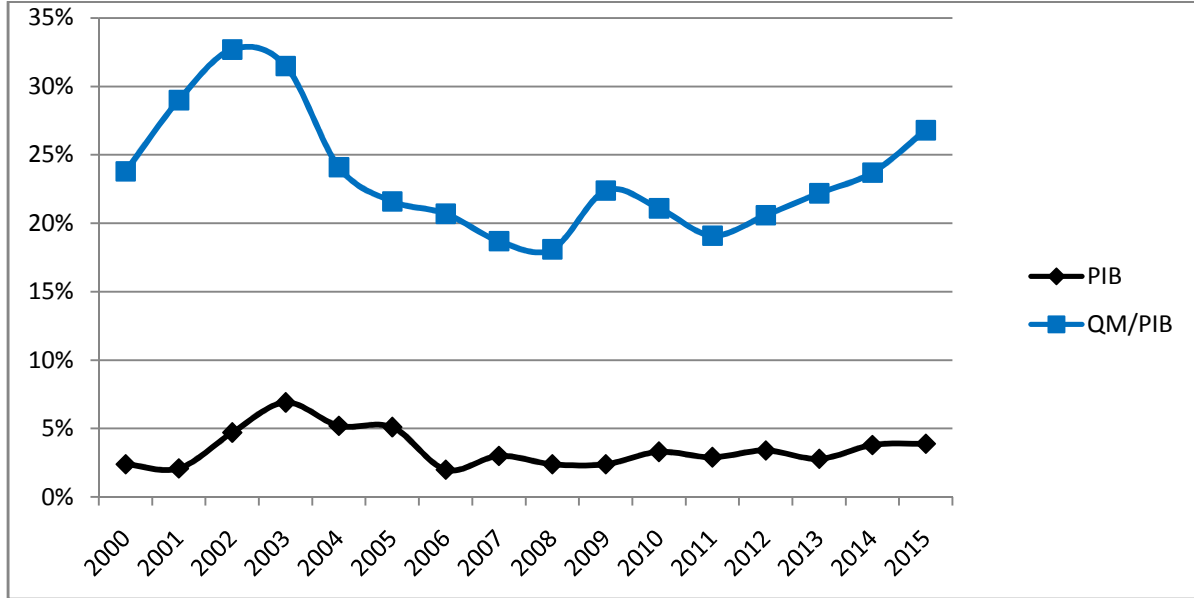
يتضح من الشكل أعلاه عدم وجود توافق بين كل من التغير في النسبة ($\frac{M2}{PIB}$) والتغير في معدل النمو الاقتصادي (PIB)، ففي سنة 2001 نلاحظ حدوث زيادة في ($\frac{M2}{PIB}$) دون أن تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج الحقيقي حيث قدرت النسبة ($\frac{M2}{PIB}$) في سنة 2001 بـ 58.1%، في المقابل نجد أن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي قدر بـ 2.1% في نفس السنة، في حين أنه ومن بداية سنة 2001 وإلى غاية سنة 2005 حققت الجزائر معدلات نمو اقتصادي موجبة ويعود السبب أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لا يقابلها زيادة متناسبة في ($\frac{M2}{PIB}$) حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2003 أعلى نسبة له تقدر بـ 6.9%، وفي سنة 2005 نسبة 5.1% في المقابل بلغت نسبة ($\frac{M2}{PIB}$) سنة 2003 بـ 62.6%، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض لتصل سنة 2005 إلى 53.8%؛

كما نلاحظ أيضا أنه خلال الفترة 2006-2015 عرف مؤشر ($\frac{M2}{PIB}$) تطورا مستمرا حيث بلغ نسبة 72% سنة 2009 و 82.6% سنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة مقابلات الكتلة النقدية، ولكن دون أن تنعكس هذه الزيادة على النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي خلال نفس تلك الفترة.

وبالتالي يمكن القول أنه هناك توافق متناسب ولكن ليس بنفس الوتيرة في مستويات الارتفاع والانخفاض بين النسبة ($\frac{M2}{PIB}$) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن القول أنه ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، نتيجة وجود ضعف في النظام المصرفي الجزائري وذلك من خلال الفائض في المعروض النقدي، ومن جهة أخرى هناك تشدد في توزيع القروض من طرف البنوك.

ثانيا: علاقة $(\frac{QM}{PIB})$ بالنمو الاقتصادي في الجزائر: وتدرس نوع العلاقة التي تربط بين تطور حجم الودائع لأجل وتطور معدل النمو الاقتصادي متمثلا في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-13): تطور $(\frac{QM}{PIB})$ ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2000-2015)



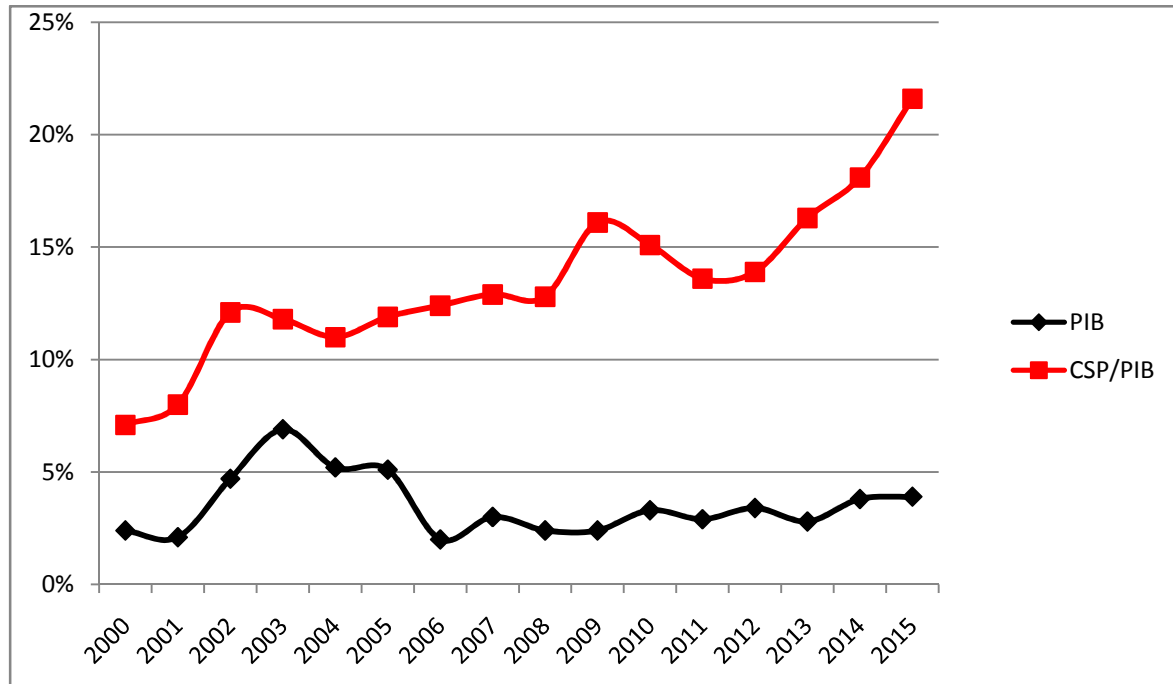
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-2).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تطور النسبة $(\frac{QM}{PIB})$ يتناسب مع تطور الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2015) لكن ليس بنفس الوتيرة حيث بلغ متوسط النسبة $(\frac{QM}{PIB})$ بـ 23.50% وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.51% خلال نفس تلك الفترة، غير أنه منذ بداية سنة 2003 وإلى غاية سنة 2015 نلاحظ أنه هناك تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في نسبة $(\frac{QM}{PIB})$ يقابله الارتفاع والانخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل هذا الأخير انخفاضا سنة 2015 يقدر بـ 3.9% بعدما أن سجل أعلى نسبة له في سنة 2003 تقدر بـ 31.5%، في المقابل نجد وجود انخفاض في النسبة $(\frac{QM}{PIB})$ تقدر بـ 26.8% سنة 2015 مقارنة بسنة 2003 التي سجلت فيها أعلى نسبة تقدر بـ 6.9%؛

ومن خلال تحليلنا يمكن القول أنه هناك تحسن في دور النظام المصرفي في تعبئة الادخار إلا أنه لم يبلغ المستوى المطلوب.

ثالثا: علاقة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{CSP}{PIB})$ بالنمو الاقتصادي في الجزائر: يستعمل هذا المؤشر من أجل معرفة دور البنوك في تمويل النسيج الإنتاجي الخاص وعلاقتها بحجم الناتج المحلي الإجمالي، والشكل الموالي يفصل لنا هذه العلاقة:

الشكل رقم (4-14): تطور ($\frac{CSP}{PIB}$) ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2000-2015)



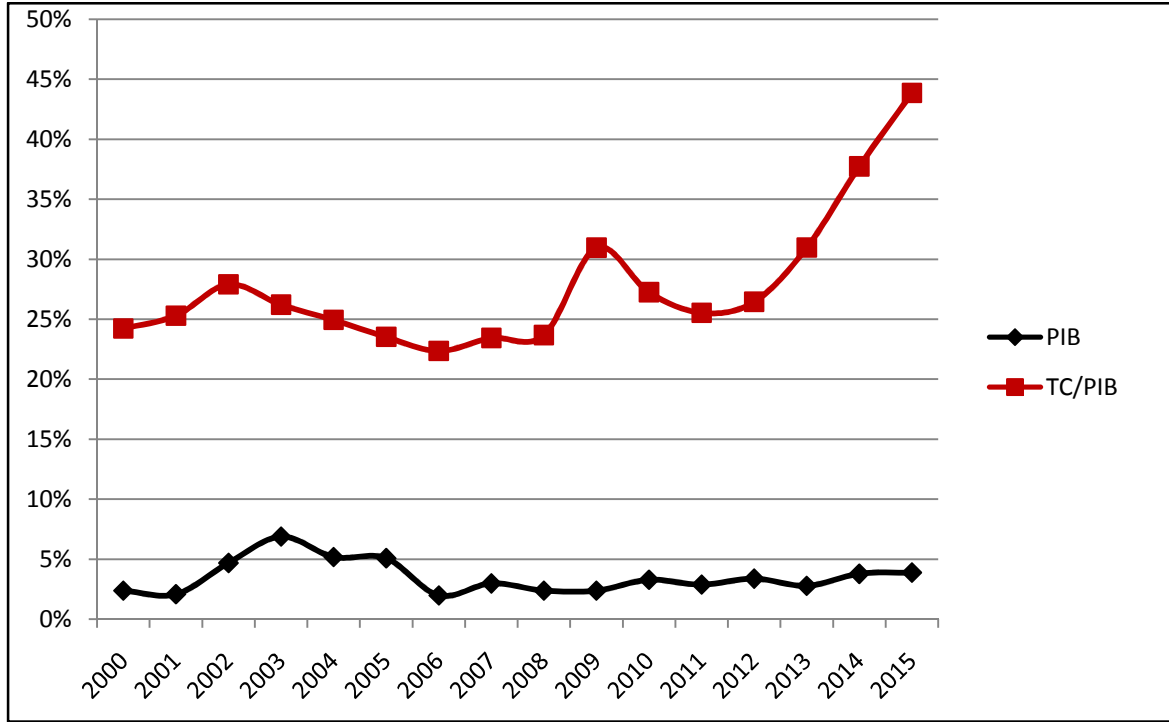
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-4).

نلاحظ من الشكل رقم (4-14) أنه هناك تناسب بين نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)، حيث سجلت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى (PIB) تطورا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2015 بـ 21.6%، في مقابل ذلك شهد أيضا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تطورا مستمرا مرتبط بتطور النسبة ($\frac{CSP}{PIB}$)، ويعود السبب إلى انتهاج الجزائر لسياسة الانتعاش الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص سنة 2001، بالإضافة إلى توجهات الدولة الجديدة في مجال تشجيع القطاع الخاص؛

وبالتالي يمكن القول أن مساهمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص في تمويل الاقتصاد محدودة وبهذا الشكل لا يمكن القول بأن القطاع الخاص يساهم في دعم النمو الاقتصادي بالشكل الذي ينتظر منه، لأن القطاع الخاص لا يزال بعيد عن تمويل المشاريع المتوسطة وطويلة الأجل.

رابعاً: علاقة ($\frac{TC}{PIB}$) بالنمو الاقتصادي في الجزائر: وتدرس نوع العلاقة التي تربط بين تطور إجمالي القروض وتطور معدل النمو الاقتصادي متمثلاً في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-15): تطور ($\frac{TC}{PIB}$) ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2000-2015)

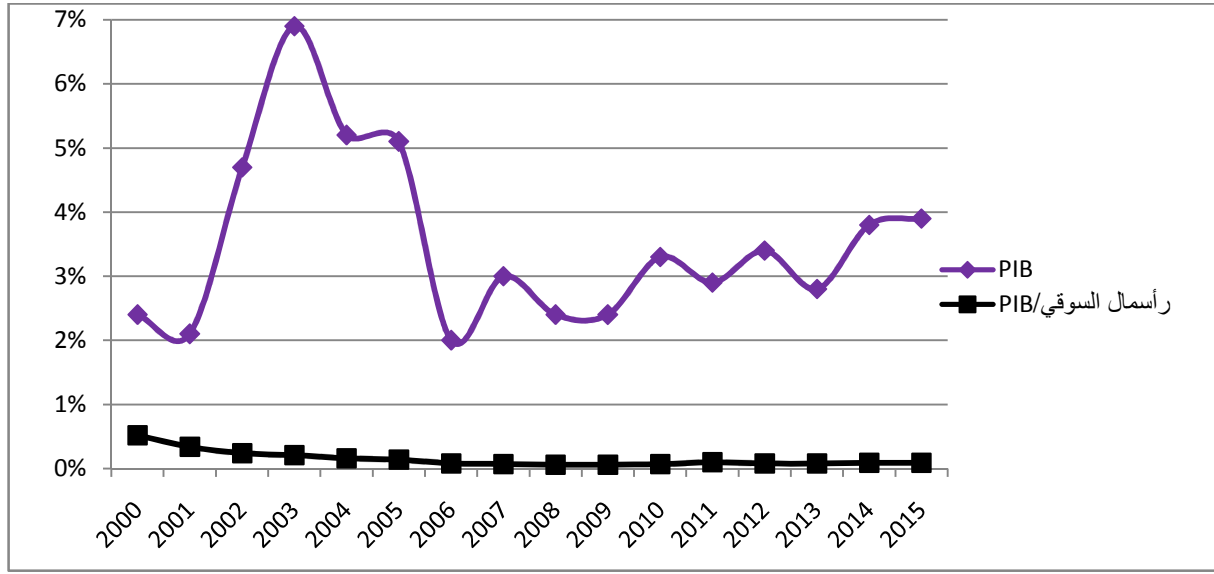


المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-9).

نلاحظ من الشكل أعلاه وجود تطور في إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)، نتيجة البرامج الاستثمارية المتبعة من طرف الحكومة والتي تعتمد أساسا على زيادة الإنفاق العام المتمثلة في برامج دعم النمو الاقتصادي (2004-2009) وبرامج الاستثمار العمومي (2010-2014)، ولقد بلغ متوسط الزيادة المستمرة من إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 27.77% خلال فترة الدراسة، وهذه النسبة تعكس ضعف مساهمة البنوك في الناتج المحلي وهذا ما يؤكد تواضع الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد وسيطرة الإنفاق العمومي على تمويل الاقتصاد (السياسة المالية)، كما نلاحظ أيضا أنه وبالرغم من التحسن في مؤشر ($\frac{TC}{PIB}$) إلا أن معدل النمو الاقتصادي (PIB) لم يبلغ المستوى المطلوب، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015) نسبة 3.52% وهذا يدل على أن معدل النمو الاقتصادي الذي تم تحقيقه في الجزائر يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع عائدات قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى ارتفاع احتياطات العملة الصعبة وهذا ما ساهم في حدوث تطور طفيف في القطاع المالي وهذا ما يعكسه ارتفاع معدل (PIB) خلال الفترة (2000-2003)، حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 2003 فقدر بـ 6.8%.

خامسا: علاقة تطور قيمة أسهم السوق للبورصة/الناتج المحلي الإجمالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر: ونقاس من خلال مقارنة معدل القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة مع معدل الناتج المحلي الإجمالي، وعليه سنقوم بدراسة شكل هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-16): تطور أسهم السوق للبورصة/الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي (PIB) خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-9).

نلاحظ من الشكل السابق أنه لا يوجد تطور في نسبة أسهم السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي في السوق المالي الجزائري خلال الفترة (2000-2015)، حيث سجلت أعلى نسبة له سنة 2000 تقدر بـ 0.52% من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الأسهم السوقية للقيم المنقولة المدرجة في البورصة، أما في سنة 2015 فقد سجلت نسبة منخفضة قدرت بـ 0.09% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يدل على عدم مساهمة أسهم السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي في تطور معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الغياب التام لدور السوق المالي الجزائري وهذا ما يوضحه منحنى نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)؛

ومن خلال تحليل نتائج الأشكال السابقة التي وضحت لنا علاقة مؤشرات التطور المالي بالنمو الاقتصادي نستنتج أن تطور الجهاز المصرفي له تأثير أكبر من تطور السوق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يرجع إلى أن السوق المالي الجزائري أقل انفتاحا على اقتصاديات العالم الخارجي، وهذا ما تعكسه مؤشرات السوق المالي في الجزائر نظرا لانخفاض قيمها بسبب الغياب شبه التام لنشاط السوق المالي في الجزائر. كما يتضح لنا أن علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر تعتبر ضعيفة، وهذا يعود

إلى اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى على سياسة الإنفاق العام (برامج دعم النمو الاقتصادي)، قطاع المحروقات، وقطاع الخدمات في دعم معدلات النمو الاقتصادي بدلا من اعتمادها على تطوير القطاع المالي في ذلك.

المبحث الثالث: تقييم التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

بناء على ما تم ذكره في هذا الفصل فإن هذا المبحث يهدف إلى مراجعة وتقييم التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر ومعرفة درجة قوة العلاقة التي تجمعها واتجاهها خلال الفترة الممتدة بين سنة، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين الأول يعنى بتقييم القنوات الرئيسية التي تسمح بالانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي في الجزائر، والثاني يختص بتوضيح سبل تطوير النظام المالي الجزائري.

المطلب الأول: تقييم قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي

سنعمل من خلال هذا المطلب على تبيان مدى مساهمة التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر، وذلك من خلال دراسة تقييم قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في كل من قناة الادخار وقناة الكفاية الحدية لرأسمال، وهذا من أجل تحديد مدى إحداث هذين القانتين لآثار إيجابية على الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.

أولاً: تقييم قناة الادخار: بسبب كون الادخارات تتميز بتنوع مجالات استعمالها وضخامة حجمها فإن عملية استقطابها وتعبئتها يحتاج إلى قنوات متخصصة مكونة من الوسائل والأدوات الهادفة لتقييم الكفاء لاحتياجات ورغبات المدخرين وقدراتهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية.

1) التحويل المالي: نقصد بالتحويل المالي قدرة الوساطة المالية على تحويل المدخرات الوطنية إلى استثمارات حقيقية تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن حدوث ذلك من خلال تنويع تكنولوجي من قبل الوساطة المالية وبالتالي تعمل هذه الأخيرة على رفع معدل تراكم رأس المال وزيادة معدل الإنتاجية، كما أنه في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية لتلبية حاجة المستثمرين، فإن قدرة البنوك على خلق قوة شرائية جديدة عن طريق منح القروض الإئتمانية وتوفير السيولة سيعمل على إستمرار العملية الإنتاجية وتحقيق النمو الإقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية الوساطة المالية وخاصة البنوك في تحويل الإدخار نحو مشاريع استثمارية، إضافة إلى تحويل أصول غير سائلة لكن ذات مردودية مرتفعة (شراء سندات أو منح قروض والتي تتميز بالعائد غير ثابت والمخاطر العالية) إلى أصول سائلة على أساس أن القروض تخلق الودائع، وبالتالي تحمل خطر السيولة من قبل البنوك وتخفيضه للمدخرين والمستثمرين. وبالتالي يمكن القول

أن التأثير الإيجابي للوساطة على النمو الاقتصادي يتمثل في رفع وتحسين معدل تحويل الادخار السائل إلى مشاريع استثمارية أكثر إنتاجية، وإحداث تراكم في رأس المال.

وباعتماد الجزائر على نموذج تمويلي يركز كلياً على البنوك تبرز الأهمية الكبرى للوساطة المالية في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات، والجدول التالي يبين تطور معدل التحويل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)م.

جدول رقم (4-13): معدل تحويل الادخار إلى استثمار خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
I/PIB	23.56	26.84	30.65	30.34	33.31	31.69	30.25	34.43
S/PIB	45.03	41.74	40.89	45.05	48.06	55.6	57.4	56.99
الفجوة	21.46	14.9	10.24	14.71	14.75	23.47	27.15	22.56
معدل التحويل	52.32	64.3	74.96	67.35	69.31	57.45	52.70	60.41
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
I/PIB	37.3	46.9	41.4	37.9	37.5	43.4	45.6	51.1
S/PIB	56.6	46.3	48.5	47.9	47	46.2	44.2	37.9
الفجوة	19.3	- 0.6	7.1	10	9.5	2.8	-1.4	-13.2
معدل التحويل	65.90	101.3	85.36	79.12	79.79	93.93	103.2	134.8

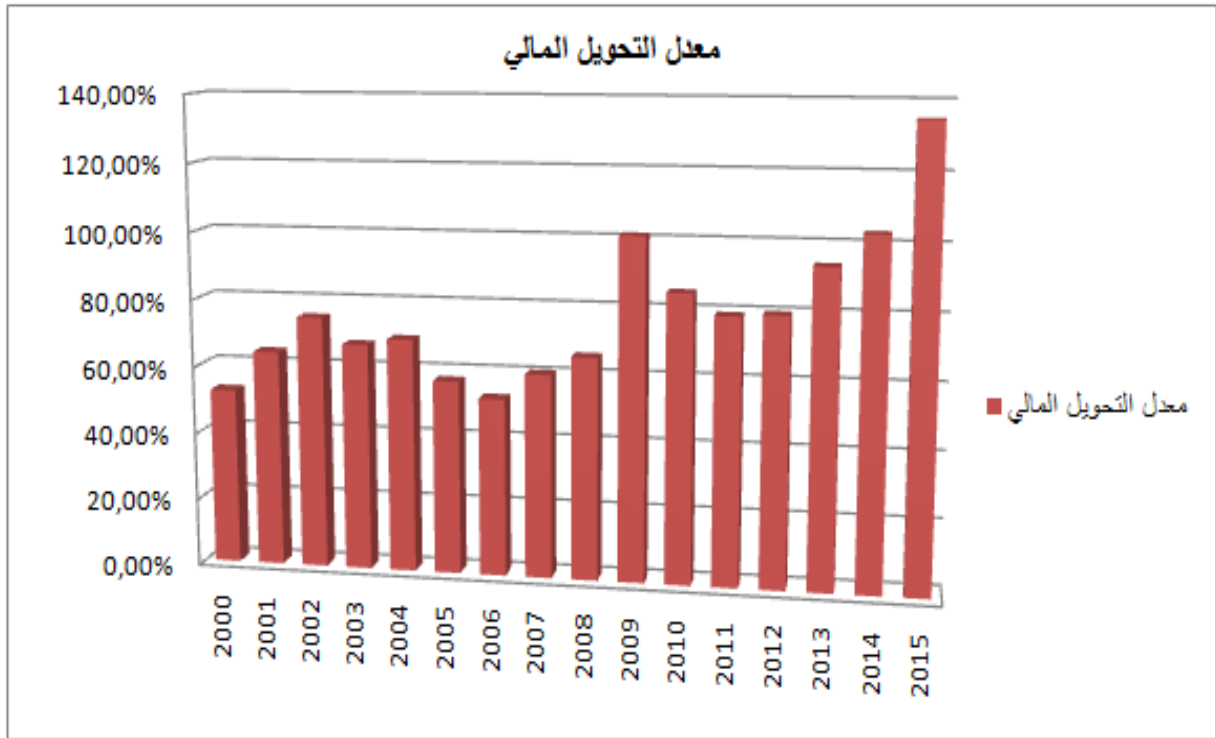
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على تقارير بنك الجزائر لسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول السابق والذي يمثل معدل تحويل الادخار إلى استثمار خلال الفترة (2000-2015)، نلاحظ اتساع الفجوة بين معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار خاصة خلال الفترة (2000-2008)، إذ لم يتجاوز معدل التحويل بالمتوسط نسبة 62.47%، وهذا يدل على ضعف معدل تحويل الادخار السائل إلى استثمارات حقيقية منتجة، بمعنى أن التحسن الحاصل على مستوى موارد الوساطة المالية من خلال زيادة المدخرات الوطنية (عائلية، مؤسسية...) وهذا التحسن يعود بالأساس إلى عوامل خارجية وليس إلى قدرة النظام المالي على جلب المدخرات (سياسة الادخار) والنظام المالي الجزائري فشل في تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية منتجة تساهم في رفع معدل تراكم رأس المال وتحريك النمو الاقتصادي بشكل مسارع، فمن جهة نلاحظ أن وجود معدلات ادخار جيدة تقابلها من جهة أخرى معدلات استثمار دون المستوى المطلوب، وهذا دليل على ضعف معدل التحويل، ليحدث بعد ذلك التعادل في سنة 2009، ويعود السبب إلى تراجع معدل الادخار نتيجة تراجع مداخيل الجزائر. وخلال الفترة (2010-2013)، شهد معدل

التحويل المالي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فوصل هذا المعدل في نهاية سنة 2015 إلى نسبة تقدر بـ 134.8% نتيجة انخفاض قيمة الفجوة بين معدل الادخار والاستثمار (فجوة سالبة) وسبب ظهورها يعود لانخفاض دعم الادخار بسبب تراجع أسعار المحروقات، وزيادة معدل الاستثمار نتيجة تطبيق القرض السندي حيث فرض على البنوك ورجال الأعمال تمويل هذا القرض، فضلا عن توجه الحكومة إلى تمويل مشاريع كبرى عن طريق البنوك بعد ارتفاع أسعار البترول (كالعقارات، الطرقات، البتروكيميا...)، في حين بلغ معدل الاستثمار في هذه السنة نسبة تقدر بـ 51.1%، وهذا دليل على عدم كفاية الموارد المحلية على تلبية الاستثمار المحلي وبالتالي اللجوء إلى الموارد الخارجية (التمويل عن طريق العجز)، وهذا ما يعكسه معدل الادخار مقارنة بمعدل الاستثمار الذي بلغ نسبة تقدر بـ 37.9%.

وهذا ما يدل في الأخير على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف معدل تحويل الادخار إلى الاستثمار خلال فترة الدراسة (2000-2015)، وهذا ما تشكل عنه إداخات سائلة غير منتجة لا يستفيد منها الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى تراجع معدل تراكم رأس المال ومن تم تراجع النمو الاقتصادي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (4-17): تطور معدل التحويل المالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات المذكورة أعلاه.

وبحساب معدل التحويل خلال الفترة (2000-2015) نجد أنه بلغ حدود 77.63% في المتوسط،

الجدول الموالي يبين ذلك بنوع من التفصيل:

الجدول رقم (4-14): قيمة الفجوة ومعدل التحويل خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: النسبة المئوية (%)

الفترة	الفجوة	معدل التحويل
2000-2015	11.42	77.63

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات المذكورة أعلاه.

يوضح الجدول السابق أن معدل التحويل المالي منخفض ودون المستوى المطلوب إذ يقدر بـ 77.63%، وهذا راجع إلى محيط الاستثمار المتميز بعدم الشفافية وانتشار البيروقراطية في تسيير المصارف الجزائرية، إضافة إلى مبالغة المصارف في طلب الضمانات العينية والتي لا يستطيع الأعوان غير المالية توفيرها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

2) حصة القروض قصيرة الأجل - متوسطة وطويلة الأجل: تعتبر نسبة القروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي حجم القروض الممنوحة للاقتصاد مؤشرا هاما على مدى مساهمة المؤسسات المالية والبنوك في تمويل المشاريع ذات الطابع التجديدي القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، حيث تعتبر هذه المشاريع والاستثمارات الحقيقية المنتجة من أبرز مصادر تراكم رأسمال وتحقيق النمو الاقتصادي، نظرا لعوائدها المرتفعة ومخاطرها الكبيرة.

الجدول رقم (4-15): حصة القروض قصيرة الأجل-متوسطة وطويلة الأجل من إجمالي حجم القروض

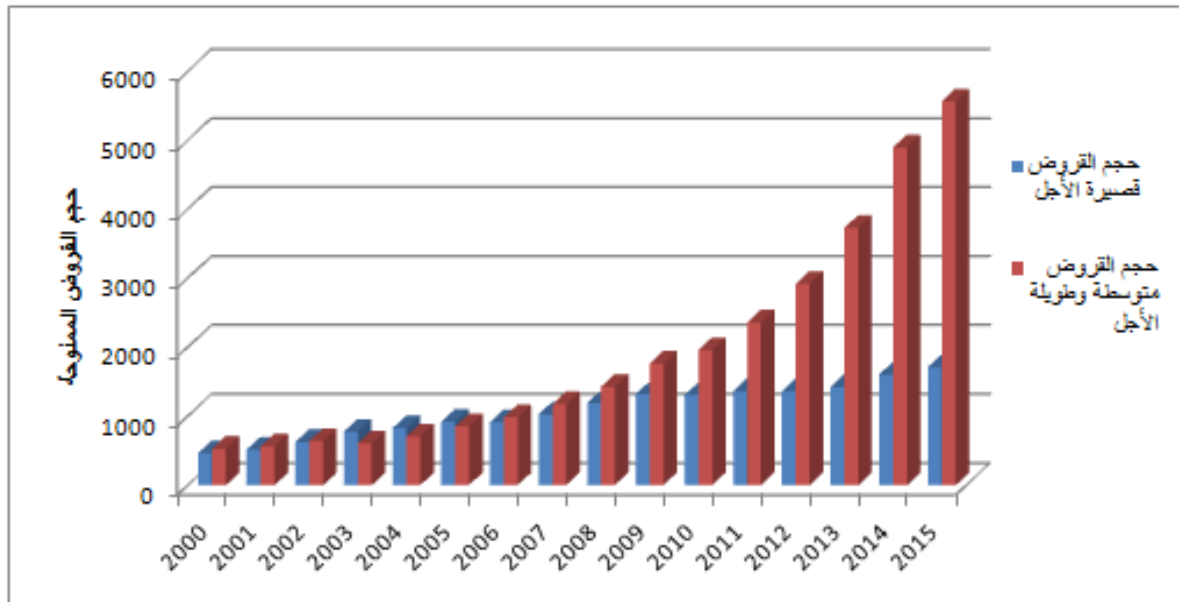
المنوحة من طرف البنوك خلال الفترة (2000-2015) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	قروض قصيرة الأجل	بنوك عامة	بنوك خاصة	قروض متوسطة وطويلة الأجل	بنوك عامة	بنوك خاصة	حجم القروض الممنوحة	حجم القروض قصيرة الأجل %	حجم القروض متوسطة وطويلة الأجل %
2000	467,0	460,5	7,00	526,7	509,1	17,6	993,7	47,0	3,4
2001	513,32	478,45	34,86	564,38	554,56	9,82	1077,70	47,6	3,3
2002	627,98	508,52	119,45	638,06	576,27	61,79	1266,04	49,6	2,8
2003	773,56	736,56	37,00	605,90	542,67	63,23	1379,47	56,1	3,4
2004	828,33	779,74	48,59	706,05	645,84	60,21	1534,38	54,0	5,8
2005	923,3	852,9	70,4	855,6	794,0	61,6	1778,9	51,9	6,1
2006	915,7	819,3	96,4	988,4	907,2	81,2	1904,1	48,1	10,7
2007	1026,1	902,5	123,6	1177,6	1048,8	128,8	2203,7	46,6	15,9

54,5	19,7	45,5	2614,1	163,5	1261,2	1424,7	163,6	1025,8	1189,4	2008
57,2	27,9	42,8	3085,1	193,9	1570,7	1764,6	179,2	1141,3	1320,5	2009
59,9	34,5	40,1	3266,7	165,3	1790,4	1955,7	265,6	1045,4	1311,0	2010
63,4	40,7	36,6	3724,7	167,3	2194,4	2361,7	363,4	999,6	1363,0	2011
68,2	45,4	31,8	4285,6	181,8	2742,2	2924,0	387,7	973,9	1361,6	2012
72,4	48,6	27,6	5154,5	210,1	3521,0	3731,1	487,0	936,4	1423,4	2013
75,3	53,5	24,7	6502,9	273,1	4621,1	4894,2	517,7	1091,0	1608,7	2014
76,5	53,9	23,5	7275,6	350,8	5214,1	5564,9	558,2	1152,5	1710,7	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات المذكورة أعلاه.

الشكل رقم (4-18): تطور حجم القروض قصيرة الأجل-متوسطة وطويلة الأجل من إجمالي حجم القروض خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه نلاحظ تراجع حصة القروض قصيرة الأجل خلال سنوات الدراسة من (2010-2015)، حيث بلغت نسبتها سنة 2015 بـ 23.5% من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا دليل على أن البنوك الجزائرية لا تزال تفضل منح قروض قصيرة الأجل وذلك بسبب غياب المشاريع الاستثمارية ذات جدوى مالية واقتصادية ومن جهة أخرى نجد أن البنوك الجزائرية لا تبادر باستثمار، في حيث بلغت القروض متوسطة وطويلة الأجل 76.5%، نظرا للارتفاع الكبير في القروض الموجهة للاستثمار سواء في قطاع الطاقة أو قطاع المياه أو البنية التحتية، بالإضافة إلى التوسع في منح القروض العقارية في إطار برامج السياسة الحكومية الهادفة إلى تشجيع تملك المساكن، وذلك بعد التراجع

المسجل خلال الفترة (2000-2005) رغم تبني الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي في هذه المرحلة وكذلك بسبب عدم إقبال البنوك الجزائرية على تحمل المخاطرة رغم فائض السيولة التي تتوفر عليه، أما في نهاية سنة 2009 فقد بلغت القروض المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من قبل البنوك العمومية %57.9 من إجمالي القروض الموزعة، حيث كانت هذه النسب %55.1 في نهاية سنة 2008، بينما شهدت حصة البنوك الخاصة من القروض المتوسطة وطويلة الأجل مستوى ملموس من إجمالي القروض التي تمنحها فقدرت نسبتها %52 سنة 2009 مقابل %50 سنة 2008، وهذا المستوى من القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفعت نسبته في السنوات الأخيرة فقدرت نسبة القروض طويلة الأجل %76.5 سنة 2015، نتيجة منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الخاصة وكذا الائتمان المقدم بشأن السكن والسلع المعمرة الأخرى الموجهة للقطاع العائلي.

ثانيا: تقييم قناة الكفاية الحدية للأسمال: لقد ساهمت قدرة مقاومة النظام المصرفي الجزائري أمام الصدمات في تعزيز دور قناة القرض في تخفيض موارد الادخار المتزايدة التي تبرز الزيادة في الادخارات المالية، والتي تغذي بصفة معتبرة الموارد الثابتة والمتزايدة للبنوك في تحسين إمكانيات هذه الأخيرة، من حيث الأموال القابلة للإقراض. وفي ظل تحسن وضعية النظام المصرفي الجزائري خلال السنوات الأخيرة، وذلك استنادا على إصلاحات مختلفة، عززت المصارف إدارتها للمخاطر، وتميزت مؤشرات الصلابة المالية في تحسن بالنسبة للبعض منها، وفي تراجع طفيف بالنسبة للبعض الآخر، لاسيما من حيث نسب الملاءة المالية.

1) الملاءة المالية للنظام المصرفي الجزائري: منذ إصدار نسبة كفاية رأسمال ضمن التشريع والتنظيم المصرفي في النظام المصرفي الجزائري، سعت جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، الالتزام بهذه النسبة في إطار مواصلة التقيد بمعايير لجنة بازل (2) الصادرة في سنة 2004. ويظهر الجدول أدناه أن البنوك والمؤسسات المالية قد نجحت في ذلك وينسب أعلى من الحد الأدنى الذي يقدر بـ %8، مع ملاحظة الفوارق المسجلة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة .

الجدول رقم (4-16): نسبة الملاءة المالية في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2005 - 2015)

الوحدة: النسبة المئوية (%)

البنوك الخاصة	البنوك العمومية	القطاع المصرفي	نسبة الملاءة
23.66%	11.69%	12%	2005
21.59%	14.37%	15.15%	2006
23.48%	11.62%	12.94%	2007

15.97%	15.97%	16.5%	2008
34.91%	19.10%	22.11%	2009
29.19%	21.78%	23.31%	2010
-	-	23.77 %	2011
-	-	23.62%	2012
-	-	21.50%	2013
-	-	15.98%	2014
-	-	18.69%	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول أن البنوك الخاصة سجلت نسبة ملاءة خلال الفترة (2005-2015) تجاوزت في معظمها نسبة 20%، وهي تعتبر أكبر من النسبة المسجلة بالبنوك العمومية خلال نفس الفترة، وقد سجلت هذه الأخيرة نسبة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، مع الإشارة إلى النسبة المسجلة في البنوك الخاصة سنة 2009 التي بلغت مستوى قياسي يقدر بـ 34.91% الأمر الذي ساهم في رفع نسبة الملاءة في القطاع المصرفي فوق مستوى 20% لنفس السنة، وقد يعود تفوق البنوك الخاصة من جهة إلى كفاءتها وقدرتها في التحكم في نشاطها المصرفي، ومن جهة أخرى نجد أن البنوك الخاصة لا تتعرض لحجم مخاطر كبيرة مقارنة لما تتعرض له البنوك العمومية، حيث نجد هذه الأخيرة تكون مطالبة بالتمويل الاقتصادي الوطني ومنح القروض للمؤسسات العمومية.

(2) الرقابة البنكية: خلال الفترة الممتدة من (2014-2015) أجريت رقابة شاملة وفقا لمواصفات المنهجية المبنية على المخاطر (نظام التقيط المصرفي)، حيث شملت خمسة (5) مصارف عمومية وأربعة (4) مصارف خاصة، ومصرف واحد (1) ذو رأسمال مختلط. حيث تم تسجيل الملاحظات التالية:¹

- النظام الرقابة الداخلية لا يغطي بعض الأقسام والهيئات المركزية في بعض المصارف الخاصة والعمومية؛
- أشارت البعثات الميدانية إلى عدم وجود رقابة فعلية للبيانات الموجهة إلى بنك الجزائر؛
- تحديد أوجه القصور في تنفيذ أحكام الرقابة الداخلية بالنسبة لإحدى هذه المصارف؛
- تعرف إدارة مخاطر القرض بعض القصور فيما يخص تحديد وقياس ومتابعة مخاطر القرض، وذلك في ظل غياب إجراءات محينة ومكيفة في بعض المصارف العمومية والخاصة؛

¹ تقرير بنك الجزائر لسنة 2015.

- يشكو جهاز المتابعة والقياس والتحكم في مخاطر القرض من بعض النقائص، أساسا في تحليل الملفات وتكوين المؤونات ومنح القروض لعملاء غير مؤهلين للتمويل نظرا لتدني وضعهم المالي، وتصريحات غير شاملة للبيانات المرسله لمركزية بنك الجزائر.

وبموجب الرقابة على الصرف بعين المكان على مستوى شبائيك المصارف عرفت سنوات (2010-2012) تكثيف مهمات الرقابة، فكانت الحصيلة 186 محضرا مخالفا لتنظيم الصرف في هذه الفترة، تطبيقا لأحكام الأمر رقم 22/96 المعدل والمتمم.¹

المطلب الثاني: سبل تطوير النظام المالي الجزائري

في ضوء التطورات المتلاحقة التي تواجه العمل المصرفي الجزائري، أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية أن تعمل من أجل تأهيل وتحديث هذا القطاع، وذلك عن طريق تبني إستراتيجيات وآليات تهدف إلى إصلاح والرفع من كفاءة النظام المالي الجزائري، بالإضافة إلى إتباع العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تنافسية البنوك الجزائرية وإدخال أحدث التكنولوجيات والتقنيات في المعاملات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الكفاءة البشرية. لذا ومن خلال هذا المطلب سنعمل على تبيان الجوانب الأساسية التي يجب الاهتمام بها ومسائراتها من أجل تطوير النظام المصرفي الجزائري، كما سنوضح آفاق تطوير فعالية السوق المالي في الجزائر وكيفية الارتقاء به إلى مستوى المطلوب.

أولاً: سبل تطوير النظام المصرفي الجزائري: في ظل التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية نتيجة اشتداد المنافسة، يجب على المنظومة المصرفية الجزائرية بكافة مكوناتها أن تتخذ عدة إجراءات لمواجهة ومواكبتها، وفيما يلي سنركز على بعض الخطوات الهامة التي يمكن لسلطات الجزائرية أن يتبعها لتحديث النظام المصرفي حتى يتمكن هذا الأخير من أداء مهامه بشكل أفضل.

1) إصلاح هيكل النظام المصرفي الجزائري: من خلال إيجاد كيانات مصرفية ومالية كبيرة قادرة على المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال تشجيع البنوك على الاندماج فيما بينها والتوجه نحو إنشاء البنوك الشاملة، وهذه الكيانات سوف تكون قادرة على تقديم كافة الخدمات المتنوعة بحيث تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية والمتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال. إضافة إلى ضرورة الإسراع بخصوصية البنوك العامة المتعثرة في الجزائر بشكل كلي أو جزئي لتكون قادرة على المنافسة بعد عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

¹ محمد لكسائي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 8

2) **الارتقاء بالعنصر البشري:** يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، لذا يجب على السلطات النقدية والمالية في الجزائر إن أرادت تطوير وتأهيل أداء كوادرها البشرية التي تعمل في القطاع المصرفي تبني الاستراتيجيات التالية:

– أن يكون التوظيف في الجهاز المصرفي على أساس الشهادة والخبرة والكفاءة المهنية العالية في المجال النقدي والمالي؛

– إعطاء أولوية لبرامج تدريب وتكوين الموظفين داخليا وخارجيا على أن يتم تنويع هذه البرامج بين دورات إشرافية ودورات لإدارة المخاطر وتقييم الاستثمار وتخطيطه، حتى يتمكنوا من التحكم في التقنيات التكنولوجية الحديثة المستخدمة في العمل المصرفي على المستوى العالمي وتطبيقها في الجزائر؛

– ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي للمصارف التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع، وتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية، والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرير من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل؛

– إشراك الموظفين والعاملين في وضع سياسات واستراتيجيات العمل وكذا أساليب تطوير الأداء، ما يضمن التزامهم التام عند تطبيق.

3) **مواكبة التطورات التكنولوجية:** يجب على كافة المصارف الجزائرية عمومية كانت أو خاصة إن

أرادت مواكبة التطورات التكنولوجية التي تحدث في الصناعة المصرفية العالمية أن تقوم بما يلي:

– العمل من أجل إنشاء شبكة مصرفية إلكترونية تربط بين المصارف وعملائهم وكذا بين المصارف فيما بينهم، من أجل ضمان سرعة تنفيذ المعاملات المصرفية؛

– استعمال التقنيات الحديثة في العمل المصرفي مثل استخدام الانترنت والبطاقات المصرفية ووسائل الدفع الحديثة لتقديم الخدمات المصرفي، وهذا ما يساهم في تسريع وتيرة تقديم الخدمات المصرفية؛

– إثراء الأرضية القانونية الخاصة بالمعاملات الإلكترونية، كالتوقيع الإلكتروني وطرق الإثبات، وتكييف النظام القانوني والقضائي الجزائري مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في ميدان العمل المصرفي مثل

حماية المعطيات الشخصية من الجرائم الإلكترونية، التصديق على التوقيع الإلكتروني؛

– إنشاء مراكز ومعاهد وطنية تختص في مجال تدريب موظفي المصارف على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في العمل المصرفي.

4) تنوع الخدمات المصرفية: ينبغي على المصاريف الجزائرية أن تحرص على تدعيم قدراتها التنافسية، من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيما بين التقليدي والحديث. وكل ذلك يتحقق من خلال ما يلي:

– تنوع الخدمات المصرفية المقدمة وذلك بعد دراسة السوق المصرفية الجزائرية وتحديد احتياجات ورغبات وميول العملاء الحاليين والمرقبين، حتى تتمكن المصارف من تلبية تلك الحاجات والرغبات للعملاء بشرائحهم وخصائصهم المختلفة.

– تطوير أساليب استقبال العملاء والتعامل معهم بصورة تحقق رضاهم، ووضع نظام لإرشاد العملاء؛

– تطوير إجراءات تقديم الخدمات المصرفية حتى تكون سهلة وبسيطة.

– الاهتمام كافة أنواع القروض على غرار القروض الشخصية والتي تستخدم لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية، قروض الاستغلال، قروض الاستثمار... الخ؛

5) تقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر: على البنوك للحد من المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك نتيجة انفتاحها على الأسواق المصرفية العالمية، مع تفعيل آليات اقتصاد السوق في عمل الجهاز المصرفي.

6) الاهتمام بإدارة المخاطر: يجب على المصارف الجزائرية أن تتبنى المزيد من السياسات الهادفة للإدارة المخاطر، واستحداث قطاعات متخصصة يكون مدفوعا التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك، وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة نذكر منها:

– يجب على المصارف احترام نسبة كفاية رأس المال واحترام مقررات لجنة بازل ، وتعزيز الإشراف المصرفي في هذا المجال؛

– ضرورة اعتماد البنوك علي نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى؛

– أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تضع السياسات العامة وتحرص على تطبيق تلك السياسات؛

– وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل المصارف الجزائرية، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للاكتساب والسيولة.

ثانياً: سبل تطوير السوق المالي الجزائري: غالباً ما تستند عملية تطوير أي نظام مالي، لجانب العرض من خلال تشجيع شركات الأموال وخلق أدوات جديدة، وإما من جانب الطلب وذلك من خلال توفير المناخ الملائم اقتصادياً وسياسياً ونشر الوعي الادخاري لدى الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن القطاعات المالية لذلك سنحاول فيما يلي طرح بعض المقترحات لتطوير كفاءة النظام المالي في الجزائر والتي تشمل على جوانب السوق المختلفة والمتمثلة في الطلب والعرض والإطار التشريعي والتنظيمي:

1) اقتراحات مرتبطة بجانب الطلب: يمكن تطوير السوق المالي الجزائري بواسطة تحفيز الطلب كما يلي:

– إنشاء شركات وساطة مالية قادرة على المنافسة والابتكار لأن هذه الشركات تساهم في تحسين مستوى الخدمات المالية المعروضة في السوق وتخفيض تكاليف الوساطة مما ينعكس إيجابياً على نشاط السوق والنظام المالي ككل؛

– تطوير المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية، مثل شركات السمسرة وصناديق الاستثمار من أهم العوامل المؤثرة على جانب الطلب¹؛ لكن نلاحظ غياب مثل هذه المؤسسات في السوق المالي الجزائري؛

– إعادة هيكلة الحوافز الضريبية لصالح المستثمرين وذلك بتخفيض حجم الضرائب المفروضة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل بالأوراق المالية.

– نشر ثقافة الاستثمار في السوق المالي في أوساط المستثمرين والعائلات الجزائرية، من خلال توعيتهم بنوع المزايا الادخارية والاستثمارية التي يوفرها النظام المالي، مما يضمن الحشد الأمثل للموارد الادخارية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة؛

– الاستمرارية والتوسع في برامج الخصخصة، وذلك من خلال فتح رأسمال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في السوق المالي، مما يؤدي إلى زيادة حجم العرض في السوق المالي وتتنوع فرص الاستثمار بالنسبة المدخرين وبالتالي تحقيق شرط قيام السوق وهو عمق السوق²؛

2) اقتراحات مرتبطة بجانب العرض: وذلك من خلال تشجيع المؤسسات المصدرة الأوراق المالية في

النظام المالي وتوفير المناخ الملائم لها من خلال ما يلي:

– تخفيض سعر الفائدة، لأنه كلما كان سعر الفائدة منخفضاً كلما أغرى ذلك المدخرين إلى الاتجاه نحو السوق المالي باعتبار أن الأصول المتداولة فيه تعد بديلاً للودائع المصرفية؛

¹ ايتسام ساعد، مرجع سابق ذكره، ص 170

² محمد زيدان، بومدين نورين، دور السوق المالي في تمويل التنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص 18

- تفعيل دور سوق الإصدار، كونها السوق الكفيلة بتوفير عدد كاف من الأدوات المالية الممكن تداولها¹؛
- تنويع أدوات الاستثمار، من خلال إدخال الأدوات المستحدثة التي تميز الأسواق المالية المتطورة، بالإضافة إلى ضرورة إدخال أساليب تغطية المخاطر كعقود الخيارات والعقود المستقبلية وغيرها؛
- رفع الكفاءة المعلوماتية للأسواق، من خلال توفير المعلومات التي تعد المصدر الرئيسي في تحديد هيكل الأسعار؛ وبالتالي تحقيق فعالية السوق وتوفير الحماية اللازمة للمنخرطين والمستثمرين.
- (3) مقترحات مرتبطة بالجانب التشريعي والتنظيمي:** من أهم سبل تطوير هذا الجانب في الجزائر نجد:
- إيجاد نظام قضائي فعال ومستقل، يحرص على تطبيق قواعد السوق وعلى تدعيم حقوق الملكية الفكرية من أجل حماية كافة المتعاملين في السوق المالي؛
- بناء هيكل متينة لسوق الرأسمال الأولي والثانوي، ويتم ذلك من خلال التصميم الجيد للتشريعات والقوانين الرقابية والإشرافية ووسائل الانضباط داخل السوق وفرض النظم اللازمة لتطوير سوق الرأسمال الأولي والثانوي والمؤسسات العاملة من شركات الوساطة المالية...إلخ؛
- التنفيذ الصارم للوائح التنظيمية والإرشادات التقييمية، والعمل من أجل إنشاء مؤسسات ووكالات تقييم محلية؛
- تعزيز عملية الإفصاح المالي ويتم من خلال عدة آليات ولعل أهمها إصدار نشرة يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن نشاط السوق، وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار وكذا عن طريق تشجيع الشركات العاملة في السوق المالي الجزائري من أجل إنشاء مراكز للمعلومات خاصة بها؛
- تطوير عملية صناعة التحليل المالي من خلال العمل على إنشاء بيوت خبرة تختص في صناعة التحليل المالي والاستثماري وتعمل على تكوين المحللين الماليين من خلال اتفاقها مع الجامعات الجزائرية ومعاهد التكوين المالي.

¹ ايتسام ساعد، مرجع سابق ذكره، ص 168

خلاصة:

من خلال ما جاء في هذا الفصل نستنتج أن قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر نصا تشريعا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، ويعتبر من بين الإصلاحات الرئيسية التي عرفها هذا الأخير، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات من بداية تطبيقه ونتيجة ظهور بعض الثغرات فيه، ومن أجل ضمان فعالية بنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة، فقد تعرض هذا القانون لجملة من التعديلات، ولعل من أبرزها تعديل سنة 2001 و2003، كما تم تبني سياسة تطهير البنوك بهدف تطوير وتأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات المالية التي تحدثت على المستوى العالمي.

كما أنه ومن خلال دراستنا للدور الذي يمكن أن يلعبه التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، قمنا بتحليل مجموعة من المؤشرات النقدية والمالية بغية إعطاء نتائج تحليلية متنوعة تعكس الوضع المالي والاقتصادي السائد في الجزائر، فوجدنا أنه وبالرغم من الإصلاحات المصرفية التي عرفتها الجزائر فإن نظامها المصرفي خلال فترة الدراسة يتسم بالسيطرة الكبيرة لقطاعه العام على إدارة عمليات المصارف مما أثر بشكل واضح وكبير على استراتيجيات المصارف، ويرز ذلك من خلال انخفاض حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص وارتفاعها في القطاع العام وكذا انخفاض حجم الودائع المستقطبة من الجمهور لدى البنوك التجارية بسبب غياب المنافسة. ومن جهة أخرى كشفت المؤشرات المستخدمة في دراستنا عن أداء تطور السوق المالي الجزائري، عن ضعف حجم ومكانة هذه الأخيرة وغياب تام لهذا السوق في الجزائر.

كما أن تقييمنا للتطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال قنوات الانتقال بينهما أوضح وجود تحسن لكنه يبقى دون المستوى المطلوب، بسبب ضعف حجم الاستثمار المستقطب من طرف البنوك التجارية وعدم تمويلها للاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى عدم استغلالها للمدخرات وتحويلها إلى استثمارات حقيقية لأن معظمها يبقى مجرد نقود سائلة في الاقتصاد، لهذا وجب على صانعي القرار المالي في الجزائر إن أرادوا تطوير نظامهم المالي تحديد خياراتهم بدقة من خلال مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، تطوير وتنويع الخدمات المصرفية، تقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر وكذا الارتقاء بالعنصر البشري ومواكبة المعايير المصرفية الدولية، وتبني سبل أخرى من أجل تطوير السوق المالي الجزائري مرتبطة بجانب الطلب عن طرق تحفيزه وجانب العرض من خلال تحفيز المؤسسات المصدرة لأوراق المالية في النظام المالي وتوفير المناخ الملائم لها بالإضافة إلى مقترحات أخرى مرتبطة بالجانب التشريعي والتنظيمي.

الخبائمه العالمة

إدراكا منا لأهمية النظام المالي في تنمية وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة فقد عملت الجزائر على إدخال إصلاحات واسعة على نظامها المالي (الجهاز المصرفي والسوق المالي) بغية تطويره وتحسين كفاءته في أداء الأدوار المنوطة به التي يأتي على رأسها تحريك النمو الاقتصادي كهدف نهائي، ولهذا فقد ارتبطت إشكالية موضوع الدراسة حول مدى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، ولقد حاولنا معالجة هذه الإشكالية من كافة الجوانب حتى يتسنى لنا معرفة الحقيقة أو جزء من الحقيقة حول موضوع الدراسة.

1- النتائج العامة للدراسة: يمكن تقسيمها إلى:

أ- النتائج النظرية: من خلال الدراسة النظرية يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

- يتكون النظام المالي من ثلاث عناصر أساسية هي: المؤسسات المالية، الأسواق المالية والأدوات المالية، إذ أنه لكل منها دوره في تسهيل عملية انتقال الموارد المالية بين مختلف الوحدات الاقتصادية؛
- توجد العديد من المؤشرات التي يتم على أساسها قياس درجة تطور النظام المالي، منها ما يتعلق بقياس تطور الجهاز المصرفي، كالكثلة النقدية وإجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض، تركيز السوق المصرفي...إلخ، ومنها ما يتعلق بقياس درجة تطور السوق المالي كإسما السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي، قيمة التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي...إلخ؛
- يعتبر الاستقرار الاقتصادي والسياسي، توفر القاعدة القانونية والتنظيمية الملائمة، إضافة إلى ضرورة الرفع من حجم وكفاءة المؤسسات والأسواق المالية من خلال تبني سياسة التحرير المالي من أهم محددات التطور المالي؛
- تختلف محددات النمو الاقتصادي باختلاف النظريات المفسرة له؛
- لقد أثبتت الدراسات النظرية والتطبيقية وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، لكن هناك اختلاف في تحديد هذه العلاقة إن كانت أحادية أو تبادلية؛
- إن وجود نظام مالي متطور وكفاء يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي من خلال التأثير في قنوات الانتقال، أي التأثير يكون بشكل غير مباشر؛
- لقد أحدث قانون النقد القرض 90-10 قفزة نوعية في سياسة إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري، حيث كرس مبدأ استقلالية البنك المركزي، كما أعاد له على رأس السلطة النقدية في البلاد كما أعاد للبنوك

التجارية مكانتها كمؤسسة إقراض تعمل على تحقيق المردودية وفق أطر اقرضية سليمة مبنية على أساس اختيار الجدوى الاقتصادية للمشاريع؛

– إن تبني سياسة التحرير المالي المتدرج كان لها دور فعال في تعبئة المدخرات وزيادة حجم الاستثمارات وهذا ما أدى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، في حين كان لسياسة الكبح المالي الذي انتهجته العديد من الدول النامية بسبب ضعف وهشاشة أنظمتها المالية آثار سلبية كبيرة على عملية التنمية فيها.

ب- النتائج التطبيقية (دراسة حالة): من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، تم التوصل إلى النتائج التالية:

– إن تطور مؤشرات الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ($\frac{M2}{PIB}$) و ($\frac{QM}{PIB}$) لا يرجع إلى دور الجهاز المصرفي الجزائري في ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد وقدرته على جلب المزيد من الودائع، وإنما يعود إلى عوامل خارجية كتطور مقابلات الكتلة النقدية بفضل تحسن احتياطات الصرف من جهة ومن جهة أخرى الإنفاق العمومي الضخم (السياسة المالية) الذي أقرته الحكومة خلال الفترة 2000-2015 خلال البرامج الاقتصادية المسطرة؛

– ضعف نسبة إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة 2000-2015 بـ 27.77%، وهو ما يؤكد تواضع دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد من جهة وسيطرت الإنفاق العمومي (السياسة المالية) على تمويل الاقتصاد؛

– رغم التحسن والتطور في نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلا أن القروض الممنوحة للقطاع العام مازالت تمثل النسبة الأكبر؛

– سيطرة البنوك العمومية على الحصة الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة (حوالي 87%) مع ضعف حصة البنوك الخاصة، وهو ما يؤكد أن سياسات الإصلاحات لم تؤدي إلى تكريس مبدأ المنافسة بل كرس مبدأ الاحتكار؛

– رغم تطور إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه بقي دون المستوى المطلوب خاصة إذا علمنا أن تطور حجم الودائع لا يتعلق بالسياسات أو المنتجات التي تطرحها البنوك وإنما يعود لعوامل خارجية كارتفاع أسعار النفط؛

– ضعف وتواضع مؤشرات السوق المالي مما يؤكد الضعف الكبير أو غياب شبه تام للسوق المالي ودوره في الاقتصاد، وهذا يتبين من خلال انخفاض نسب المؤشرات التي قمنا بدراستها والمتمثلة في: معدل الرسملة، معدل الدوران ونسبة التداول؛

- وجود فجوة ما بين معدل الادخار والاستثمار (التحويل المالي) وبالتالي ضعف تحويل الادخار إلى استثمارات (ضعف تخصيص الموارد) منتجة؛
- ضعف القروض طويلة الأجل التي يمكن أن تساهم في دعم المشاريع المنتجة ذات التراكم الرأسمالي والتكنولوجي المؤثر على النمو الاقتصادي؛
- رغم تحسن مؤشرات التطور المالي في الجزائر (فقط بالنسبة لمؤشرات الجهاز المصرفي) إلا أن هذا التحسن يبقى بعيد عن مستوى العمق المالي القادر على تحريك النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد ضعف كفاءة الجهاز المصرفي الذي يظهر من خلال ضعف تعبئة المدخرات، ضعف معدل التحويل المالي، ضعف القروض متوسطة وطويلة الأجل؛

- لقياس مستوى التطور المالي لأي بلد يتم استخدام مجموعة من المؤشرات، فالبعض منها يختص بقياس درجة تطور الجهاز المصرفي والتي تعكس مدى كفاءة الجهاز المصرفي ومساهمته في تطوير النظام المالي، والتي تتمثل أساسا في نسبة الكتلة النقدية إلى إجمالي الناتج المحلي، نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي، حجم القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص، إجمالي القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح المالي، تركيز السوق المصرفي... الخ)، في حين نجد أن البعض الآخر يختص بالقياس درجة تطور الأسواق المالية، وهذه الأخيرة تختلف عن مؤشرات قياس تطور الجهاز المصرفي كونها تعكس مدى تطور وكفاءة السوق المالي من حيث توفير السيولة واتساع حجم السوق والتي تتمثل في معدل الرسملة السوقية، نسبة التداول، معدل الدوران، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- للتطور المالي تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي، حيث يساعد التطور المالي على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المؤسسات المالية من خلال قناة الادخار وذلك بهدف الحصول على العوائد المالية ومن ثم تحويلها إلى ائتمان، وبالتالي تمويل المشاريع الاستثمارية التي تدر أعلى عائد والتي تساهم في زيادة الإنتاج والاستخدام الكفء للموارد، وهذا ما يساهم في الأخير في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يعتبر أيضا أن تطور مؤسسات وساطة مالية يساعد في تحسين الدخل عبر العوائد المالية وذلك بالاعتماد على مبالغ القروض والودائع من خلال قناة الوساطة المالية وهذا من شأنه يوسع في حجم الطلب المحلي ومن ثم زيادة الدخل فيرتفع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن للتطور المالي تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال قانتين (قناة الادخار وقناة الوساطة المالية)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

– لقد أدت الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري إلى حدوث تحسن في بعض مؤشراتته، لكن يبقى هذا التحسن دون المستوى المطلوب خلال الفترة من 2000-2015؛

– رغم الإصلاحات التي عرفها السوق المالي (بورصة الجزائر) إلا أن دورها في تمويل الاقتصاد يبقى شبه معدوم، أي غياب شبه تام لدوره في تمويل الاقتصاد نظرا لضعف إن لم نقل غياب السوق المالي في الجزائر؛

والنتيجتين السابقتين **ينفيان صحة الفرضية الثالثة** التي نصت على أن الإصلاحات التي شهدتها النظام المالي في الجزائر ساهمت في تعزيز التطور المالي خلال الفترة 2000-2015؛

– لا توجد علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، سواء من حيث ضعف قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي أو من حيث علاقة بعض مؤشرات التطور المالي بالنمو الاقتصادي، ذلك أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على حجم الإنفاق العام الذي يعتمد بدوره على عوامل خارجية متمثلة أساسا في ارتفاع المحروقات في الأسواق الدولية، وهذا **يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

2- **الاقتراحات:** بناء على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول إعطاء بعض الاقتراحات التي نعتقد أنها ستمكن النظام المالي الجزائري من لعب دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي مستقبلا، وتتمثل هذه الاقتراحات فيما يلي:

– لكي تزداد مساهمة القطاع المالي في دعم النمو، فإن الأمر يقتضي انتهاج إستراتيجية متعددة المحاور والآليات تضمن العمل من أجل توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة تساند القطاع المالي، وكذا إتباع منظومة من السياسات المالية والنقدية التي تتسم بالشفافية من أجل الرفع من فرص الاستثمارات المربحة مستقبلا، وترتكز تلك السياسات على مجالات استقرار الأسعار، سعر الفائدة والضرائب، وما لها من أثر واضح على حجم وربحية ونمو الأدوات المالية والمصرفية؛

– يجب على السلطات الجزائرية تنظيم نشاط الوساطة المالية وبناء نظام مصرفي أكثر تطورا، لتسهيل نمو القطاع الحقيقي، وهذا بإسراع تطبيق المزيد من إجراءات التحرير المالي، خاصة فيما يتعلق بخصوصية البنوك العمومية وفتح رأسمالها أمام الخواص؛

– من الضروري الاستمرار في عملية إصلاح القطاع المالي الجزائري من خلال معالجة أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع، ومنها: تطوير القوى العاملة، تحسين إدارة المخاطر، والعمل على حد التفاوت الكبير في الحجم بين البنوك؛

– العمل من أجل تعزيز المنافسة المصرفي من خلال وضع إطار تنظيمي سليم يحكم عمل البنوك أو تطبيق ما يعرف بحوكمة البنوك، بما يضمن تطبيق الدقة في تحديد المستويات الرقابية وتقييم الأداء؛

– ينبغي إفساح المزيد من المجال للقروض المقدمة للقطاع الخاص من خلال الدفع باتجاه زيادة تنافسية المؤسسات المالية بالشكل الذي يرفع من حجم الودائع المستقطبة من الجمهور من جهة، وتخفيض نسبة القروض المقدمة للقطاع العام من جهة أخرى، لأنه ومع عدم ارتفاع القروض المقدمة للقطاع الخاص من المتوقع أن يضل النمو الاقتصادي منخفضا بسبب مزاحمة القطاع العام على القروض المتعلقة بالتنمية للقطاع الخاص؛

– لا بد من تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل تعوض التزام البنوك العمومية والخاصة في هذا المجال؛

– ضرورة تطوير النظام المصرفي من خلال مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، تطوير وتنويع الخدمات المصرفية، تقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر وكذا الارتقاء بالعنصر البشري ومواكبة المعايير المصرفية الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب الرفع من إمكانية الحصول على الموارد المالية، من خلال إعادة تنشيط السوق المالي الجزائري بالتصميم الجيد للتشريعات والأنظمة والقوانين الرقابية والإشرافية ووسائل الانضباط داخله وضمان تعدد وتنوع قنوات الاستثمار والأدوات المالية المطروحة على مستواه، قصد إعادة تنشيط قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي؛

3- آفاق البحث: إن موضوع دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000-2015م- يعتبر من أهم وأبرز المواضيع الاقتصادية الحديثة، ومن أجل ذلك يمكن إعطاء آفاق أخرى للبحث في هذا المجال وذلك على سبيل الاقتراح لا الحصر والتحديد، والتي تتجسد في دراسة مستقبلية تحمل عنوان:

- شكل السياسة المالية اللازمة تطبيقها في الجزائر للرفع من معدل النمو الاقتصادي؛
- دراسة تنبؤية لمستقبل النظام المالي في الجزائر وتأثيره على معدل النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

I الكتب باللغة العربية:

1. أحمد الشناوي إسماعيل، مبارك عبد المنعم، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
2. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.
3. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
4. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
5. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
6. إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
8. بول سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
9. جمال جويدان الجمل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء، الأردن، 2002.
10. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
11. حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
12. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
13. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

14. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة-، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
15. رمزي زكي، العولمة المالية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.
16. زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
17. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي: دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.
18. شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، القاهرة، 2002.
19. صلاح الدين نامق، قادة الفكر المعاصر، دار المعارف، القاهرة، 1986.
20. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1999.
21. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
22. عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
23. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003/2002.
24. عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.
25. عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014.
26. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل كلي وجزئي، الدار الجامعية، مصر، 2006.
27. عبد المنعم مبارك، أحمد الناقة، النقود والبنوك، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1995.
28. عبد الهادي سامر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
29. عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
30. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.

31. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
32. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
33. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
34. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
35. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، الإسكندرية، 1999.
36. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
37. محمود صبح، الابتكارات المالية: المؤسسات والأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
38. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية: (مؤسسات-أوراق-بورصات)، دار الشروق، عمان، الأردن، 2005.
39. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
40. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
41. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
42. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
43. ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
44. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

(II) المجالات والدوريات:

1. إبراهيم بن صالح العمر، قدرة النظام المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر: دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، الرياض، 2007.
2. أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
3. أحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2015.
4. أحمد محمد مشعل، زكية أحمد مشعل، القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي-بينة إضافية-، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 1، الجامعة الأردنية، الأردن، 2012.
5. بلقاسم بن علاء، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية -دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990/2011)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014.
6. طارق خاطر، صالح مفتاح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ديسمبر 2014.
7. عبد اللطيف مصيطفي، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2008.
8. عبلة عبد الحميد محمد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، مجلة التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
9. عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، جامعة بغداد، العراق، 2011.
10. مجدوب بحوصي، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر، 2012.

11. والت وايتمان روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد 18، مصر، أبريل 1962.

III الأطروحات والمذكرات:

1. ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2010/2009.
2. أسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة بيمرداس، الجزائر، 2015/2014.
3. أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر-، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015/2014).
4. بلال ببولوط، أثر تحرير أسعار الفائدة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2000-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.
5. رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
6. سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012.
7. سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2006/2005.
8. صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
9. صلاح الدين غربي ناصر، سياسة التحرير المالي في الدول النامية-دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2007.
10. عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012.

11. عبد الرحمان بن شيخ، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
12. عبد الرحمان بن عزوز، دور الوساطة المالية في تنشيط الأوراق المالية مع الإشارة لحارة بورصة تونس، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر.
13. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2005.
14. العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو -دراسة حالة الجزائر (1995-2009)-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012.
15. فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
16. قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009/2008.
17. كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2009/2001، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.
18. مبارك بعلي حسني، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2012/2011.
19. محمد جبوري، تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات يانل-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012.
20. محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2013).
21. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
22. المختار بن قوية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية -حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

23. ميرفت عبد السلام عبد المجيد، النمو الاقتصادي والتطور المالي (دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مصر، 2010.
24. ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية-دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2014.
25. هشام بورمة، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، 2008/2009.
26. وردة خزندار، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2011/2012.

(IV) الملتقيات والندوات والمؤتمرات:

1. بلقاسم بن علال، محمد بن بوزيان، التطور المالي أساس نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية: حالة النظام المصرفي الجزائري (1990-2011)-دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي 2014.
2. حاتم غفران، صالح يحي لورنس، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق خلال الفترة 1990-2012، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي 2014.
3. رياض لمزاودة، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي.
4. سيدي محمد شكوري، العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و7 ماي 2014.

5. عبد الرزاق بن الزاوي، عبد الرزاق كبوط، العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 6 و 7 ماي 2014.
6. عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية -أزمة الرهن العقاري-، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5 و 6 ماي 2009.
7. محمد بن بوزيان، صلاح الدين غربي ناصر، أثر تحرير الفائدة على حجم الادخار-حالة الجزائر-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5 و 6 ماي 2009.
8. محمد زيدان، بومدين نورين، دور السوق المالي في تمويل التنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، الجزائر، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.
9. محمد لكسائي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013.

(V) القوانين

1. القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990.
2. النظام رقم 92-02 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 عن بنك الجزائر.
3. النظام رقم 92-03 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 عن بنك الجزائر.
4. الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ بتاريخ 27 فيفري 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28 فيفري 2001، رئاسة الجمهورية.
5. الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27 أوت 2003، رئاسة الجمهورية.
6. الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 26 أوت 2010، رئاسة الجمهورية.

(VI) التقارير الرسمية

1. دليل الإحصاءات النقدية والمالية، صندوق النقد الدولي، 2000.
2. دليل الإحصاءات النقدية والمالية، صندوق النقد الدولي، 2002.
3. تقرير البنك العالمي، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، 2009.
4. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإفراض في بلدان مختارة أعضاء في الأسكوا، العدد 03، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية- نيويورك، 2005.
5. التقارير السنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في الجزائر لسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.
6. تقارير بنك الجزائر لسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

(VII) مواقع الانترنت:

1. الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

I) Livres :

1. Dabraj Ray, Development economics, Princeton university press, new jersey, United States of America, 1998.
2. David Romer, Traduit par Fabrice Mazerolle, Macroéconomie, Approfondie, Ediscience internationale, Paris, France, 1997.
3. Gurusamy, S, Financial Services and Systems, 2nd edition, Tata McGraw-Hill Education, New York, United State of America, 2008, p 3.
4. Jean Arrous, les théories de la croissance, édition de seuil, paris, France, 1999
5. Jean luc, croissance et fluctuations économiques, 2édition, paris, Domat Montchretien, 1997.
6. O'Sullivan, Arthur; Sheffrin, Steven M, Economics: Principles in Action Pearson Prentice Hall. Upper Saddle River, New Jersey, United State of America, 2003, p 551.
7. Robert Ferrandier, Vincent Koen, Marchés de capitaux et techniques financières, 4édition, Economica, Paris, France, 1997, p 9.

8. T.R. Jain, Anil Malhotra, Developpement economics, V.K. Publications, New Delhi, 2009-2010.

II) Thèses et mémoires universitaires

1. Amal Ben Hassena, L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire, mémoire En vue de l'obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales, Ecole Supérieure de Commerce de Sfax, Université de Sfax, Tunisie ,2006.
2. Samouel Béji, le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière, Sciences Economiques, Economies et finances, Université Paris-Nord - Paris XIII, France, 2009, p 19.

III) Revues et périodiques

1. Baptiste venet, "libéralisation financière et développement économique" université paris IX dauphine.
2. Daniel Delalande, Croissance économique: concepts et mécanismes, Cahier Français, N° 279, Janvier-Fevrier, Paris, France, 1997.
3. Marco Pagano, finance markets and growth an overview , european economic review 37, nourd-holland, 1933.

IV) Sites Internet

1. (Murat Yildizoglu, Notes sur la croissance économique, (Easterly 2002), Université Paul Cézanne, Marseille, France, octobre, 2003.), publiés sur le site internet : <http://www.yildizoglu.fr/croissance/easterly/index.html>

المأخض

المخلص

لقد جاءت هذه الدراسة بهدف الإجابة على اشكالية رئيسية مفادها: ما مدى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟ ولأجل تحقيق ذلك فقد عملنا من خلال هذه الدراسة على إبراز مؤشرات قياس التطور المالي، معرفة قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، إبراز مدى مساهمة الإصلاحات المالية التي عرفتها الجزائر في تحقيق التطور المالي خلال الفترة 2000-2015 وكذا معرفة العلاقة بين مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال تلك الفترة. ولقد خلصنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- للتطور المالي تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين (قناة الادخار وقناة الوساطة المالية)؛

- لقد أدت الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري إلى حدوث تحسن في بعض مؤشرات، لكن يبقى هذا التحسن دون المستوى المطلوب خلال الفترة من 2000-2015، في حين ورغم الإصلاحات التي عرفها السوق المالي الجزائري إلا أن دورها في تمويل الاقتصاد يبقى شبه معدوم خلال نفس الفترة؛

- عدم وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، سواء من حيث علاقة بعض مؤشرات التطور المالي بالنمو الاقتصادي، أو من حيث ضعف قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، النمو الاقتصادي، التطور المالي، الجهاز المصرفي الجزائري، السوق المالي الجزائري، الإصلاحات المالية، مؤشرات التطور المالي.

Abstract

The current study sheds light on the impact of financial development on economic growth in Algeria during the period of 2000 through 2015. In fact, the core of this study focuses on the indicators that measure financial development knowing the channels of transmission from financial development to the economic growth and their relationship. Also, the present paper aims at the impact of financial reforms in achieving financial development in Algeria during the period of 2000 through 2015.

While the financial development has an indirect impact on economic growth through two channels (the saving channel and intermediation channel), the reforms that the Algerian banking system knew led to the improvement of some of its indicators. However, this improvement remains under the required level during the 2000-2015 period. Additionally, despite the implementation of reforms that the Algerian financial market knew, its role in financing the economy remains almost non-existent during the same period.

This led to believe that there is no relationship between the financial development and economic growth in Algeria during the period of the study that is the relation of some of the financial development indicators with the economic growth, or the weakness of the transmission channels from the financial development to growth.

Keywords: Financial system, economic growth, financial development, Algerian banking system, Algerian financial market, financial reforms, economic development indicators.